الإرشاد

إلى علم الإعراب

تأليف
محمد بن أحمد بن عبد اللطيف القرشي الكيشي
(شمس الدين ت ٦٩٥هـ)

تحقيق
د. يحيى مراد

دار الحديث
القاهرة

الإرشاد إلى علم الإعراب

تأليف

محمد بن أحمد بن عبد اللطيف القرشي الكيشي
(شمس الدين ت ٦٩٥ هـ)

تحقيق

د. يحيى مراد

دار الحديث
القاهرة

اسم الكتـــاب : الإرشاد إلى علم الإعراب

اسم المؤلـــف : شمس الدين الكيشي

اسم المحقـــق : د . يحيى مراد

القطـــــع : ١٧×٢٤سم

عدد الصفحات : ٢٢٤ صفحة

عدد المجـلدات : مجلد واحد

سنة الطبـــع : ١٤٢٥هـ -٢٠٠٤م

رقـــم الإيـــداع : ٩١٦٥ / ٢٠٠٤م

الترقيم الدولي : ١ - ٠٦٢ - ٣٠٠ - ٩٧٧

دار الحديث

طبـــع . نشـــر . تـوزيـع

١٤٠ شارع جوهر القائد أمام جامعة الأزهر تليفون ٥١١٣٠٢٦ / ٥٩١٨٧١٩ / ٥٩١٩٦٩٧ / فاكس ٥٩١٩٦٩٧

www.darelhadith.com E-mail: info@darelhadith.com

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة التحقيق

فهـــذه درة فريدة من درر تراثنا النحوي، لعالم من علماء العربية لم ينل حظه مـــن الشهرة والصيت؛ على الرغم من أنه كان علمًا من أعلام المدرسة النظامية في بغـــداد، وله مؤلفات عديدة ضاعت من جراء عوادي الزمان و لم يبق منها غير هذا الكتاب الفريد.

وقد تأثر الكيشي في كتابه هذا بطريقة الأصوليين والمناطقة في تناول المسائل النحوية، وسنرى ذلك واضحًا جلياً في كثرة استعماله لمصطلحات الأصول والمنطق، مثل:

القياس والاستصحاب، والسماع، وانتفاء الحكم، والحد والرسم والاستقراء، وغـــير ذلك من مصطلحات هذين العلمين، و لم يقتصر تأثر الكيشي بهذين العلمين عـــلى مجـــرد استخدام المصطلحات فقط؛ بل سنجد ذلك بارزًا في المنهج أيضًا من حيث التقسيم والتسلسل والمعالجة لكل مسائل الكتاب.

وقـــد اعتمد الكيشي في تأليف الكتاب على كثير من كتب السابقين عليه، وخاصة الكتاب لسيبويه، والصحاح للجوهري، وعلل الإعراب للعكبري وغيرها.

وتظهـــر شخصية الكيشي العلمية المستقلة من خلال محاوراته وردوده على كـــثير مـــن السابقين في بعض المسائل، فنجد يرد على الزمخشري و الجرجاني وابن الحاجب وغيرهم، مما يدل على بلوغه درجة الاجتهاد والنظر المستقل عن السابقين، وميله إلى الدليل والبرهان والبعد عن التقليد والمذهبية.

وعلى أي حال فسنجد في هذا الكتاب مادة علمية غزيرة، لشخصية علمية

كادت أن تندثر في طي النسيان.

وقد اقتصر دورنا في هذا العمل على إخراج النص الأصلي للكتاب كما أراده المؤلف، مع العناية بتخريج الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والشواهد الشعرية، دون الإثقال على القارئ بالكثير من التعليقات والحواشي التي قد تشغله عن متابعة قراءة النص الأصلي للمؤلِّف، مع العناية بضبط النصوص والألفاظ التي تحتاج إلى ذلك.

والله من وراء القصد، وهو الموفق لكل خير.

المحقق

ترجمة المؤلف

هو محمد بن أحمد بن عبد اللطيف القرشي، الكيشي (شمس الدين) عالم، مصنف، مشارك في علوم، ولد بكيش، ودرس بالمدرسة النظامية ببغداد، وتوفي بشيراز"(١).

ولد بجزيرة كيش، وهي جزيرة في بحر عُمَان من أعمال فارس، قال ياقوت: "ورأيت فيها جماعة من أهل الأدب والفقه والفضل، وكان بها رجل صنف كتاباً جليلاً فيما اتفق لفظه وافترق معناه، ضخم رأيته بخطه في مجلدين ضخمين، ولا أعرف اسمه الآن"(٢).

وقال عنها القفطي: "إحدى جزائر البحر الهندي قد اشتهرت تسميتها بذلك، وهو على غير الأصل. والحقيقة في تسميتها: جزيرة قيس، منسوبة إلى قيس بن عميرة، من ربيعة الفرس، كان قد نـزلها واستوطنها هو وأهله بعده ثم استولت عليها بعد ذلك الأعاجم، وملكها الفرس وسموها "كيش" عجموا قيساً"(٣).

فهو كيشي المولد قرشي الأصل، وقد رحل إلى بغداد ليعمل مدرساً بالمدرسة النظامية، ثم رحل إلى مدينة شيراز حيث توفي هناك سنة ٦٩٥هـ.

(١) معجم المؤلفين ٨/ ٢٧٨.

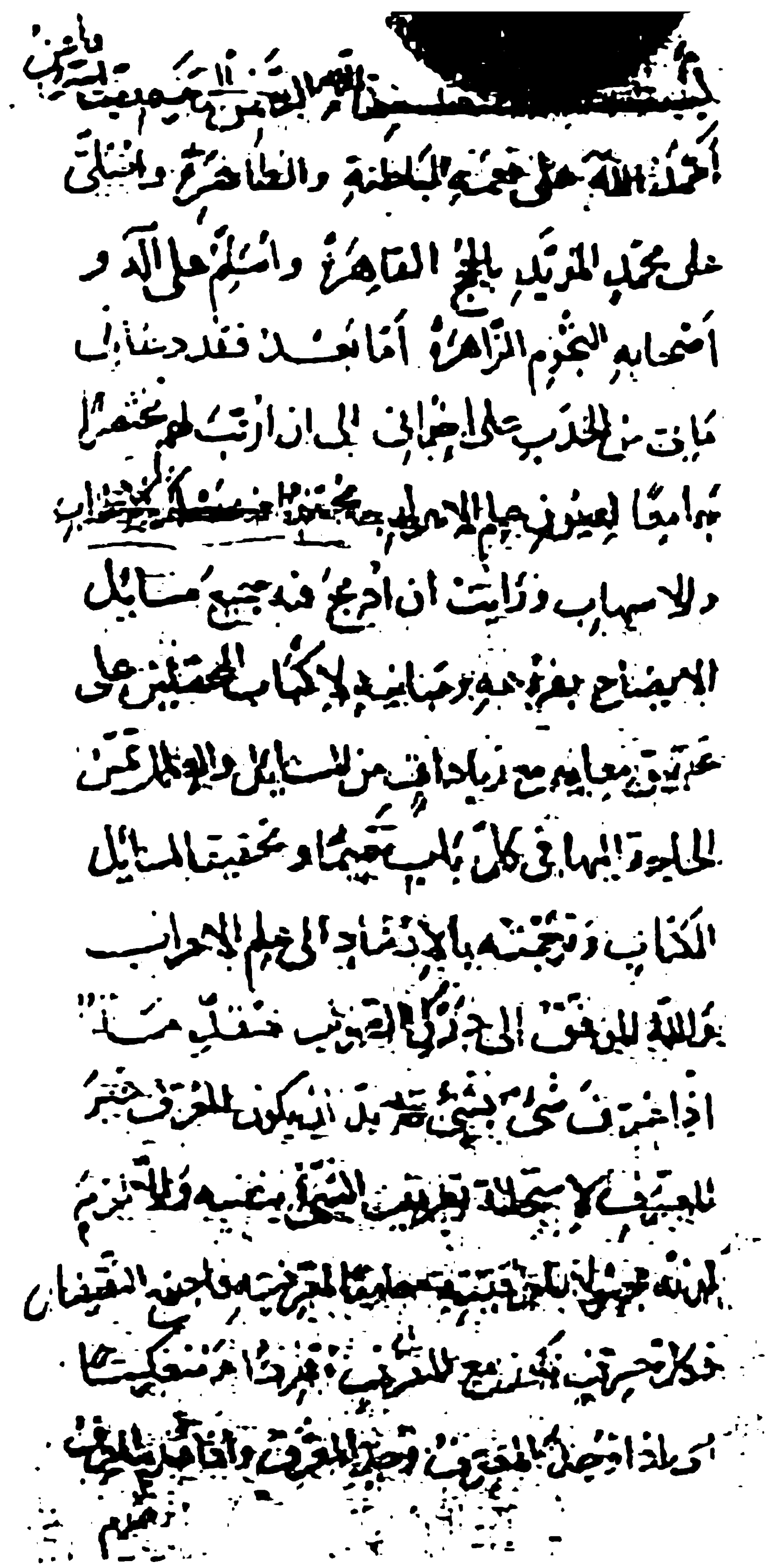
(٢) معجم البلدان ٤/ ٤٣٣ (قيس)، ٤٩٧ (كيش).

(٣) أنباه الرواه ٣/٤٠.

بسم الله الرحمن الرحيم

رَبِّ يَسِّرْ وأَعِنْ

أحمدُ الله على نعمه الباطنة والظاهرة، وأصلي على محمدٍ المؤيد بالحجج القاهرة، وأسلم على آله وأصحابه النجوم الزاهرة، أما بعد فقد دعاني ما بي من الحدب على إخواني إلى أن أرتب لهم مختصراً جامعاً لعيون علم الإعراب، مجتنباً فيه مسلك الإطناب والإسهاب، ورأيت أن أدمج فيه جميع مسائل الإيضاح بفروعه ومبانيه، لإكباب المحصلين على تحقيق معانيه، مع زياداتٍ من المسائل والعلل تمس الحاجة إليها في كل بابٍ، تتميماً وتحقيقاً لمسائل الكتاب، وترجمته بــ "الإرشاد إلى علم الإعراب" والله الموفق إلى درك الصواب.

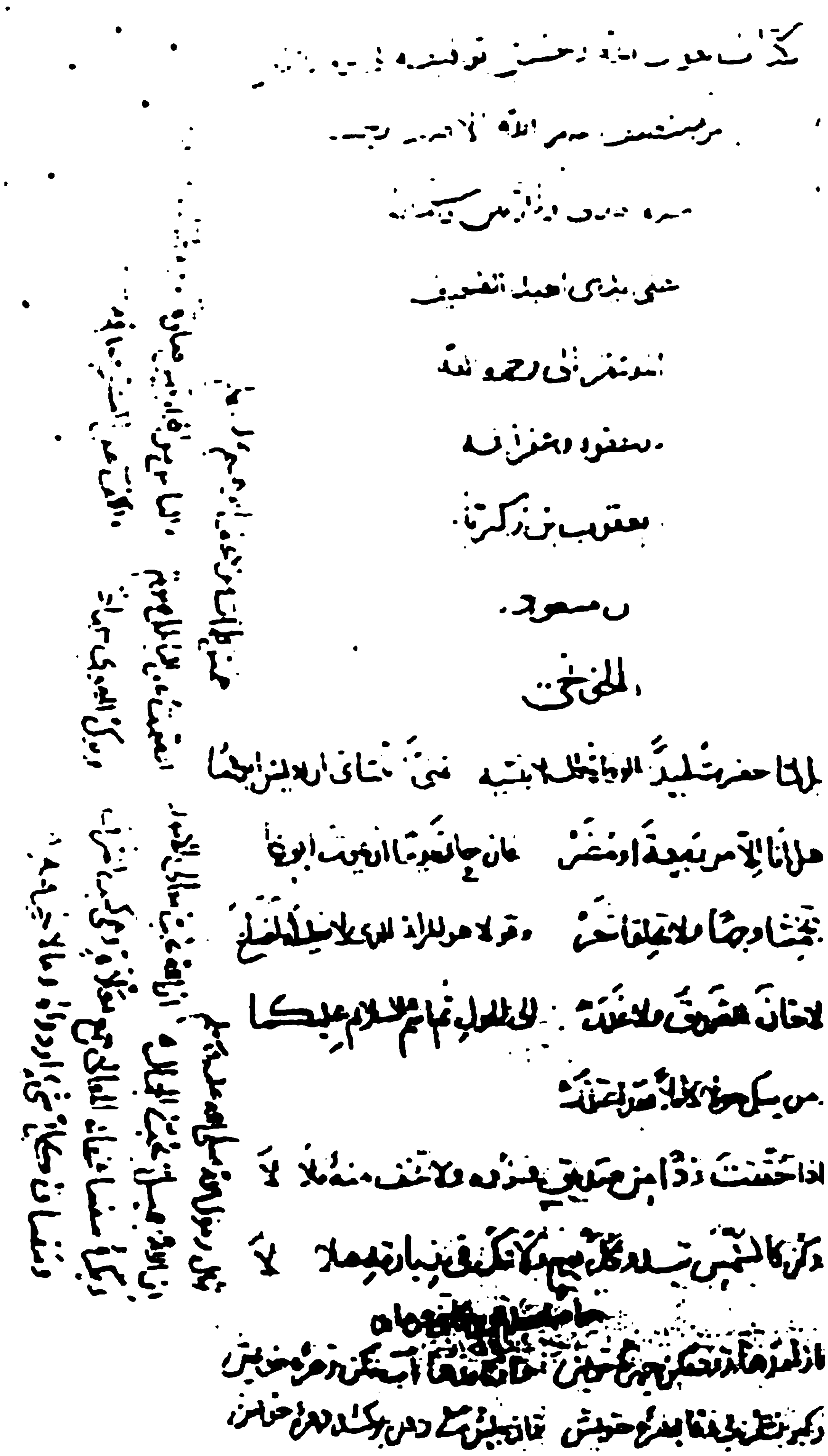

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
الحمد لله على نعمه الباطنة والظاهرة والصلاة
على محمد المؤيد بالحجج القاهرة وأسلم على آله و
أصحابه النجوم الزاهرة أما بعد فقد دعاني
ما رأيت من الحدب على إخواني إلى أن أرتب لهم مختصرا
جامعا لعيون علم الإعراب [illegible]
والإسهاب ورأيت أن أدرج فيه جميع مسائل
الإيضاح بفروعه ومبانيه لإكباب المحصلين على
ترتيب معانيه مع زيادات من المسائل [illegible]
الحاجة إليها في كل باب تتميما وتحقيقا للمسائل
الكتاب وترجمته بالإرشاد إلى علم الإعراب
والله الموفق [illegible]
[illegible]

الصفحة الأولى من مخطوطة الإرشاد في علم الإعراب

عن نسخة معهد المخطوطات

مقدمة

إذا عرف شيء فلا بد أن يكون المعرَّفُ غير المعرِّفِ، لاستحالة تعريف الشيء بنفسه وإلا لزم كونه مجهولا لمعرفيته، معلوماً لمعرفيته، فاجتمع النقيضان، فكل مُعَرِّف يكون من المعرَّف مطرداً ومنعكساً، أي إذا وجد المعرف وجد المعرِّف، وإذا عدم المعرِّف عدم المعرَّف: يسمى في هذا الاصطلاح حدًّا، وما كان مُطرداً لا منعكسا أمارة ورسماً، فالاطراد: الاستلزام من جانب الوجود، والانعكاس: الاستلزام من جانب العدم.



الصفحة الأخيرة من مخطوطة الإرشاد في علم الإعراب

عن نسخة معهد المخطوطات

فَصْلٌ

والذي يقال في المشهور: إن الحد يجب أن يكون جامعاً ومانعاً، فالمراد بالجامع المنعكس، وبالمانع المُطرد: بيان هذا أن من حد الفعل بأنه الذي يدل على حدث وزمان، قيل لــه: حدك غير جامعٍ؛ لأن بعض الأفعال خارج عنه، وهو الأفعالُ الناقصةُ الدالة على زمانٍ دون حدثٍ، وهذا المعنى بعينه عدم الانعكاس، فإن المعرِّف هاهنا معدوم، والمعرَّف غيرُ معدوم، وهو المعرَّف الذي سميناه أمارة، ومن حد الاسم بأنه الذي يستحق الإعراب، قيل لــه: حدك غير مانعٍ، فإن الفعل المضارع يدخل فيه، وهذا المعنى بعينه عدم الاطراد، فإنه وجد المعرِّف ولم يوجد المعرَّف، وهذا لا يصلح للتعريف، لأن أقل درجات التعريف التمييز، وهو غير حاصلٍ به فقد تمخض مما ذكرنا أن المعرف يجب أن يكون مانعاً جامعاً مطرداً، ثم إن كان جامعاً ومنعكساً مع ذلك كان حداً وإلا فأمارة، وبعبارة أخرى الصفة المعرِّفة يجب أن تكون خاصة بنوع المعرَّف لتميزه عن غيره، ثم إن كانت شاملة لجميع أشخاص ذلك النوع فهي حدّه، وإلا فَرسمُهُ.

فَصْلٌ

لما كانت نسبة الكلمة إلى الكلام نسبة المفرد إلى المركب، وتعريف المفرد واجب التقدم على تعريف المركب؛ لاستحالة تصور الكل بدون الجزء، فلنقدم تعريف الكلمة فنقول: الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى بالوضع، فاللفظة جنس ذكر لتقييد الذات، والدالة فصل عن المهملات، وبالوضع عن الدلالة العقلية، كدلالة الصوت على المُصَوِّت، وعن الدلالة الطبيعية، كلفظة أخ على الألم، وأَخْ أَخْ على تأذي آلات التنفس، ومن زعم أن "اللفظة" احتراز عن الإشارة بعضوٍ ما، وعقد الحساب، والنصبة مخطئ؛ لأن الجنس لا يحترز به، وإلا كان فصلاً لا جنساً، ومن قيد المعنى في حد الكلمة بالمفرد سَهَا، لأنه يقال لــه: إيجابك معنى الكلمة أن يكون مفرداً، إما أن تعني به أن لا يكون مركباً أَلْبَتَّةَ أو مركباً يحتمل الصدق والكذب، فالأول باطل بجميع أسامي الحقائق المركبة، والثاني غير محتاج إليه؛ لأنه لا توجد لفظة محتملة لهما وليست بكلمة، وأما الكلام فليس لفظة، بل أقله لفظتان. وهي

تنقسم إلى: اسم، وفعل، وحرف، ودليل الحصر الاستقراء، والتقسيم الحاصر، وهو أن الكلمة إما أن يجوز أن تسند إلى شيء أو لا، والثاني الحرف، والأول إما أن يدل بصيغته على الزمان وهو الفعل أولا وهو الاسم وبالقسمة بانت حدود الأقسام.

فَصْلٌ

ومنهم من حد الاسم بأنه المستحق للإعراب بالذات، واحترز باستحقاق الإعراب عن الحرف والفعل الماضي والأمر، وبالذات عن الفعل المضارع، ولعمري إنه مطرد منعكس، لكنه مختل لما يلزم منه تعريف الشيء بما هو أخفى منه، فإننا ما لم نعرف أن الكلمة اسم لا نعرف أنها تستحق الإعراب بالذات، ويرسم الاسم بأنه الكلمة التي يجوز الإخبار عنها، سواء دلت على العين أو على المعنى، مثل: قام زيد، والعلم حسن، وبأنه التي تلحقها التنوين وحرف التعريف، وإنما قلنا حرف التعريف ليشمل اللام والميم، في نحو قوله ﷺ: «ليس من أمبر أمصيام في أمسفر»[١].

فأما قول الشاعر:

يَقُـولُ الخَنَى وأَبْغَضُ العُجْمِ نَاطِقاً ... إلى رَبِّنَـا صوتُ الحِمَارِ اليُجَدَّعُ[٢]

وَيَسْتَخْرِجُ اليَرْبُـوعَ مِنْ نَافِقَـائه ... ومن جُحْرِهِ بـالشَّيْحَـةِ اليَتَقَصَّعُ

فشاذ قياساً واستعمالاً، والشاذُ القياسيُّ ما كان مخالفاً لقياس ما، والاستعمالي ما كان قليل الاستعمال في محاوراتهم، وإنما كانت هذه أمارات لأن بعض الأسماء كـ "إذا" و"متى" لا يخبر عنه، وبعضها لا يدخله التنوين وهو ما لا ينصرف، وبعضها لا يدخله حرف التعريف، وهو الأعلام، فلما كانت مطردة غير منعكسة سميت أمارات.

فَصْلٌ

قد يحد الفعل بأنه الكلمة التي تسند إلى شيءٍ ولا يستند إليها شيء، والمسند

---

(١) الحديث رواه أحمد في المسندمسند ٤٣٤/٥، والشاهد فيه أن الميم جاءت للتعريف بدلاً من "ال".

(٢) البيتان منسوبان لذي الخرق الطهوی.

إليه قد يكون ظاهراً كقام زيد، ومضمراً كَقُمْ، فالاسم في باب الإسناد والحديث أعم من الفعل، أي بأكثر منه؛ فإنه مسند ومسند إليه، والفعل أخص أي أقل منه، فإنه مسند ولا يسند إليه لعدم الإفادة. فيقال: زيد منطلق، وجاء زيد، ولا يسوغ: جاء ذهب، فإن اعترضت بأن الظروف اللازمة الظرفية، كـ "مَتَى"،"أين" تسند إلى غيرها، و لم يسند إليها شيء وهي أسماء، أجبت من وجهين:

أحدهما: أن المراد بكون الفعل مسنداً أن يكون مع ذلك متقدماً على المسند إليه، وهذه الظروف مسندة إلى المبتدأ فهي متأخرة عنه، وليس لقائل أن يقول: إن بعض الظروف يجب تقدمها على المبتدأ أيضاً، كـ "أَيْنَ زَيدٌ" ؟ فإن ذلك تقدم لفظي ولكنها من حيث التقدير متأخرة والفعل متقدم لفظاً وتقديراً.

وثانيهما: أن المسند بالحقيقة متعلقات هذه الظروف لا هي، ولما لازم الفعل الزمان انقسم إلى أقسامه الثلاثة، الماضي، والحال، والمستقبل، مثل: ذهب ويتكلم الآن أو غداً، فإن سألت وقوع هذه الصيغة على الحال والاستقبال أهو للقدر المشترك بينهما فيكون اشتراكاً معنوياً أو لخصوصيتهما، فيكون إما حقيقة فيهما فيكون اشتراكاً لفظياً، أو حقيقة في أحدهما مجازاً في الآخر؟.

أجبت إما كونه للقدر المشترك فغير مذهوب إليه في المشهور فإن المشترك بينهما مفهوم الزمان، ولو كان مفهوم هذه الصيغة مطلق الزمان لكان صوغها عبثاً، فإنه مستفاد من المصدر، فبقي الاحتمالان، واللفظ إذا دار بين المجاز والاشتراك فالمجاز أولى. بيانه في أصول الفقه.

فإن تفحصت، ففي أيهما حقيقة؟

قلت: عن الإمام عبد القاهر: "إنها حقيقة في الحال، ووقوعها على الاستقبال من باب تسمية الشيء باسم ما يئول إليه، كما يسمى العصير خمراً، فإن المستقبل مآله إلى الحال" فإن قلت: لو كانت حقيقةً في الحال ما قرنت به قرينة إذا أطلق عليه؛ فإن الحقيقة لا تحتاج إلى القرينة وقد قُرنت في قولهم: إنه ليذهب وتذهب الآن، قلت: هي للتأكيد كقولهم: أمسِ الدَّابرُ، فإن قلت: التأكيد خلاف الأصل قلت: نعم صرنا إليه بالدليل، فإن جميع ما هو خلاف الأصل يصير موافقاً لــه إذا دل الدليل عليه، فإن قلت: ليس ترك دليلنا عملاً بدليلكم أولى من العكس، قلت لو

عملنا بدليلكم يبقى دليلنا بلا فائدة، ولو عملنا بدليلنا يجوز حمل دليلكم على التأكيد فجمعنا بين الدليلين بالقدر الممكن، وعندي أن الصيغة للقدر المشترك دفعاً للاشتراك والمجاز، قولــه، فمفهومها إذن مطلق الزمان ممنوع بل الزمان غير الماضي، وهو غير مستفادٍ من المصدر.

فَصْلٌ

وقد حُدَّ الحرف بأنه الكلمة التي ليست فيها علامات الأسماء والأفعال نحو لام الجر وبائه وهل وأشباهها؛ فإن الكلمة لما انحصرت في الثلاث وعرف منها اثنان تعرف الثالث بخلوه عن علامتيهما.

فإن قلت: لم خص تعريف الحرف بعدم علامتيهما دون أحديهما؟ قلت: لأنه ضعيف الدلالة فإنه لا يدل إلا مع غيره، وهما مستقلا الدلالة فَعُرِّفا بالتعريف الوجودي لقوتهما، وخص بالتعريف العدمي لضعفه، وحَدَّهُ الفارسيُّ "بأنه ما جاء لمعنى ليس غير، وتقديره ما جاء لمعنًى واحدٍ ليس هو، أي ذلك المعنى غير ذلك المعنى، فأُضمرَ الاسم في "ليس" وحذف المضافُ إليه "غير" وبنِيَ على الضم كــ "قَبْلُ وبَعْدُ" واحترز بقوله: لمعنى واحد عن الفعل، حيث دل على حدث وزمان، وبالباقي عن الاسم؛ لأن المراد به أن معناه لا تتبدل عليه الأحوال، فلا يكون فاعلاً ومفعولاً ومضافاً إليه، كمعنى الاسم، وانفلت عن القيد الأول الأفعال الناقصة، وعن الثاني الأسماء اللازمة للظرفية.

فَصْلٌ

والكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى إسناداً يحسن السكوت عليه، واشترطنا الإسناد لأنه صورة الكلام، لا تصير الكلمتان كلاماً بدونه، واحترزنا بالقيد الآخر عن التركيب الإضافي، والقضيّة التي جُعِلَتْ جزء الشرطية وبعلبك ونحوها.

فَصْلٌ

والمفيد من أقسام تركيب الكلمة اثنان، الاسم مع الاسم، والاسم مع الفعل كما علمت، وقولنا: زيدٌ في الدار، لا يخلو عن أحدهما؛ فإن التقدير زيد مستقر، أو زيد استقر، وكذلك يا زيدٌ؛ فإن أصله يا ادْعُو زيداً، والحرف لا يؤثر في اتصال الجملة بل يزيد عليها معنى آخر كزيادة "هَلْ" الاستفهام على "زَيْدٌ قائمٌ" في "هل زيدٌ قائمٌ"؟.

بَابُ الإعْرابِ

الإعراب: اختلاف آخر الكلمة باختلاف العامل، كقولك: جاء زيد، ورأيت زيداً، ومررت بزيد، فبالقيد الأول خرج اختلاف الأول والأوسط في نحو أَم وأُم وفَرَحِ وَفَرِحِ، وبالثاني نحو من أبوك؟ ومن الرجل؟. والإعراب وضع للدلالة على أحوال الذات، كما أن الكلمة وضعت للدلالة على الذات ولذاك لا تختلف الكلمة؛ لأن مدلولها لا يختلف، ويختلف الإعراب؛ لأن مدلوله يختلف، ولم يجعل الإعراب في الأول والأوسط محافظة على الأوزان.

تحقيق: لما كانت الذات في الوجود الغيبـــي ما لم تتم أجزاؤها لم تطرأ عليها الأحوال. وانسحب هذا الحكم على الوجود الذهني الدال عليه طبعاً روعي في الوجود اللفظي الدال على الذهني وضعاً هذا الترتيب. فجعل الإعراب الدال على أحوال الذات بعد تمام أجزاء الكلمة الدالة على الذات، وكذلك في الوجود الكتابي الدال على اللفظي بالوضع، ولو جعل في الأول والأوسط لحصل قبل تمام الكلمة واختلت مراعاة هذه الحكمة.

والإعراب إن ظهر في اللفظ يسمى إعراباً لفظياً، وإن لم يظهر يدعى إعرابا محلياً.

واللفظي قسمان: اختلاف بتعاقب الحركات وقد مر، واختلاف بتعاقب الحروف ويوجد في الأسماء المفردة في سبعةٍ منها، وفي التثنية والجمع على حدها، وبعض الأفعال.

أما الأسماء المفردة: فالأسماء الستة. وهي أبوه وأخوه وحموها وهنوه وفوه، وذو مال، إذا كن مضافات، تقول: قام أبوه، ورأيت أباه ومررت بأبيه، وإذا لم تضف فإعرابها بالحركة، تقول: هذا أب، و"ذو" لازمة الإضافة، وإنما أعربت هذه الأسماء بالحروف توطئةً لما أرادوا من جعل إعراب التثنية والجمع بالحروف، لئلا ينتقلوا من المفرد اللفظ المعرب بالحركة إلى المثنى اللفظ أو مجموعه المعرب بالحروف بغتةً، فجعل المفرد اللفظ المعرب بالحرف واسطةً للانتقال، وعلة التخصيص خطورها بال الواضع، والحق أن حروف اللين فيها حرف إعراب لاختلاف الكلمة بحذفها وعلامة

إعراب لتغيرها.

والسابعة "كلا" إذا أضيف إلى المضمر، تقول: جاءني الرجلان كلاهما، ورأيت كليهما ومررت بكليهما، وإذا أضيفت إلى المظهر نحو: كلا الرجلين، فآخرها بالألف في الأحوال الثلاث لمشابهتها "إلى"، وتغير آخرها مضافة إلى المضمر لاسميتها.

لطيفة: لـ "كلا" جهتان وحالتان، لأنه مفرد اللفظ مثنى المعنى، وفي حال تضاف إلى المظهر وفي حال إلى المضمر، فإذا أضيفت إلى المظهر جعلت كالواحد المقصور، وإذا أضيفت إلى المضمر جعلت كالتثنية فأعربت بالحرف ليختص كل جهة بحالة، وعلة التخصيص أن المظهر أصل المضمر، والإفراد أصل التثنية، فخص الأصل بالأصل، والفرع بالفرع، ومنهم من يجعلها مقصوراً مطلقاً.

والتثنية كقولك: هذان مسلمان، ورأيت مسلمينَ، ومررت بمسلمينَ. والجمع كقولك: هؤلاء مسلمون، ورأيت مسلمين. ومررت بمسلمين.

وأما الأفعال فخمسة: يضربان، تضربان، يضربون، تضربون، تضربين.

والإعراب المحلي في الأسماء: هذا القاضي، ومررت بالقاضي، وهذه العصا، ورأيت العصا، وضربت بالعصا، وكذلك جميع المبنيات من الأسماء.

وفي الأفعال هو يخشى، ولن يخشى، وهو يدعو ويرمي.

والمعرب من الكلم صنفان: الاسم المتمكن وهو الذي لم يناسب الحرف كرجل، والفعل المضارع وهو الذي في أولـه أحد حروف "أتين" الدالة على الضمائر كقولك: أفعل. نفعل. يفعل. تفعل هي أو أنت.

والاسم إعرابه بالأصالة لأنه يدل على الذات، والذات تختلف عليه الأحوال فيستحق إعراباً ليدل عليها، والفعل لا يستحق لذاته الإعراب؛ فإنه يدل على الأحوال، والأحوال لا تطرأ على الأحوال فلا يستحق إعراباً، والحرف أيضاً لا يستحقه لأنه دل على معنى غير مستقل بالمفهومية فلا يتجدد على معناه حال والاسم المتمكن إما اسم جنس كأسد وفهم، أو مشتق منه كفهم وأسود، أو منقول منه كفضلٍ العلم، أو منقول من فعلٍ كيزيد، أو عن صوتٍ كببَّة، أو مرتجل كغطفان[1].

(١) غطفان: إحدى القبائل العربية المشهورة.

ضابط للجنس والعلم:

اسم الجنس اسم وضع بإزاء حقيقة مطلقةٍ من غيرِ إشارةٍ إليها، فيقع على كل حقيقة تحتها بالاشتراك المعنوي، وينقسم إلى عينيّ، ومعنويٍّ، وكل واحدٍ منهما إلى مشتقٍّ وغيره كفارس ورجلٍ، ومضمرٍ وعلمٍ.

فَصْلٌ

العلم هو الاسم الذي تضمن إشارة إلى ما دل عليه. على وجه الإفراد والاستبداد، فبتضمن الإشارة امتاز عن الاسم المنكور، وبوجه الإفراد عن المعرف باللام، وبالاستبداد عن الضمير، وهو إما أن يكون علماً بالقصد، أو بالاتفاق، أي بكثرة الاستعمال. أما النوع الأول فإما أن يكون للشخص أو الجنس، والذي للجنس أما الجنس الحيوان، أو المصادر أو الأوقات أو الأوزان، أو الأعداد، أما العلم الشخصي، فإما أن يكون للحيوان أو الجماد، والذي للحيوان إما أن يكون للإنسان أو البهائم، أما العلم الإنساني فإما أن يكون مفرداً أو مركباً، والمفرد قد يكون منقولاً وقد يكون مرتجلاً، أما المنقول فإما عن اسم عينٍ اسمه كثورٍ ولقبه كبطة، وإما عن اسم معنى كفضلٍ، وإما عن صفةٍ كحاتمٍ، وإما عن فعلٍ كتغلب، أو عن صوتٍ كَبَبَّة.

والمرتجل إما قياسي وهو ما كان بناؤه من أبنية كلام العرب نحو غطفان كوشكان، أو شاذ من قياس كلامهم نحو محبب، وموظب؛ لأن "مفعلاً" مما كان فاؤه واواً لا يجيء إلا مكسور العين، كالموضع والموعد، أما المركب فقد يكون مرتجلاً كالمركب من اسمين مثل بعلبك، أو اسم وصوتٍ كسيبويه.

وقد يكون منقولاً، وهو إما أن يكون في أولـــه أب أو أم أو ابن أو بنت أو لا يكون، فإن كان سمي كنية، وإن لم يكن فإما أن يكون لقباً كأنف الناقة، أو اسماً وهو إما يكون جملة أو لا، فالجملة نحو: تأبط شراً، والأفعال المنقولة مع الضمير كيزيد في مثل قوله:

نُبِّئْتُ أخْوالي بَنِي يَزيدُ ظُلْماً عَلَيْنَا لهم فَدِيدُ[١]

وغير الجملة هو المضاف والمضاف إليه: كعبد مناف وأما الذي للبهائم ومساس الحاجة إليه لألفتهم إياها الموجبة للإشارة إلى أشخاصها عند غيبتها كالأناسي. فقد يكون منقولاً عن فعل كـ "شَمَّرَ"[٢] فَرَسٍ، وقد يكون عن اسم نحو: أعوج[٣]، وشدقم[٤]، وَخُطَّة[٥]، وضمران[٦]: لفرسٍ، وفحلٍ، وعنـزٍ، وكلب.

أما علمُ الجَمَاد: فكأبانين[٧] لِجَبَلَين، وعَرَفَاتٍ للأرض المعروفة، وإصْمِتَ[٨] وأطْرِقَا[٩] لِمَفازَتَيْنِ.

أما علم جنس الحيوان فكُنْيَتُهُ، كأبِي بَرَاقِش[١٠]، وأُمِّ عامرٍ[١١]، وابن دأية[١٢]. وبنت طبقٍ[١٣].

---

(١) البيتان لرؤبة، انظر ديوانه: ١٧٢.

(٢) شَمَّر: هي فرس حد جميل بن معمر.

(٣) أعوج: كان من الخيل المشهورة، وكان للملك من ملوك كندة. راجع أنساب الخيل: ص٢١.

(٤) قال الجوهري: شدقم فحل كان للنعمان بن المنذر تنسب إليه الشدقميات من الإبل. انظر الصحاح ج٥، ص١٩٥٩، مادة (شدقم)، واللسان ج١٢، ص٣٢٠.

(٥) خطة اسم عنـز، وفي المثل: قبح الله معزى خيرها خطة، انظر المستقصى: ج٢، ص١٨٦.

(٦) ضمران: اسم كلب: انظر اللسان ج٤، ص٤٩٣.

(٧) أبانـان: جبلان بوادي الرمة يقال لأحدهما أبان الابيض والآخر أبان الأسود. انظر معجم البلدان لياقوت الحموي، ج١، ص٦٢.

(٨) إصمت: علم على البرية. انظر معجم البلدان لياقوت الحموي، ج١، ص ٢١٢.

(٩) أطرقا: موضع بنواحي مكة وهو من منازل خزاعة. معجم البلدان لياقوت الحموي، ج١، ص ٢١٨.

(١٠) أبـو براقش: طائر يتلون ألوانا لـه ست قوائم يضرب به المثل في التنقل والتحول. انظر المرصع لابن الأثير، ص ٨٧.

(١١) أم عامر: كنية للضبع، وهي أشهر كناها. انظر المرصع، ص ٢٤٢.

(١٢) ابن دأية: من أسماء الغراب. انظر المرصع لابن الأثير: ص١٧٠.

(١٣) بـنات طبق: هي الحيات سميت بذلك لأنها إذا استدارت صارت كالطبق. انظر المرصع: ص ٢٣٤.

لطائر يتلون كل لحظة بألوان شتى، والضبع، والغراب، وحية صفراء تنام ستة أيام ثم تستيقظ فلا تنفخ في شيء إلا أهلكته، واسمه كأسامة لجنس الأسد.

أما علم المصدر فكسبحان للتسبيح، أما علم الوقت فكقولك: لقيته غدوة، أي غدوة يومك.

أما علم الوزن فكقولك: وزن "إصبعٍ" إفعل جعل "إفعل" علماً لوزنه، وكذا أخواتها، أما علم العدد فمثل قولهم: ستة ضعف ثلاثة.

أما النوعِ الثاني: فنحو: ابن عمر، المختص بعبد الله، لاتفاق غلبة الاستعمال وإن كان شائعاً بينه وبين إخوته، وكالأسماء المعرفة باللام الشائعة التي اختصت لغلبة الاستعمال ببعض محملاتها كالدبران والعيوق، فإنهما اختصا بكوكبين من بين ما يوصف بالدُّبُورِ والعَوْق، وما لم يعرف باشتقاق من هذا النوع ليكون عاماً، ثم اختص فخلص بما عرف إلحاقاً للفرد بالأعم الأغلب، وهذا النوع لا يجوز نزع لامه علماً، فإنه مع اللام صار علماً كما لا يجوز فك الإضافة في "ابن رَأْلان"[(١)] بخلاف ما لم يكن من الأعلام الغالبة سواء كانت صفةً في الأصل أو مصدراً أو غير ذلك ثم نقل إلى العلمية كالحارث، والفضل، وبني الليث فإنه يجوز إثبات اللام فيها نظراً إلى جنسيتها، وحذفها نظراً إلى علميتها، كذا ذكروا.

ولقائل أن يقول: إما أن يكون الوضع مع اللام أو بدونها، فإن كان الأول فلا يجوز حذف بعض العلم، وإن كان الثاني فالعلمية مانعة من اللام فبطل الجواز المذكور.

تَذْنيبٌ[(٢)]: إذا اجتمع للرجل اسم غير مضاف ولقب أضيف اسمه إلى لقبه للتعيين والاختصار فقيل: هذا قيس قُفَّةَ، وإن كان الاسم مضافاً أو كُنْيَةً جعل اللقب عطف بيانٍ للاسم أو الكنية فقيل: هذا عبد الله بطة، وأبو زيد قُفَّةُ[(٣)]؛ لتعذر إضافة المضاف والمضاف إليه؛ لأن المضاف قد تعرف مرةً بالإضافة في مثل قولك: عبد الله،

---

(١) ابن رألان: هو جابر بن رألان الطائي السنبسي. انظر المرصع: ص١٨٧.

(٢) التذنيب: يعني التذييل.

(٣) القفة: الشجرة اليابسة البالية.

مثلاً فلا يعرف ثانياً والمضاف إليه قد يكون مُعَرَّفاً إمَّا باللام أو بالعلمية، كعبد الرحمن، وعبد قيس، فكيف تضيفه؟.

واعلم أن العلم لا يجوز دخول اللام عليه، ولا إضافته؛ لأنه مُعَرَّفٌ. نعم قد يراد بالعلم واحد من الأمة المسماة به، فإذن يكون اسم جنسٍ يجوز دخول اللام عليه، وإضافته كما جمعهما الشاعر في قولـــه:

وقَدْ كانَ مِنْهُمْ حَاجِبٌ وابنُ أُمِّهِ أبـــو جَنْدَلٍ والزَّيْدُ زَيْدُ المَعَارِكِ(١)

وكذلك إذا ثُنِّيَ العلم أو جمع فتعريفه باللام؛ لزوال تشخصه إلا ما وضع مثنًّى أو مجموعاً كأبانين وأذرعات، قال:

وقبلي ماتَ الخالدَانِ كِلاهُمَا عميد بني جَحْوانَ وابْنُ المُضَلَّلِ(٢)

وقال آخر:

أنـــا ابنُ سَعْدٍ أَكْرَمُ السَّعْدِينَـــا(٣)

وكذلك الأسامتان والأسامات، وقولهم: فلان وفلانة، وأبو فلان، وأم فلانة كناية عن أسماء أشخاص الإنسان وكناهم، وإذا كنوا عن أعلام البهائم أُدخلوا اللام فيها فقالوا الفلان والفلانة فرقاً بينهما، وسبب التخصيص أن أعلام البهائم فيها شائبة الجنسية لقلة تعلق الغرض بأشخاصها، فناسب دخول اللام عليها، وأما "هَنٌ وهَنَةٌ" فكناية عن أسماء الأجناس. فإن سألت ما الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس مع أنهما يدلان على الحقيقة المشتركة؟

أجيب: اسم الجنس يدل على الحقيقة المشتركة من غير إشارة إليها، وعلم الجنس يدل على الحقيقة المشتركة مع إشارةٍ إليها، فكما أن علم الشخص يدل على مدلول المعرف بلام العهد، فعلم الجنس يدل على مدلول المعرف بلام الجنس.

والاسم المتمكن قد يكون منصرفاً وهو الذي يستوفي جميع الحركات والتنوين، مثل رجلٍ ويسمى الأمكن، وقد يكون غير منصرف، وهو ما يكون ثانياً من جهتين

(١) البيت للأخطل، انظر ديوانه ٢/٢٠٥.

(٢) للأسود بن يعفر، انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١/٤٦.

(٣) البيت لرؤبة، انظر ديوانه ١٩١.

أي مشابهاً للفعل من وجهين فاختزل عنه الجر والتنوين وحرك بالفتح في موضع الجر، قال تعالى: ﴿فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا﴾(١) إلا إذا أضيف، أو عرف باللام فيدخله الجر، كقولك: مَرَرْتُ بأحمرِ القوم، وبالأحمرِ.

فَصْلٌ

والفعل المضارع للاسم تطفل على الاسم في قبول الإعراب، ومضارعته له أنه جارٍ على اسم الفاعل في حركاته وسكناته، وأنه يقع صفةً للاسم، وأنه كلمة شائعة تختص بأحد محتملاتها بدخول حرفٍ عليها؛ فإن "يَضْرِبُ" و "سَيَضْرِبُ" كـ "رَجُلٍ" وَ"الرَّجلِ"، والإعراب غير حركته لإضافتها إليه، ومعناه التبيين أو إزالة الفساد، وتسمى حركاته رفعاً ونصباً وجرًّا، وسكونه جزماً.

(١) سورة النساء: آية ٨٦.

"بَابُ البِنَاءِ"

البناء عدم اختلاف آخر الكلمة باختلاف العامل، كقولك: جاءني هؤلاء، ورأيت هؤلاء ومررت بهؤلاء، وصورته الأصلية السكون، لكونه نقيض صورة الإعراب، ويليه من الحركات الكسر، لقلة تصرفه.

ويعدل عن السكون إلى الحركة لأحد أسبابٍ ثلاثة:

- التقاء الساكنين: مثل أَيْنَ.
- وتعذر الابتداء بالساكن: مثل كاف التشبيه.
- والفرق بين البناء العارض واللازم: مثل يا عمر.

وسببه في الأسماء مناسبته غير المتمكن، إما لتضمن معناه نحو: أين وشبهه كالمبهمات أو وقوعه موقعه كنـزال، أو لمشابهة الواقع موقعه كفجار، أو وقوعه موقع ما أشبهه كيازيد، أو لإضافته إليه كقوله: ﴿مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ﴾[1]، ولقب حركاته: ضم وفتح وكسر، وسكونه وقف، فالوقف في الاسم كـ "مَنْ" و"إذْ" وفي الفعل جميع أمثلة الأمر الخالية عن حرف المضارعة نحو اكتب، وفي الحـرف نحو: هَلْ وبَلْ. والفتح في الاسم كـ "أين" و"كيف" و"حَيْثَ" وفي الفعل جميع أمثلة الماضي.

وفي الحرف: إنَّ، وثُمَّ.

والضم في الاسم نحو: قَبْلُ وبَعْدُ.

وفي الحرف: "مُنْذُ" عند مَنْ جَرَّ به.

والكسر في الاسم: أمْسِ، وهؤلاء.

وفي الحرف لامُ الجر، وباؤُه.

ولا ضم في الفعل ولا كسر بالاستقراء.

---

(١) سورة المعارج: آية ١١.

بَابُ أحكامِ أوَاخِرِ الأَسْمَاءِ المُعْرَبَةِ

لما كان نظر النحوي مقصوراً على آخر الكلمة بخلاف التصريفي، سمي المعتل الآخر معتلاً. وصحيحه صحيحاً. فَوَعْدٌ وثَوْبٌ صحيح عنده كعلْمٍ، والصحيح تتعاقب عليه حركات الإعراب، وأما المعتل فما كان آخره ألفاً سمي مقصوراً، أي: ممنوعاً عن الحركة، إذ لا يمسه شيء منها، فمنه منصرف وهو الذي دخله التنوين، وهي نون ساكنة، فتلتقي مع الألف فتسقط الألف من اللفظ، إزالـةً لالتقاء الساكنين، وفتحة ما قبلها تدل عليها، ولم يحذف التنوين؛ لأنها دالـة على التمكن، ولا يدل عليها شيء كقولك: هذه عصاً يا فتى، وإذا وقفت عليه وقفت بالألف إلا أن ألفه مرفوعاً ومجروراً حرف إعراب، ومنصوباً منقلبة من التنوين قياساً على الصحيح، فإنك تقول: جاء زيد، ومررت بزيد، ورأيت زيدا.

ومنه غير منصرف وهو ما لا يدخله التنوين كحبلى، وألفه وقفاً ودرجاً حرفُ إعراب. وما كان آخره واواً أو ياءً فإن سكن ما قبلهما جريا مجرى الصحيح في تحمل الحركات؛ لأن التلفظ بهما بعد السكون كأنه ابتداء بعد الوقف والابتداء بالساكن محال، تقول: هذا دلو وظبي وكذلك النصب والجر، ومثله آي وراي، والمدغم فيهما نحو كرسي وعدو، وإذا تحرك ما قبل الياء يكون كسرةً لا محالة كالقاضي، ويسمى منقوصاً أي نقص بعض حركات إعرابه لأنه لا يدخله حركة الرفع والجر لثقلهما عليه، فتكون الياء ساكنةً فيهما ويدخله حركة النصب لخفتها تقول: هذا القاضي، ومررت بالقاضي، ورأيت القاضِيَ. فإن نُوِّنَ مرفوعه ومجروره لقي التنوين ياءً ساكنةً فحذف الياء لما مضى في المقصور، تقول: هذا قاضٍ فاعلم، ومررت بقاضٍ يا فتى، وإن نون منصوبة فلا يلتقي ساكنان فتثبت الياء، تقول: رأيت قاضياً يا رجل، والوقف على المنون منه منصوباً بالألف المنقلبة عن التنوين، تقول: رأيت قاضيا، ومرفوعاً، ومجروراً بإثبات الياء ساكنةً وحذفها تقول هذا قاضي، ومررت بقاضي، وهذا قاضٍ، ومررت بقاضٍ، وعلى غير المنون منه منصوباً بإثبات الياء ساكنةً لا غير، ومرفوعاً ومجروراً بإثباتها وحذفها كما مر، وليس في كلامهم اسم متمكن آخره واو قبلها ضمة، فإذا أدى إليه قياس رفض وأبدل من ضمه كسر

فانقلبت الواو ياءً فيصير منقوصاً، وذلك قولهم: جرو وأجرٍ وقلنسوة وقلنسٍ، قال الشاعر:

لَيْثٌ هِزَبْرٌ مُدِلٌّ عِنْدَ خِيسَتِه ... بالرَّقْمَتَيْن لَـهُ أجْرٍ وأعْرَاسُ[1]

فَصْلٌ

والفعل المضارع استعد لمطلق الإعراب بمشابهة الاسم فاقتضت المشابهة أن يعرب بوجوه إعراب الاسم، الرفع والنصب والجر، لكنه أعرب بحركتين وسكون لينحط الفرع عن الأصل، وخص الجر بالتعويض لثقله، قيل: إنما خص الجر بالاسم والجزم بالفعل طلباً للاعتدال بالجمع بين الخفيف والثقيل، فإن عدم الحركة أخف منها، والاسم أخف من الفعل بدليل أن وزن الاسم بلغ الخماسي، والفعل لم يجاوز الرباعي، فلولا خفة الاسم لم يتحمل زيادة الحروف. وعامل رفع الفعل معنوي وهو وقوعه موقعاً يصح للاسم بالدوران، أما وجوداً ففي قولك: زيد يضرب، لأن الخبر يجوز أن يكون اسماً، وأما عدماً ففي قولك: لن يضرب و لم يضرب؛ فإن الاسم لا يقع بعد ناصب الفعل وجازمه، وعامل نصبه وجزمه لفظي، كما ستعلم، فقد علمت أن المعنى الذي رفع به الفعل غير المعنى الذي أعرب به، وكيف لا وعلة استعداد الشيء غير علة وجوده.

(١) البيت لأبي دؤيب الهذلي، انظر شرح أشعار الهذليين ١/٢٢٦.

بَابُ التَّثْنِيَةِ والْجَمْعِ

وهما مختصان بالاسم؛ فإن الحرف لا يفيد تكراره إلا تأكيداً لأن المستفهم لا يستفهم والمنفي لا ينفي وهلمَّ جرًّا، وأما الفعل فقد اشتمل على المصدر، وهو اسم جنسٍ فيستغرق، فلا يتصور انضمام شيءٍ من جنسه إليه، كذا قالوا، إلا أن المصدر نفسه قد يثنى ويجمع، فكيف يمنع الفعل عنهما؟

والتثنية رفعها بالألف، ونصبها وجرها بالياء، تقول: هذان الزيدان، ورأيت الزيدين، ومررت بالزيدين، وهي جارية في المذكر والمؤنث وأولي العلم وغيرهم، كقولك: الزيدان والهندان والمسجدان.

والجمع صنفان، جمع تصحيحٍ، وجمع تكسيرٍ فالتصحيح ما صح فيه نظم الواحد وبناؤه، أي: ترتيب حروفه وترتيب حركاته وسكناته.

وجمع التكسير ما تكسر فيه أحدهما أو كلاهما، كقولك: أسد ورجال.

والصحيح قد يكون للمذكر والمؤنث، أما الذي للمذكر فيختص بأولي العلم منهم لكونه أشرف من المكسر من حيث إنك تفهم واحدة منه، فاختص بالأشرف، ويقال لـــه الجمع على هجائين، والجمع على حد التثنية لاشتراكهما في سلامة الواحد، ويكون رفعه بالواو، ونصبه وجره بالياء، تقول: هؤلاء المسلمون والزيدون، ورأيت المسلمين والزيدين، ومررت بالمسلمين والزيدين، وقد شذ عن القياس بنون وقلون، وما أشبههما.

أما الجمع الصحيح للمؤنث فيشمل أولي العلم وغيرهم، تقول: هندات وشجرات.

وجمع التكسير كذلك، تقول: رجال وأفراس.

فلنتكلم في التثنية والجمع الصحيح للمذكر، ثم في صحيح المؤنث. ولنؤخر الكلام على المكسر إلى آخر الكتاب. فنقول: لما استثقل تكرار المفرد بحسب زيادة كل عددٍ بني للتثنية والجمع صيغتان، ولما كانا فرعي الواحد جُعِلَ إعرابهما فرع إعراب الواحد، وفرع الحركات الثلاث حروف المد واللين فإنها تتولد من إشباعها، وخص حالتا رفعيهما بحرفٍ من غير اشتراكٍ فيه لقوة الرفع واستقلاله بنفسه في

حصول الكلام به وحده، كقولك: زيدٌ منطلق، والنصب والجر محتاجان إليه في تحصيل الكلام، والاستقلال يناسب عدم الاشتراك، وخص الألف بالتثنية والواو بالجمع تكثيراً للخفيف، وتقليلاً للثقيل، وجعل الياء علامةً لجر كل واحدٍ منهما لكونها أخت الكسرة، وحمل النصب فيهما على الجر لمناسبتهما في الفضلية.

وفتح ما قبل ياء التثنية، وكسر ما قبل ياء الجمع للفرق والتخصيص، ليزيد الخفيف على الثقيل، وزيد نون في آخرها عوضاً عن الحركة والتنوين الكائنتين في الواحد، ودليل تعويضها من التنوينِ سقوطها عند الإضافة، وعن الحركة ثباتها مع اللام، وقد يكون عوضاً من الحركة فحسب، كأحمدان وحرك نونهما لالتقاء الساكنين، وفتحت في الجمع وكسرت في التثنية طلباً للاعتدال، فإنك في الجمع تخرج من الضمة أو الكسرة إليها، وفي التثنية من الفتحة إليها، وهذه الحروف فيهما حروف إعرابٍ، ودلالات إعرابٍ وعلامات تثنيةٍ وجمعٍ.

أما جمعُ المؤنث فتاؤه يدخلها الرفع والجر، ويحمل النصب على الجر تبعاً للمذكر فيقال: هؤلاء مسلماتٌ، ومررت بمسلمات، ورأيت مسلمات، قالوا: التنوين فيه نون ساكنة بإزاء النون في مسلمين، بدليل أن التنوين خمسة أصنافٍ:

- فارق بين المنصرف وغيره، تقول: زيدٌ وأحمدُ.
- وفارق بين المعرفة والنكرة، تقول: صَهْ وصَه.
- وعوض من المضاف إليه، كقولهم: "إذٍ".
- وتنوين غال يلحق الشعر المقيد منيفاً على الوزن كقول الشاعر:

وقَاتِمِ الأَعْمَاقِ خَاوِي المُخْتَرِقْنْ مُشْتَبِهِ الأَعْلَامِ لَمَّاعِ الخَفَقْنْ(١)

وذلك للفصل بين الوقف والوصل.

- وتنوين ينوب مناب حرف الإطلاق كقول القائل:

أَقِلِّي اللَّوْمَ عَاذِلَ والعِتَـابَنْ وقُولِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنْ(٢)

وهذا والتنوين في: "هذه عرفات مباركاً فيها" خارج من هذه الأقسام، فهي

---

(١) البيت لرؤبة بن العجاج، انظر ديوانه ١٠٤.

(٢) البيت لجرير، انظر ديوانه: ص٦٤.

نون زائدة. ولما كان المرفوع في الرتبة المعنوية مقدماً على المنصوب والمجرور قدمناه في وضع الكتاب، فلا ينتهض "إن زيداً قائمٌ" نقضاً، فإن المدعي التقدم المعنوي لا اللفظي، ثم لما كان الفاعل أصل المرفوعات والباقي مشبه به قدمناه على سائر المرفوعات، ودليل أصالته أن مسنده أصل في المسندية لكون الفعل دائماً مسنداً، فالمسند إليه يجب أن يكون أصلاً في كونه مسنداً إليه، فوجب أن يكون رفعه أيضاً أصلاً، بخلاف المبتدأ فإن مسنده في الأصل اسم، والاسم ليس أصلاً في المسندية، لعدم لزومه المسندية، فلا يكون رفعه أصلاً.

واعلم أن الرفع علم الفاعلية، والنصب علم المفعولية، والجر علم الإضافة، وإنما جعل كذلك؛ لأن الضمة أثقل الحركات، والفتحة أخفها، والفاعل واحد والمفعول خمسة؛ ليكثر الخفيف، ويقل ضده، وخص الكسر بالمضاف إليه لكونه واقعاً بين الفاعل والمفعول، ألا ترى المضاف إليه المصدر كيف يكون فاعلاً تارةً ومفعولاً أخرى؟ في قولك: عجبت من ضرب زيدٍ عمراً، أو من ضرب عمروٍ زيدٌ، والكسرة تتوسط بين أختيها في الثقل والخفة فتشابها.

بَابُ الفَاعِلِ

هو من المنقولات الاصطلاحية، وَحَدُّهُ: المسند إليه من فعلٍ أو شبهه مقدماً عليه أبداً، كقولك: ضَرَبَ زيدٌ، وضارب زيد، وحسن وجهه، ورافعه ما أسند إليه، فـــ "زيد" في "ما قام زيد" فاعل كـــ "هو" في "قام زيد"، قال المبرد: "الفاعل بالحقيقة هو الصادر عنه الفعل، وتسمية غيره بالفاعل مجاز"، وهو كالجزء الأخير من الفعل، لأن إعراب الفعل قد يقع بعد الفاعل، وذلك في الأفعال التي إعرابها بالنون، وإعراب الكلمة بعد حرفها الأخير، فلذلك لم يجز تقديمه على الفعل، واستحق التقديم على المفعول، فإذا قدم عليه المفعول فهو في النية مؤخر، ولهذا لم يلزم الإضمار قبل الذكر في "ضَرَبَ غُلاَمَهُ زَيدٌ" ولزم في "ضَرَبَ غُلاَمُهُ زيداً" وقد يكون مظهراً كقولك: ضرب زيد، ومضمراً كقولك: زيدٌ ضرب وضربت، وإذا اجتمع عاملان على معمول واحد امتنع إعمالهما معاً، أما إذا اختلف عملاهما فظاهر وإن اتحدا، فلأن حصول الإعراب بأحدهما يغنيه عن الآخر، واستحال إلغاؤهما، فإن الإعراب يستدعي عاملاً فتعين إعمال أحدهما، فمذهب البصريين إعمال الثاني وإضمار معمول الأول على شريطة التفسير لأن القريب أولى بالعمل بدليل إعمال الباء في "ألقى بيده".

ومذهب الكوفيين إعمال الأول وإضمار معمول الثاني، قالوا: للتقدم أولوية في العمل يدلك عليه وجوب إعمال "ظننت" وأخواتها متقدمة، وجواز إلغائها متوسطةً ومتأخرةً، تقول على المذهبين: ضربني وضربت زيداً، وضَرَبَنِي وضربتُ زيدٌ، وقاما وقعد أخواك، وقام وقعدا أخواك، وشواهد إعمال الثاني من التنـــزيل قوله: ﴿آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾[1]، ولو أعمل "آتوني" لكان الأحسن "أُفْرِغْهُ"، وحمل كلامه تعالى على ما هو أَحْسَنُ أَحْسَنُ، وقولــه تعالى: ﴿هَاؤُمُ اقْرَؤُوا كِتَابِيَهْ﴾[2] فلم يقل: "اقرأوه" ومن الأبيات قول كثير عزة:

قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوَفَّى غَرِيمَهُ وَعَزَّةُ مَمْطُولٌ مُعَنًّى غَرِيمُها[3]

فأعمل الثاني في كلا مصراعيه، أما الأول فلأنّه اجتمع فيه قضى ووفى على

(١) سورة الكهف: آية ٩٦.
(٢) سورة الحاقة: آية ١٩.
(٣) انظر ديوان كثير: ص ١٤٣.

"غريمه" فأعمل الثاني وإلا لقال: "فَوَفَّاهُ"، وأما الثاني فلأن "مَمْطُولٌ" ومعنًّى" توجها إلى "غريمها" فأعمل "معنًّى"، لأنه لو أعمل "مَمْطُولٌ" لكان "معنًّى" جارياً على غير من هو لــه، فإنه للغريم وجارٍ على "عَزَّة" فوجب إظهار ضميره، ولم يظهره والمعارضة بالمثل بأن يقولوا في "معنًى" ما قلنا في "مَمْطُول": ساقطة؛ لأنه إنما يجب إبراز الضمير عما جرى على غير من هو لــه إذا لم يكن إضماراً قبل الذكر، فإن ظهور الاسم بعده حينئذ كظهور الضمير، ودليل الكوفي قول عمر بن أبي ربيعة:

إذَا هِيَ لَمْ تَسْتَكْ بِعُودِ أَرَاكَةٍ ... تُنُخِّلَ فَاسْتَاكَتْ بِهِ عُودَ إِسْحِلِ(١)

وقول امرئ القَيْس:

فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لأَدْنَى مَعِيشَةٍ ... كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِن المالِ(٢)

قالوا: اجتمع "كفاني" "وَلَمْ أطلب" على "قليل" فرفعه بالأول، وهذا فاسدٌ؛ لأن ما بعد "لو" إذا كان مُثبتا في اللفظ فهو منفي في المعنى وبالعكس، لأنها لامتناع الشيء لامتناع غيره، فلو كان الفعلان موجهين إلى "قليل" فالمصراع الأول يدل على أنه "لم يطلب أدنى معيشة"، والثاني على أنه يطلبه فيتناقضان، والحق أن مفعول الثاني: الملك، لقوله:

وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّــلٍ ... وَقَدْ يُدْرِكُ المَجْدَ المُؤَثَّلَ أَمْثَالِي(٣)

وقد يكون الرافع مضمراً، يقال: أجاء أحد؟ فيقال: عمرو، بإضمار "جاء"، ومنه قولــه تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ﴾(٤) وقولــه تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾(٥) وفي أمثالهم "لو ذات سوارٍ لطمتني"، وقولهم: "إلا حظية فلا أَلية" أي إن لا يكن لك في النساء حظية فإني غير أَلية.

---

(١) انظر ديوان امرئ القيس: ص ١٧٧.

(٢) انظر ديوان امرئ القيس: ص ١٢٢.

(٣) انظر ديوان امرئ القيس: ص ١٢٤.

(٤) سورة الانشقاق: آية ١.

(٥) سورة التوبة: آية ٢.

بَابُ الفِعْلِ المَبْنِيِّ للْمَفْعُول

الفعل صيغ للإخبار به، فتارةً يخبر به عن الفاعل والمفعول جميعاً كقولك: ضَرَبَ زَيْدٌ عمراً، وتارة عن الفاعل وحده، مثل: ذهب عمرو، ومرةٍ عن المفعول وحده مثل:

أكرم خالد، فيرتفع المفعول بإسناد الفعل، وذلك بحسب اهتمام المتكلم، وتغير اللفظ بحسب تغير المعنى حكم مستمر في اللغات. فغيرت صيغة المبني للمفعول عن المبني للفاعل فجعل الفعل الذي صدره حرف ثابت في الابتداء والوصل مضموم الأول مكسور ما قبل الآخر، كقولك: ضرب، والذي صدره حرف يثبت في الابتداء دون الوصل ضم أول متحركٍ فيه وكسر ما قبل آخره مثل استخرج، وضمت الهمزة بالتبعية.

وإنما يترك ذكر الفاعل لعدم تعلق الغرض به، أو تعظيماً لـه، أو تحقيراً لـه، أو لشهرته، أو للخوف عليه من ذكره، أو لجهالة المتكلم إياه.

نكتة: حد الفاعل منطبق على المفعول الذي لم يسم فاعله، فتسميته بالفاعل أولى من تسميته بالمفعول، فإن الأول حقيقة في هذا الاصطلاح، والثاني مجاز، ولما عدم الفعل اللازم المفعول به، لم يصغ للمفعول فتعين المتعدي لبناء المجهول، وقد ينقل الفعل عن اللزوم إلى التعدي بإدخال الهمزة في أوله وتثقيل حشوه، وزيادة حرف جرٍّ على المفعول فيقال في ذهب زيد: أذهبته وذهبته وذهبت به، فيصاغ المبني للمفعول إذ ذاك منه فيقال: أذهب زيد، وذهب وذهب به. ولما كان الفعل الذي لـه مفعول واحد يبقى بلا مفعولٍ عند بنائه للمفعول مثل: ضُرِبَ زيد، والذي لـه مفعولان يبقى له واحد مثل: علم زيد عاقلاً والذي ثلاثة مفاعيل يبقى معه مفعولان مثل: أعلم عمرو زيداً فاضلاً.

والهمزة وأختاها تجعل غير المتعدي متعدياً إلى مفعولٍ واحد، مثل: أفرحتُ خالداً، والمتعدي إلى واحدٍ متعدياً إلى اثنين مثل: أضربت زيداً عمراً، والمتعدي إلى

مفعولين متعدياً إلى ثلاثة مثل: أعلمت زيداً عمراً خير الناس.

قال النحويون: النقل بالهمزة عكس بناء الفعل للمفعول، وإذا كان لفعلٍ مفعولان أحدهما فاعل في المعنى مثل: "زيد" في أعطيت زيداً درهماً، فجعله فاعلاً أولى من صاحبه، وإن اشتركا في المفعولية تقول: أُعطِيَ زيد درهماً، وإذا كان المفعولان من أفعال القلوب فجعل الأول فاعلاً أولى لكونه مسنداً إليه في الأصل، تقول: ظن عمرو عاقلاً.

واعلم أن المفاعيل خمسة: مفعول به، ومفعول مطلق، ومفعول فيه، ومفعول لـــه، ومفعول معه، كما ستعلمها مع أحكامها مشبعاً إن شاء الله تعالى.

ولا يجوز جعل المفعول لـــه والمفعول معه فاعلاً، أما الأول فلأن اللام فيه مرادة ولا يجوز رفع الاسم مع تقدير اللام، وإنما جاز نصبه معها؛ لأن الجار والمجرور مفعول، وأما الثاني فلأنه قليلاً ما يصحب الفعل حتى قصره بعضهم على السماع، فلا يبلغ في القوة رتبة الفاعل، وأما المفاعيل الثلاثة فما وجد المفعول به لم يقم المصدر والظرفان مقام الفاعل لزيادة شبهه بالفاعل بالنسبة إليهما لأن من الأفعال ما لم يذكر فاعله قط استغناءً بالمفعول به كقولهم: عنيت بهذا الأمر. وزكم زيد، وجن عمرو، لأن المفعول به في المعنى جعل فاعلاً، كقولهم: مات بكر، وأعني بالمفعول به الصحيح فإما المفعول بواسطة حرف الجر فهو مستوي القدم مع المفاعيل الأخر. فاشترط في إقامة المصدر مقام الفاعل كونه موصوفاً ليشتمل الجزء الثاني من الجملة على فائدةٍ خلا عنها الجزء الأول، فإن الفعل يدل تضمنا على مصدره فتقول: ضرب ضربٌ شديد، ويجوز إضمار هذا المفعول، تقول: أُعطِي زيد درهماً، فإذا قدمت زيداً: قلت: زيدٌ أُعطِيَ درهماً، فإن قدمت درهماً أيضاً قلت: زيد الدرهم أُعْطِيَهُ.

دقيقة: الفرق بين هذا المفعول والفاعل أن الفاعل باصطلاح النحو يمكن أن يكون فاعلاً بالمعنى اللغوي مثل قام عمرو، وأن يكون مفعولاً مثل: مات خالد، وهذا المفعول لا يكون إلا مفعولاً بالمعنى اللغوي، ومن هذا تعلم أن قولـــه تعـــالى:

﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ﴾(١) فيمن قرأ مفتوحة الباء لا يكون "رجال" فيه مرفوعاً بـ(يسبح)؛ لأنه المسبح فهو فاعل فعلٍ مضمرٍ يفسره الظاهر، مثل قوله:

لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ(٢)

كأنه قيل: من يسبحه؟ قيل: يسبحه رجال، ومن يبكيه؟ قيل: يبكيه ضارع لخصومة.

---

(١) سورة النور آية: ٣٦، ٣٧.

(٢) صدر بيت من الطويل وتمامه:

وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تَطِيحُ الطَّوَائِحُ

وهو منسوب للبيد بن ربيعة العامري، وكذلك منسوب لنهشل بن حري، انظر الموسوعة الشعرية.

بَابُ المبتدأ والخَبَرِ

المبتدأ اسم مجرد من العوامل اللفظية بشرط أن يسند إليه. والخبر ما أسند إلى المبتدأ، وهما مرفوعان، ومقتضى رفعهما مشابهتهما الفاعل، فإن المبتدأ مسند إليه كالفاعل والخبر جزء ثانٍ من الجملة، وعامل رفعهما مختلف فيه. فذهب معظم الكوفيين ووافقهم البغداديون إلى أن المبتدأ والخبر يترافعان، وهو باطل، لا من حيث كون كل واحدٍ منهما مؤثراً وأثراً، فإن بتقدير كون العامل مؤثراً فالأثر رفعهما، والمؤثر ذاتهما، فلا يلزم منه الدور. بل من جهة أن رتبة العامل قبل المعمول فيلزم تقدم كل واحدٍ على صاحبه المستلزم تقدم الشيء على نفسه، وقال بعض الكوفية: العامل في الخبر المبتدأ، والعامل في المبتدأ الضمير في الخبر، فراراً من الدور. ويلزم منه مع الاستحالة المذكورة كون كل خبرٍ متحملاً للضمير وسنبطله، ولسيبويه قولان: الأشهر أن العامل فيهما الابتداء، وهو التجرد عن العوامل اللفظية مع الإسناد لأنه معنى يقتضيهما معاً، فليعمل فيهما، فإن التجرد مع الإسناد لا يتصور بدون مسندٍ ومسندٍ إليه.

وعمل العامل بحسب الاقتضاء اعتبره بالفعل اللازم والمتعدي وغيرهما.

والثاني إن الابتداء يعمل في المبتدأ وكلاهما يعملان في الخبر واستشهد من العوامل المحسوسة بتسخين النار القدر وتسخينهما جميعاً الماء، ومن العوامل النحوية بعمل حرف الشرط في فعله، وعملهما في الجزاء، إنما اشترط التجريد فيهما لأن العوامل اللفظية تسلب قرارهما على الرفع، واشترط الإسناد؛ لأن المعنى المدلول عليه بالإعراب لا يتصور دونه، فإن شككت بأن التجرد أمر عدمي، والإسناد من قبيل النسب التي لا وجود لها في الأعيان، وإلا لكان لها نسبة أخرى، ولزم التسلسل، ومجموع العدميين عدمي، فكيف يعمل العدم في شيءٍ؟. فحله أن المراد من العوامل في هذا الاصطلاح الأمارة لا المؤثر، فإنه لا يتوعر على الأذهان السليمة أن هذه العوامل غير مؤثرةٍ في وجود الإعراب، فإن المؤثر هو المتكلم. وأي استبعادٍ في كون المعنى المعقول أمارة الإعراب؟ كالملفوظ المحسوس.

وهم وهداية: لعلك تقول: إذا قلنا: الإنسان جسم فإن كان المفهوم من الجسم هو المفهوم من الإنسان فلا فائدة فيه، فإنه بمثابة قولك: الإنسان إنسان، والجسم جسم، وإن كان المفهومان متغايرين فلا يصح حمل أحدهما على الآخر، كما لا تقول: زيد حجر، فإن الهوهوية تستدعي الاتحاد فأشجع أن للعقل أن يأخذ معنىً واحداً من الأعيان فيجعله معاني كثيرةً كأخذه معنى الإنسان وجعله جسماً نامياً حساساً متحركاً بالإرادة ناطقاً، ولهذه الأشياء وجود واحد في الأعيان، فإذن هذه الأشياء متغايرة من حيث الذهن متحدة من حيث العين، فمن حيث الاتحاد صح حمل أحدهما على الآخر بخلاف: "زيد حجر" ومن حيث التغاير أفاد معنىً بخلاف "الإنسان إنسان" فصرح أن "الهوهوية" تقتضي الاتحاد من وجهٍ والاختلاف من وجهٍ، فقولك: إما متحدان أو متغايران جوابه لا هذا مطلقاً، ولا هذا مطلقاً، بل هذا من وجهٍ، وهذا من وجهٍ، احكها؛ فإنها قاعدة شريفة.

مسوغات الابتداء بالنكرة

وحق المبتدأ التعريف، فإن إثبات حكمٍ على مجهولٍ لا يتعلق به غرض فيصغى إليه، وقد جاء نكرةً موصوفةً كما في قوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُشْرِكٍ﴾[١]. وغير موصوفة كقولهم: "ما رجل أفضل منك"، و"أرجل في الدار أم امرأة؟" و"شر أهر ذا نابٍ" و"تحت رأسي سرج" و"على أبيه درع"، للقرب من المعرفة بالتخصيص في الأول، ولمضارعته الداخل عليه لام الجنس بعمومه في الثاني، ولكون المستفهم بمنــزلة المنفي في غير الموجبية، أو تميز الجنس الذي هو معلوم في الثالث، ولكون "شر" إما في معنى الموصوف أي شر عظيم؛ لأن التنوين فيه للتفاقم، أو كونه موصوفاً محذوف الصفة، أو موصوفاً بما بعده محذوفاً خبره، أو كونه خبراً لمبتدأ محذوف، أي الطارق شر، أي ما أهر ذا نابٍ إلا شر، أو كونه شاذاً في الرابع، ولتخصصه بمكان معينٍ في الخامس، وقد تحتم تنكيره في "ما أفعله!" كما سيأتي.

فَصْلٌ

والخبر صنفان: مفرد وجملة، والمفرد ضربان: متحمل للضمير وهو المشتق، وخالٍ عنه وهو غير المشتق، كقولك: زيد منطلق، وعمرو أخوك، ويدل على تحمل المشتق للضمير وجهان:

أحدهما: أنه قد يعمل في الظاهر، فإذا لم يعمل فيه عمل في المضمر قياساً على الفعل، والجامع كون كل منهما دالاً على صفةٍ معينة لذي صفةٍ غير معين.

وثانيهما: أن المنسوب لما كان في معنى المشتق تحمل ضميراً، فالمشتق أولى به، وذلك قولهم: مررت بقومٍ عربٍ أجمعون، فــ "أجمعون" تأكيد جمعٍ مرفوعٍ، وما ذلك إلا الضمير المرفوع في "عربٍ" فإن العرب جمع عربيٍّ؛ لأن ياء النسبة فارقة بين الواحد والجمع كتاء تمرةٍ، كأنه قال: منسوبين إلى العرب، فإذا ثبت تحمل الضمير في الصفة، ثبت في الخبر لعدم الفارق، قال علماء الكوفة: كل خبرٍ متحمل للضمير، فإن كان مشتقاً فذاك، وإلا فهو في تقدير المشتق، فزيد أخوك معناه مؤاخيك عندهم،

---

(١) سورة البقرة: آية ٢٢١.

وفيه نظر، لأن كل ما رفع فاعلاً مضمراً رفع دائماً إما مظهراً أو مضمراً اعتبره بالفعل والأسماء المشتقة؛ وعندهم الأسماء الجامدة تعمل خبراً ولا تعمل غير خبرٍ، فهي مخالفة القياس، ولأنه لو عمل في المضمر لعمل في المظهر، وأصله المشتقات، أما قولهم: "هذا قاع[١] عرفج[٢] كله، وفرس خز صفة سرجه، ورجل صخر فؤاده فشاذ.

والجملة أربعة أضرب: فعلية، واسمية، وشرطية، وظرفية.

كقولك: زيد قام، أي قام هو، وقام أبوه، وعمرو أبوه منطلق، وبكر إن تكرمه يكرمك أو يكرمك عمرو، وخالد أمامك.

وإذا حُقِّقَ وجدت الجملة إما اسميةً أو فعليةً، فإن الشرطية والظرفية فعليتان، نعم لما فارقت الشرطية أخواتها بكونها مركبةً من جملتين أخرجتا بأداة الشرط والجزاء من الإثنينية إلى الوحدة، والظرفية لما فارقتها بعدم ذكر الفعل أفردتا عن أخواتهما وخصصتا باسمين غير اسم جنسهما.

فَصْلٌ

الظرف يذكر تبييناً لمحل الفعل الصادر عن الفاعل فيتعلق ألبتة بالفعل أو ما اشتمل على معناه، فقولك: زيد في الدار تقديره مستقر في الدار أو استقر فيها، فعلى الأول الظرف مفرد لوقوعه موقع مفردٍ، وعلى الثاني جملة، ويسمى الجار مع المجرور ظرفاً غير حقيقيٍّ لكونه مشابهاً للظرف من حيث وجوب تعلقه بالفعل أو معناه، فإن الجار وضع لإيصال معنى الفعل إلى الاسم، ولهذا سماه سيبويه حرف الإضافة.

وإنما الظرف الحقيقي ما قدر "في" فيه، فإذا ظهرت صار غير حقيقي، والظرف إذا كان خبراً سمي مستقراً، وإذا وقع مفعولاً دعي غير مستقرٍ، وإذا كان المبتدأ جُثَّةً فخبره من الظروف المكان فقط، وإذا كان حدثاً فالزمان والمكان. تقول: زيد في الدار، ولا تقول: يوم الجمعة، والقتال يوم السبت وفي السوق، لأن نسبة مجرد الذات

---

(١) القاع: أرض واسعة سهلة مطمئنة مستوية، انظر اللسان ٨/٣٠٤.

(٢) العرفج: نبت طيب الريح أغبر إلى الخضرة لـه زهرة صفراء لا شوك لـه.

إلى جميع الأزمنة سواء، فتخصيصه ببعضها تخصيص من غير مخصص، بخلاف نسبته إلى الأمكنة؛ فإنه في بعضها.

ونسبة الحدث إلى الأزمنة والأمكنة متفاوتة لحدوثه في بعضها ولا بد في الجملة الواقعة خبراً من ضمير يربطها بالمبتدأ فيزيل شك كونها جملةً مستأنفةً بعد الإعراض عن الاسم المذكور ولا كذلك المفرد، فإنه بطبعه يستدعي صاحباً يتم به، فذكره بعد المبتدأ قرينة خبريته عنه وقد يستغني عن الراجع للقرائن، يقال: البر الكُرُّ بستين، والسَّمْنُ منوان بدرهمٍ. قال تعالى: ﴿وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾(١) أي منه.

فَصْلٌ

ويجوز حذف الخبر بأسره كقوله تعالى: ﴿وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِن نِّسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ﴾(٢) وكقول ذي الرُّمَة:

أَيَا ظَبْيَةَ الْوَعْسَاءِ بَيْنَ جُلَاجِلٍ ... وَبَيْنَ النَّقَا آأَنْتِ أَمْ أُمُّ سَالِمِ(٣)

وكقولهم: "خرجت فإذا السبع" وقد أوجب الحذف إذا وقع المبتدأ بعد لولا الامتناعي لطول الكلام، ودلالة "لولا" على الخبر، فإنها تدل على امتناع الجواب لوجود المبتدأ، ووجود المبتدأ هو الخبر، فإن قولك: لولا زيد لهلك عمرو، أي لولا زيد موجود هناك.

و"لولا" هذه لا يقع بعدها إلا المبتدأ، كما لا يقع بعد "لولا" التحضيضي إلا الفعل، وأما قول الشاعر:

قَالَتْ أُمَامَةُ لَمَّا جِئْتُ زَائِرَهَا ... هَلَّا رَمَيْتَ بِبَعْضِ الأَسْهُمِ السُّودِ(٤)

لا دَرَّ دَرُّكِ إِنِّي قَدْ رَمَيْتُهُمُ ... لَوْلَا حُدِدْتُ وَلَا عُذْرَى لِمَحْدُودِ

---

(١) سورة الشورى: آية ٤٣.

(٢) سورة الطلاق: آية ٤.

(٣) انظر ديوان ذي الرمة: ص٦٢٢.

(٤) البيتان منسوبان للجموح الظفرى. انظر شرح المفصل لابن يعيش ١/٩٥.

فإن "لا" بعد "لو" بمعنى "لم" كقوله تعالى: ﴿فَلاَ صَدَّقَ وَلاَ صَلَّى﴾[١] وإنما اختص التحضيض بالفعل؛ لأنه لا يحض إلا على فعلٍ، ولأن التحضيض أمر، والأمر طلب الفعل على سبيل الاستعلاء، وأما قول جرير:

تَعُدُّونَ عَقْرَ النِّيبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ ... بَنِي ضَوْطَرَى لَوْلاَ الكَمِيَّ المُقَنَّعَا[٢]

فتقديره: لولا تعقرون الكمي، فحذف الفعل لدلالة القرينة اللفظية عليه كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾[٣]، فإن الشرط يختص بالفعل، لأنه توقيف فعلٍ على فِعْلٍ.

ومما حذف خبره لسد غيره مسده قولهم: ضربي زيداً قائماً، وأكثر شربي السويق ملتوياً، وأخطب ما يكون الأمير قائماً، فتقدير الأول: ضربي زيداً حاصل إذا كان أو إذ كان قائماً فحذف الخبر وأقيم الظرف مقامه، ثم حذف "إذا" وأنيب عنه الجملة المضاف إليها، ثم حذف "كان" التامة التي هي عاملة في الحال، أي: قائماً مع ذي الحال الذي هو فاعل لدلالة الحال عليهما. فقائماً حال منصوب عن ضميرٍ مرفوعٍ بفعلٍ، مجرورٍ بظرفٍ، منصوب بخبر مبتدأ محذوف.

وأما الثاني فلم يفارق الأول إلا بأن المبتدأ فيه ليس بمصدرٍ لفظاً، وإن كان إياه في المعنى، مضافاً إليه.

وأما الثالث: فـ "ما" فيه مصدرية أي هي مع الفعل الذي بعدها في تقدير مصدر ذلك الفعل، وتقديره: أخطب أكوان الأمير إذا كان قائماً. وفسر الأكوان تارةً بالأحوال، وتارةً بالأزمنة، فكأنه جعل أحوال الأمير أو أزمنته خطباء، وخص حالـة قيامه أو زمان قيامه بالأخطبية، فعلى الأول يضمر متعلق للظرف والظرف منصوب، وأقيم حال الذات مقامه مجازاً فنسب إليه ما ينبغي أن ينسب إلى الذات، كقولهم: شِعْرٌ شاعر، وموت مائتٌ.

---

(١) سورة القيامة: آية ٣١.

(٢) انظر ديوان جرير: ص٣٣٨.

(٣) سورة التوبة: آية ٦.

وعلى الثاني: الظرف مرفوع لا يحتاج إلى متشبثٍ كقولهم: يوم الجمعة يوم مبارك، وأقيمَ الزمان مقام الذات، كقولهم: نهاره صائم وليله قائم، وفارق الثالث الثاني أن الثاني مبتدأ وغير مصدرٍ ولكنه مضاف إلى المصدر الصريح، والثالث مضاف إلى ما هو في تقدير المصدر وبأن الثالث يلزمه أحد المجازين، وكون الظرف مرفوعاً على أحد التقديرين، ومنه قولهم: "كل رجلٍ وضيعته" أي مقرونان فاستغني عنه لإفادة الواو معنى المعية فكأنها استعملت في العطف والمعية معاً.

فإن سألت: أحقيقة هذا أم مجاز؟ أجبت: استعماله في العطف حقيقة لغلبته، وفي المعية مجاز وإرادة الحقيقة والمجاز معاً مجاز، ويقرب منه قولهم: أنت أعلم وربك، أي وربك كافيك، ولكن لما كان الواو بمعنى "مع" وكان قولهم: أنت أعلم مع ربك. في معنى قولهم: أنت أعلم وربك كافيك احترزوا به عنه، أما قولهم: أقائم أخواك وأذاهب الزيدان، فليس من قبيل حذف الخبر بل اسم الفاعل مبتدأ مستغنٍ عن الخبر بفاعله فإنه جزء ثانٍ تم به المبتدأ كلاماً فسد مسد الخبر، وهذه الجملة اسمية لفظاً وفعلية معنىً.

ولمعترضٍ أن يقول: "أقائم" وإن كان مجرداً لم يسند إليه شيء فلا يكون مبتدأ. فإن قلت: أليس قد سد فاعله مسد المسند إليه؟ قلت: فحد المبتدأ ناقص إذن لأنه ينبغي أن يقال على هذا هو المجرد المسند إليه أو وُجدَ لــه ما يسد مسد المسند إليه، ولم يذكره مشاهير أهل الصناعة، وأقول: الحد الجامع لنوعي المبتدأ أن يقال: المبتدأ هو الاسم المجرد من العوامل اللفظية الواجد لجزءٍ ثانٍ يتم به الكلام، وقولهم: زيد اضربه. وعمرو لا تكرمه تقديره زيد أنت مأمور بضربه، أو مقول فيه اضربه، وعمرو أنت منهي عن إكرامه أو مقول فيه لا تكرمه، فإن الجملة الصالحة للخبرية هي التي تحتمل الصدق والكذب، والأمر والنهي لا يحتملانهما.

حَذْفُ المبتدأ جوَازاً

ويجوز حذف المبتدأ كقول المستهل: الهلال والله، وقولك عند شم ريح المسك والله، قال المرقش:

لا يُبْعِدِ اللَّهُ التَّلَبُّبَ وَالْغَـ ـــارَاتِ إذ قال الخَمِيسُ: نَعَمْ[١]

أي هذا، وقوله تعالى: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾[٢] قيل: تقديره: فصبر جميل أمثل وقيل: أمري صبر جميل.

ويجوز تقدم الخبر على المبتدأ خلافاً للكوفيين، قال تعالى: ﴿سَوَاءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾[٣] و﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ﴾[٤] أي: إنذارك إياهم وعدمه مستويان.

قال الشامخ:

كِلاَ يَوْمَيْ طُوَالَةَ وَصْلُ أَرْوَى ظَنُـــونٌ آنَ مُطَـــرَّحُ الظُّنُونِ[٥]

فقدم معمول الخبر أي "كلا" على المبتدأ "وصل أروى" والفرع لا يتقدم على ما لا يتقدم عليه الأصل، وإذا وقع المبتدأ والخبر معرفتين كقولهم: الله إلهنا ومحمد نبينا، وقول أبي النجم:

أنا أبو النَّجْمِ وشِعْرِي شِعْرِي[٦]

فلا تقدم للخبر، بل أيهما قدمت فهو المبتدأ.

---

(١) البيت للمرقش الأكبر، انظر مغني اللبيب: ص٦٨٤.

(٢) سورة يوسف: آية ١٨.

(٣) سورة الجاثية: آية ٢١.

(٤) سورة البقرة: آية ٦.

(٥) انظر ديوانه: ص ٣١٩.

(٦) انظر ديوانه: ص ٩٩.

وُجُوبُ تَقْدِيمِ الخَبَرِ

وقد أوجب تقديمه إذا تضمن الخبر الاستفهام كـ "أين زيد"، وكيف عمرو؟ فإن للاستفهام صدر الكلام كالنفي، أي لا يتقدم عليه ما في حيزه؛ لأن معاني الحروف يجب تقديمها على الجمل، ليعلم المخاطب المعنى قبل تقضي الجملة على جهلٍ منه بالمراد.

وكذا إذا وقع المبتدأ نكرةً والخبر ظرفاً كقولك: في الدار رجل، لئلا يشتبه الخبر بالصفة، فأما "سلام عليك" فتقديره: أسلم سلاماً عليك، وحذف الفعل، ورفع سلام بالابتداء طلباً للثبات فإن الفعلية تشعر بالزوال، وترك متقدماً على الظرف تنبيهاً على الأصل.

وقد يجيء للمبتدأ خبران فزائداً قال تعـالى: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ﴾[١]، أما قولهم: هذا حلو حامض، فالمجموع خبر واحد أي: مُزٌّ، ولهذا لا يسوغ السكوت على أحدهما، وقولهم: مررت برجلٍ سواءٍ والعدم، إن جررت سواءً كان صفةً لرجلٍ أي مستوٍ هو والعدمُ، والأحسن تأكيد الضمير المرفوع المستكن، ثم العطف عليه كقوله تعالى: ﴿اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾[٢] وإنما ثبت هذا في الفعل أولاً لئلا تعطف الاسم على الفعل ظاهراً ثم تعدي إلى الأسماء المتحملة للضمير، وإن رفعت فتقديره برجلٍ هو والعدم سواء أي مستويان، لأن المصدر إذا كان بمعنى الصفة استوى لفظ إفراده وتثنيته وجمعه، تقول: رجل عدل وصوم، ورجلان عدل وصوم، وكذا الجمع.

فَصْلٌ

الفاء ثلاث: عاطفة، وزائدة، وجزائية.

فالعاطفة لا يجوز دخولها على الخبر، وإلا لكان مبتدأ لا خبراً.

والزائدة: جوزه الأخفش، وحكى: "زيد فوجد"وأنشد:

---

(١) سورة البروج: آية ١٤، ١٥.

(٢) سورة البقرة: آية ٣٥.

وقَائلةٍ: خَوْلانُ فَانْكِحْ فَتَاتَهُمْ وأُكْرُومَةُ الحَيَّيْنِ خِلْوٌ كَمَاهِيَا[١]

ومنعه صاحب الكتاب، لأن المبتدأ وخبره كالشيء الواحد، لا يجوز تخلل الزائد بينهما وقال: تقدير البيت: هؤلاء خولان فانكح، فهي عاطفة، وكذا زيد فوجد، أي: هذا زيد.

وأما الجزائية فتدخل اتفاقاً وذلك إذا تضمن المبتدأ معنى الشرط، وهو الاسم الموصول والنكرة الموصوفة بشرط أن تكون الصلة أو الصفة فعلاً أو ظرفاً إذا لم يرد بالموصول شخص؛ فإن الجامع بينهما وبين الشرط العموم قال تعالى: ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾[٢] وقال تعالى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللهِ﴾[٣] وتقول: كل رجلٍ يصلي أو في المسجد فمكرم، والفرق بين دخول الفاء وعدمه، أن الفاء تؤذن بأن ما بعدها معلل بالفعل المتقدم أو معناه، وإن لم تدخل فلا دلالة على العلية.

فإن قلت: فقوله تعالى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللهِ﴾[٤] على ما ذكرتم يدل على أن صدور النعمة من الله معلل بكونها لنا وهو باطل.

قلت: تقديره فيحكم بأنها من الله، كقولهم: من اقتصد في نفقته فهو عاقل، ومن أتقن عمله فهو عالم، والموصول ما لا بد من تمامه اسماً من جملة تردفه محتملة للصدق والكذب، أي الجملة التي تقع خبراً للمبتدأ ذات راجعٍ إلى الموصول كالذي وفروعه والألف واللام في الأسماء المشتقة كالمعطي والمعطى، وهو مختصر "الذي" و"ما" و"من" و"أي" وإذا استوفى الموصول صلته كان بمنـــزلة اسمٍ مفردٍ. تقول: الذي يأتيني مكرم، كما تقول زيد مكرم، وكذا الجميع.

وإذا دخل نيت أو لعل على المبتدأ لم تدخل الفاء. لأن الشرطية خبرية، والجملة بعد دخولهما خرجت عن الخبرية. وفي دخول "إن" خلاف بين الأخفش

---

(١) البيت لا يعرف قائله، انظر شرح المفصل لابن يعيش ١/١٠٠.

(٢) سورة البقرة: آية ٢٧٤.

(٣) سورة النحل: آية ٥٣.

(٤) سورة النحل: آية ٥٣.

وسيبويه، قال الأخفش: تدخل؛ لأن الشرطية قد تخففت، ومنعه سيبويه لعدم الصدرية، ونقل الخلاف على العكس أيضاً. وإذا استوفى الشرط جزاءه في الصلة لا تدخل الفاء فلا تقول: من إن تكرمني يكرمك فمحسن.

فَصْلٌ

المشتق الواقع خبراً قد يكون فعلاً للمبتدأ وقد يكون فعلاً لغيره، مثال الأول: زيد ضارب، زيد ضرب، مثال الثاني: زيد أنا ضاربي، زيد أنا يضربني، ويقال للأول جارٍ على من هو لــه، وللثاني جارٍ على غير من هو لــه، ولا يلتبس أحدهما بالآخر في الفعل لأن ضمائره ذات صيغٍ تمتاز بها عن غيرها، ولكنهما قد يتشابهان في اسم الفاعل؛ فإن قولك: زيد أنا ضارب محتمل لوجهين، بخلاف قولك: زيد أنا ضربت، وزيد أنا ضرب فلذلك أبرزوا ضميره إذا جرى على غير من هو لــه، فقيل: عمرو زيد مكرمه هو، إذا كان المكرم لعمروٍ، وعمرو زيد مكرمه إذا كان لزيدٍ، ولما أبرزوا في محل الاشتباه طردوا الباب في غير محل الاشتباه كما طردوا الهمزة من تكرم ونكرم ويكرم لما حذفوها في أكرم استثقالاً للجمع بين الهمزتين فقالوا: زيد الخبز آكله هو، وكذا قولهم هند زيد ضاربته هي، فـ "هي" هذه فاعلة ضاربةٍ، واسم الفاعل إذا عمل في المظهر كان كالفعل المتقدم على الفاعل أي كالفعل الظاهر فاعله فلا يثنى ولا يجمع كما تقول: ضَرَبَ زَيْدٌ، ضَرَبَ الزيدان، ضرب الزيدون، بخلاف: زَيْدٌ ضَرَبَ، الزيدان ضربا، الزيدون ضربوا، لأن الفاعل إذا أضمر اشتد اتصاله بالفعل فأُتِيَ بعلامة تثنيته وجمعه في الفعل، فعلى هذا نقول: الهندان الزيدان ضاربتهما هما، الهندات الزيدون ضاربتهم هن، لأن الضمير المنفصل كالمظهر لاستقلاله، ومن العرب من جوز إلحاق علامتي التثنية والجمع بالفعل مع ظهور الفاعل وهو قليل، والعلم[١] فيهما "أكلوني البراغيث" فعلى هذه اللغة تقول هاهنا: ضاربتاهما هما، وضارباتهم هن.

---

(١) يعني أن اللغة المشهورة هي لغة: أكلوني البراغيث.

واعلم أن علامة التثنية والجمع حرف إذا ظهر الفاعل؛ لأن لكل فعلٍ فاعلاً واحدً، واسم مضمر إذا أضمر الفاعل وإذا قلت: أنتم كلكم بينكم درهم، يجوز جعل "كل" تأكيداً للمبتدأ. ومبتدأ ثانياً، فعلى الأول يتعين أن تقول "بينكم" ليكون الراجع إلى ضمير الحاضرين بلفظ الحضور. وعلى الثاني يسوغ "بينهم وبينكم" من حيث إن "كلا" اسم موضوع للغيبة كالغلمان كأنك قلت: أنتم غلمانكم بينهم درهم، ولكنه الآن بمعنى أنتم فإن "الكل" يكتسي معنى المضاف إليه.

مَبْحَثُ الاشْتِغَالِ

وإذا شغلت الفعل المجعول خبراً بضمير المبتدأ فنصبه أو نصب ملابس ضميره كقولك: زيد ضربته أو ضربت أخاه جاز في الاسم الأول الرفع بالابتداء، والنصب بفعلٍ مضمرٍ واجب الإضمار لتفسير الظاهر إياه، كأنك قلت: ضربت زيداً ضربته، وأهنت زيداً ضربت أخاه، والرفع أجود لئلا يلزم إضمار قبل الذكر، وإذا قلت: أزيد ذهب به فالرفع لأن الضمير مرفوع، ثم إن النصب قد يكون مختاراً ولازماً، فالمختار في موضعين:

أحدهما: إذا عطفت هذه الجملة على فعلية؛ لأن مقتضى العطف المشاكلة فتكون إذ ذاك عطفاً للفعلية على أختها، كقولـه تعالى: ﴿يُدْخِلُ مَن يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾[1] وكقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا﴾[2] فإن نصب "رهبانية" ليس بـ "جعلنا" فإنها موصوفة بأنهم ابتدعوها، ومجعول الحق لا يكون مبتدعهم فتعين نصبه بفعل مضمرٍ كذا قاله الفارسي رحمه الله وهذا بناء على أن مبتدع المخلوق واقع بقدرته، فلا يقع بقدرة الله لاستحالة اجتماع قدرتين مؤثرتين على شيءٍ واحدٍ، ومن جعل مبتدع العبد كسبه لا مخلوقه، جوز نصب الرهبانية بـ "جعلنا" فلا دلالة عنده في الآية، وإذا كانت الجملة الأولى ذات وجهين ذهب التفاضل بين الرفع والنصب، كقولك: عمرو أهنت أخاه وزيد ضربته، فإذا وقع بعد الواو حرف الابتداء كقولك: رأيت عمراً وأما زيد فقد مررت به، ورأيت خالداً فإذا زيد يكلمه، فكأنه لا عطف فيختار الرفع، قال تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾[3] وقرئ بالنصب.

وثانيهما: إذا وقع موضعاً هو بالفعل أولى وذلك بعد حرف الاستفهام لأنه

(١) سورة الإنسان: آية ٣١.

(٢) سورة الحديد: آية ٢٧.

(٣) سورة فصلت: آية ١٧.

طلب الفعل، كقولك: أزيداً لقيته، وأعمراً ضربت زيداً وأباه، وأخالداً أكرمت رجلاً يحبه لتلبس الآخر بالأول بالعطف والصفة. وبعد "إذا" و"حيث" لأن فيهما شائبة الشرطية، تقول: إذا زيداً تلقاه فأكرمه، وحيث خالداً تجده فاضربه، وبعد حرف النفي لأن النفي غير واجبٍ كالأمر والنهي، وهما يقتضيان الفعل كقولك: ما بكراً لقيته، واللازم أن يقع بعد حرفٍ لا يدخل إلا على فعلٍ كحرف الشرط وحرف التحضيض، تقول: إن زيداً تره تكرمه، وهلا بشراً رأيته.

بَابُ الأفعال التي لا تتصَرَّفُ

أي لا يأتي منها اسم الفاعل ، والأمر والنهي، وهي : عسى ونعم وبئس وفعلا التعجب.

أما "عسى" فإنها لا تتصرف لتضمنها معنى الحرف، وهي "لعل"، وخص بناء الماضي لخفته ولدلالتها على رجاءٍ واقعٍ، فمنها ناقصة، ومنها تامة، فإذا كان اسمها مفرداً كـــ "زيد" احتاجت إلى خبر، ولا يكون إلا فعلاً مضارعاً مع "أن"؛ لأن معناها مقاربة الفعل المستقبل على سبيل الترجي، و"أن" علم الاستقبال، تقول: عسى زيد أن يخرج، أي قارب زيد الخروج، وتخصيص: "أن" لمراعاة الأصل، فإن "أن" وما بعدها في تقدير المصدر، وأصل الخبر الإفراد، وهي ترفع الاسم وتنصب الخبر، مثل "كان" يدل على نصبها قول الزباء: "عسى الغوير أبؤسا " وقولـــه:

أَكْثَرتَ في اللَّوْمِ مُلِحّاً دائما لا تلحني إنّي عسيتُ صائماً[1]

وقد أنيب السين مناب "أن" في خبرها قال:

عَسَى طَيِّئٌ من طَيِئٍ بَعْدَ هذه سَتُطفِئ غُلاَّت الكُلَى والجوانح[2]

وهو شاذ في الاستعمال دون القياس، وإذا كان اسمها "أن" مع المضارع فهي تامة، لاستيفاء مقتضاها، تقول: عسى أن يخرج زيد أي قرب خروج زيدٍ، وإنما عدلوا عن التصريح بقارب و"قرب" مع المصدر لأنها لا يتمحض دلالته على أن الفعل غير واقعٍ.

و"كاد" لمقاربة الفعل أيضاً إلا أنها أشد دلالةً على القرب من "عسى" لأنها تفيد القرب تحقيقاً لا ترجياً، ولذلك يكون خبرها المضارع بدون "أن".

---

(١) البيتان لرؤبة، انظر ديوانه: ص ١٨٥.

(٢) البيت منسوب لقسام بن رواحة السنبسي، ومنسوب أيضا لنهشل بن حرى، انظر: شرح شواهد الإيضاح: ص٩٤.

وقد تحمل كل واحدة على أختها فتحذف "أن" عن خبر "عسى" وتدخل على خبر "كاد" قال:

عسى الكَرْبُ الذي أَمْسَيْتُ فيه يكون وراءه فَـرَجٌ قـريبُ[١]

وقال:

قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ البِلَى أَنْ يَمْصَحَا[٢]

وخبر "كاد" مؤول باسم فاعلٍ منصوب يدل عليه قوله:

فـأَبْتُ إلى فَهْـمٍ ومَا كِدتُ آيِباً[٣]

و"طفق" و"جعل" و"أخذ" و"كرب" وتسمى هذه الأفعال أفعال الأخذ "تستعمل استعمال "كاد" وأما "أوشك" فتستعمل استعمال "عسى" مرةً و"كاد" أخرى.

---

(١) البيت لهدبة بن الخشرم العذري، انظر ديوانه: ص٥٤.

(٢) البيت لرؤبة، انظر ديوانه: ص١٨٢.

(٣) صدر بيت لتأبط شرا وعجزه:

وكم مثلها فارقتها وهي تَصْفِرُ

انظر ديوانه: ص٩١.

باب نعم وبئس

وهما فعلان ماضيان للحوق تاء التأنيث الساكنة بهما، وقال الكوفيون: اسمان مبتدآن لدخول حرف النداء عليهما في: يَا نِعْمَ المولى، ويا نعم النصير، ويبطله احتمال حذف المنادى. وفيه أربع لغات، فتح النون مع كسر العين وإسكانها، وكسر النون مع كسر العين وإسكانها.

وهما للمدح العام، والذم العام، ولكل واحد فاعل ومخصوص مرفوع ويجب كون فاعلهما معرفاً بلام الجنس أو مضافاً إليه؛ لأنَّ الحكم إذا عمم ثم خصص كان أوقع في نفس السامع من المخصص ابتداء فإن المحصول بعد الطلب أعز من المضاف بلا تعب تقول: نعم الرجل زيد، وبئست صاحبة القوم دعد، أما قوله:

فنعم صاحب قومٍ لا سلاح لهم   وصاحب الرّكبِ عثمان بن عفاناً[1]

فلأن صاحب قومٍ، هو صاحب الركب المضاف إلى المعرف، وقد يضمر الفاعل فيهما قبل الذكر ثم يفسر بنكرة منصوبة من جنسه فيقال: نعم فارساً بكر قال تعالى: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾[2]، أي: نعم شيئاً هي، فإن "ما" هاهنا نكرة لا موصولة ولا موصوفة، وقد يجمع بين ظهور الفاعل والمفسر تأكيداً قال:

تَـزَوَّدْ مثل زَادِ أبيك فِينـا   فنعـم الـزَّادُ زَادُ أبيك زَاداً[3]

وإنما يجب كون المخصوص من جنس الفاعل، لأن ذكر الفاعل توطئة للمبالغة، وكون المخصوص ممدوحاً من حيث ذلك الجنس، فأما قولـه تعالى: ﴿بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا﴾[4] فتقديره مثل الذين كذبوا، ومثله في حذف المضاف قوله: ﴿سَاءَ مَثَلاً الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا﴾[5]، وتقديره مثل القوم، فإن "ساء" تستعمل استعمال "بئس"، أو يكون الموصول صفةً للقوم، والمخصوص محذوف،

---

(١) البيت لكثير بن عبد الله النهشلي المعروف بابن الغريرة، انظر شرح شواهد الإيضاح: ص١٠٠.

(٢) سورة البقرة: آية ٢٧١.

(٣) البيت لجرير، انظر ديوانه: ص ١٣٥.

(٤) سورة الجمعة: آية ٥.

(٥) سورة الأعراف: آية ١٧٧.

وهو مثلهم كما في قوله: ﴿فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ﴾(١) ولم يقل: نحن، و﴿نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾(٢) ولم يذكر "أيوب".

وفي ارتفاع المخصوص وجهان:

أحدهما: أنه مبتدأ والجملة المتقدمة خبره واشتمال المعرف بلام الاستغراق على المبتدأ ينوب مناب ضميره كما سد اشتمال نفي الجنس على المبتدأ مسد الذكر العائد إليه من خبره في قوله:

أمَّا الصدورُ فلا صُدُور لجعفرٍ ... ولكن أعجازاً شديــداً ضَرِيُرها(٣)

أي مضَرَّتُها، كقول الآخر:

أمــا القِتَالُ فلا قتال لديْكُمْ ... ولكن سيراً في عِرَاضِ المواكبِ(٤)

ولقائلٍ أن يقول: العام لا يدل على الخاص لا مطابقةً ولا تضمناً ولا التزاماً، وإذ لا دلالة في الخبر على المبتدأ فلا جواز.

والثاني: أنه خبر مبتدأ محذوفٍ كأنه لما قال: نعم الرجل قيل: من الممدوح؟ قال: زيد، أي: هو زيد.

ويناسب "نعم" "حبَّذا" وفيه لغتان: ضم الحاء وفتحها، وأصله "حَبُبَ ذَا" لأن الصفة منه حبيب، إلا أنهما بعد التركيب أجريا مجرى الأمثال في عدم التغير إذا جريا على الواحد والتثنية والجمع، واسم الإشارة فاعل مبهم كالمضمر في "نعم" ولذلك فسر بمنصوبٍ فقيل: حبذا رجلاً زيد، إلا أن اسم الإشارة لظهوره قد يستغني عن التفسير فيقال: حبذا زيد، و"ذا" إشارة إلى جنس الحاضر فيشتمل على زيد، ففي رفع زيدٍ وجها رفع المخصوص، ويحتمل أن يكون "ذا" زائداً كما في قولهم: ماذا صنعت؟ في أحد الوجهين، وزيدٌ فاعله، وقيل: حبذا مبتدأ تغليباً للاسم على الفعل، وزيد خبره، والله أعلم.

---

(١) سورة الذاريات: آية ٤٨.

(٢) سورة ص: آية ٤٤.

(٣) البيت منسوب لتوبة بن الحمير، انظر الخزانة: ٥٥١/٤.

(٤) البيت للحارث بن خالد المخزومي، انظر ديوانه: ص٤٥.

باب التَّعَجُّب

التعجب حالة تغشى الإنسان عند أدراك كمالٍ مجهول السبب تستتبع الضحك، وللتعبير عنه صيغتان: ما أفعله، وأفعل به.

أما الأولى فعند سيبويه "ما" فيها نكرة غير موصوفة هي مبتدأ. وأفعل: فعل متعد بالهمزة، فاعله ضمير "ما" والمنصوب بعده مفعولـــه، والجملة خبر "ما" فقولك: ما أحسن زيداً، معناه شيء جعله ذا حسنٍ، وإنما كان المبتدأ فيها نكرةً غير موصوفة لأنه سبب الفعل المتعجب منه، فليتمحض تنكيره، فإن قلت: ما سبب عظمة الله في قولك: ما أعظم شأنه؟ قلت: ذاته تعالى.

قال الأخفش: "ما" موصولة بالجملة، وخبرها شيء محذوف، وهو ضعيف؛ لأن المعنى ما ذكرنا فالحذف لاغٍ، قال بعضهم:

هي استفهامية وفيها تفخيم كقولك: رأيت رجلاً أي رَجُلٍ، ولزوم صيغة المضي لوقوع الفعل الذي يتعجب منه.

وأما الثانية فصورتها أمر ومعناه خبر، فأحسن بزيد تقديره: أحسن زيد، أي صار ذا حسنٍ، لأنها لو كانت أمراً محضاً للحقها اختلافُ الضمائر بحسب اختلاف المخاطب، و لم يقولوا: يا رجل أكرم بزيد، ويا رجلان أكرم به، ويا رجال أكرم به، والباء زائدة في المرفوع كقولهم: بحسبكَ زيد ﴿وَكَفَى بِاللهِ شَهِيدًا﴾[1]، وغيرت الصيغة لتغير المعنى، وألزمت الباء فيها بخلاف المثالين.

وعن جار الله: "أنه أمر لكل واحد، بأن يجعل زيداً كريماً، أي: يصفه به، والباء زائدة في المنصوب كـــ "هي" في قولهِ تعالى: ﴿وَلاَ تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ﴾[2] ثم جرى مجرى المثل فلم يغير عن لفظ الواحد".

ولا يصاغ التعجب إلا من مجرد الثلاثي، لأنه يجب أن يكون من الأفعال الغريزية؛ فإن الوصف العارض يسهل تعرف سببه بالدوران، ولا يكون كاملاً فلا

---

(١) سورة النساء: آية ١٦٦.

(٢) سورة البقرة: آية ١٩٥.

يتعجب منه، والغريزي بناؤه "فعل"، وقولهم: ما أضربه كأهم جعلوا الضرب غريزياً ثم تعجبوا منه، فلو لم يجعل لازماً لتعدى إلى مفعولين بعد دخول الهمزة، فقيل: ما اضرب زيداً عمراً، هذا خلف.

ولما كانت العيوب والألوان بابهما أفعل وأفعال كأعور واشهاب لم يأت منها صيغة التعجب. وقيل: الخلق إنما لا يتعجب منها، لأن الخلقة كالجزء، وكما لا يقال: ما أرأسه لعظيم الرأس، لا يقال: ما أقصره لبين القصر، وما زاد على ثلاثة أحرف تقديراً يلحق بالزائد لفظاً فلا يقال: ما أعوره لأن عور تقديره أعور، فالعين في تقدير السكون وإلا انقلبت الواو لفتحة ما قبلها ألفاً، كـ "قال" فإن أردت التعجب من الزائد على الثلاثة أخذت من الثلاثي فعلاً يدل على المبالغة وصغت منه بناء التعجب وجعلت مصدر الزائد مفعولاً فقلت: ما أبلغ احمراره.

فَصْلٌ

لما اشترك أفعل التفضيل وصيغتا التعجب في أن الشيء قد تفاقم في الصفة المذكورة على أشكاله اتحدت الصيغ الثلاث في أنها لم تبن إلا من مجرد الثلاثي لما سقت إليه من العلة آنفاً، فإذا رمت التفضيل فيما زاد عليه بنيت من الثلاثي مما علق على المبالغة "أفعل" ونصبت مصدر الزائد بالتمييز، فقلت: زيد أبلغ من عمرو إفضالاً، أما قولهم: ماأولاه للخير، وما أعطاه للمال، وما أفقره، من الإيلاء والإعطاء والافتقار فشاذ.

واعلم أن التعجب يكون من فعل الفاعل فإن صدور الفعل قد يكون غريزياً، وأما كون الشيء مفعولاً فلا، ولأن فعل التعجب قد دخلته همزة التعدي، وهي تصير المفعول فاعلاً في المعنى، اعتبر بأضربت زيداً عمراً، ومفعول بناء المجهول مفعول في المعنى دائماً فلا تقول: ما أَضْرَبَ عمراً، متعجباً من مضروبيته.

وقياس "أفعل" أن يكون للتفضيل على الفاعل وأما قولهم: "أشغل من ذات النحيين" "وأزهى من ديك" وهو أشهر وأعرف فنادر، وأفعل لـه ثلاثة أحوال:

أن يكون مصحوباً بـ "من"، ومعرفاً باللام، ومضافاً، أما هي في الحالة الأولى فنكرة دائماً، لأن تخصصها بـ "من" يغنيها عن اللام، ويقع بلفظ الواحد عليه وعلى

المثنى والمجموع والمذكر والمؤنث. لأن "من" ذنابته[١] المتممة فلا تقع علامات هذه الأشياء قبلها ولا بعدها؛ لأنها حرف.

وأما الثانية فتلحقها صيغ هذه الأشياء تقول: الأفضل، الأفضلان الأفاضل، الفضلى، الفضليان والفضل.

وأما في الثالثة: فأنت مخير في إلحاق العلامات وتركها، لأنها واقعة بين الرتبتين، لكونه مبيناً بما بعده ومعرفةً، وقد تحذف منه "من" لفظاً لا تقديراً قال تعالى: ﴿يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى﴾[٢] أي: أخفى من السر، وقال الشاعر:

يـا ليتها كانت لأَهْلِـي إبلا ... أو هـُزِلَتْ في جَدْبِ عامٍ أولا[٣]

أي أول من هذا العام، فإن "أول" أفعل، وإن لم يكن لـه فعل كآبل بدليل الأولى والأول، ومنه قولك: "الله أكبر، واعلم أن "آخر" أفعل قد التزم معه حذف "من" لدلالة ما تقدم، فإنك إذا قلت: مررت بزيدٍ وأخيه ورجلٍ آخر، كان معناه: ورجلٍ أشد تأخراً من أخي زيدٍ ولما التزم حذفُ "من" ثني وجمع، وعن صدر الأفاضل[٤]: أنه معدول عن اللامِ حكماً، ومنكر معنىً، وإنما استعملت "دُنْيا" بغير لامٍ لغلبة الاسمية عليها كقوله:

وإن دَعَوْتِ إلى جُلَّى ومَكْرُمَةٍ ... يومـاً سَرَاةَ كِرَامِ النَّاسِ فَادْعِينَا[٥]

مقدمة: لعوامل المبتدأ والخبر، لما كانت الجملة الاسمية دالة على ثبات نسبةٍ بين المبتدأ والخبر، ساكتةً عن تأكد تلك النسبة وخورها ومضيها وغبورها، وكونها معلومةً أو مظنونةً، وغير ذلك، زيدت ألفاظ على الجملة تفيدها معاني وتغير إعراب جزأيها لتغير المعنى، وهي أصناف ثلاثة "كان وأخواتها" و"إن وأخواتها" و"ظننت وأخواتها".

---

(١) ذنابته: مؤخرته وما بعده، مشتقة من الذنب.

(٢) سورة طه: آية ٧.

(٣) البيتان لا يعرف قائلهما، انظر الكتاب: ٢/٤٧.

(٤) يعني به: القاسم بن الحسين بن محمد أبو محمد الخوارزمي النحوي.

(٥) البيت لبشامة بن حزن النهشلي، انظر شرح ديوان الحماسة: ١/١٠١.

باب كان وأخواتها

وهي: كان، وصار، وأصبح وأمسى، وأضحى، وظل، وبات، وما زال، وما برح، وما انفك، وما فتيء، وما دام، وليس، ومما يجوز أن يلحق لها "آض"، وعاد وغدا، وراح، وقد ورد "جاء" بمعنى صار في قولهم: "ما جاءت حاجتك" ومثله "قعد" في قول بعضهم: "أرهف شفرته حتى قعدت كأنها حربة".

وتسمى أفعالاً ناقصةً لأنها تدل على الزمان ولا تفيد الحدث، فلهذا احتاجت إلى خبر دال على الحدث يسد خللها فيصير الفعل معه تامًّا.

أما "كان" فعلى خمسة أوجه:

ناقصة دالة على مطلق الزمان وفائدتها اقتران مضمون الجملة بالزمان الماضي.

وتامة بمعنى "وجد" كقولهم: كانت الكائنة، والمقدور كائن ومنه قوله تعالى: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾[١].

وزائدة كقوله:

سَرَاةُ بني بَكْرٍ تَسَامَى ... عَلَى كَانَ الْمُسَوَّمَةِ العِرَابِ[٢]

ومتحملة لضمير الشأن أو القصة، وقوله تعالى: ﴿لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ﴾[٣] يحتمل الأوجه المذكورة.

ومتضمنة معنى "صار" كقوله تعالى: ﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾[٤]، وقول الشاعر:

بِتَيْهَاءَ قَفْرٍ والمَطِيُّ كأنها ... قَطَا الحَزْنِ قد كانت فِرَاخاً بُيُوضُهَا[٥]

والحق أنها أربعة فإن المتحملة لضمير الشأن ناقصة أيضاً أو تامة والجملة بعدها حكاية ضميرها.

---

(١) سورة البقرة: آية ١١٧.

(٢) البيت لا يعرف قائله، انظر شرح المفصل: ٩٨/٧.

(٣) سورة ق: آية ٣٧.

(٤) سورة مريم: آية ١٢.

(٥) البيت لعمرو بن أحمر الباهلي، انظر ديوانه: ص١١٩.

وأما "صار" فمعناه الانتقال، تقول: صار الطين خزفاً، وصار زيد إلى عمرو.

وأما "أصبح، وأمسى"، و"أضحى" فلها ثلاثة معان:

اقتران مضمون الجملة بالأوقات الخاصة التي هي الصباح والمساء والضحى على طريقة "كان"، والدخول في هذه الأوقات كأظهر وأعتم، وهي تامة على هذا الوجه قال:

ومن فعَلاتي أنّني حسنُ القرى إذا الليلة الشهباء أضحى جليدها[١]

والصيرورة كقولك: أصبح زيد غنيًّا، قال عدي:

ثم اضحوا كأنهم ورق جفَّ فــألوتْ بـــه الصَّبَـــا والدَّبورُ[٢]

وأما "ظل" و"بات" فلهما معنيان: الاقتران بوقتيهما، والانتقال قال تعالى: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِالأُنْثَى ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا﴾[٣].

أما التي في أوائلها "ما" فمعناها استمرار الفعل بفاعله في زمان وجوده، و"ما" في "مادام" مصدرية إذا قلت: أجلس ما دام زيد جالساً، فمعناه مدة دوام جلوس زيد، فحذفت المدة وأقيم "ما" المصدرية مقامها، وإذا أردت بها نفي الدوام فما دام تامة.

وأما في البواقي فحرف نفي داخل على فعلٍ دالٍ على النفي، فصير معناه إثباتاً، ولهذا لا تدخل "إلا" على خبرها لأنها لنقض النفي ولا نفي، وقد تحذف عنها "ما" وفي التنــزيل: ﴿تَاللهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾[٤]، وقال:

تَنْـفَكُّ تَسْـمَعُ مـــا حَيِـــ ـــتَ بـــهالِكٍ حَتَّى تَكُـــونَـــه[٥]

وإذا أردت بالزوال الافتراق فـــ "مازال" تامة وكذا أخواتها، قال ذو الرُّمة:

حَرَاجيجُ مـــا تَنْفَكُّ إلا مُنَاخَةً على الخَسْفِ أو نَرْمي بها بلداً قفْرا[٦]

---

(١) البيت لعبد الواسع بن أسامة، انظر شرح المفصل: ١٠٣/٧.

(٢) البيت لعدي بن زيد العبادي، انظر شرح المفصل: ١٠٤/٢.

(٣) سورة النحل: آية ٥٨.

(٤) سورة يوسف: آية ٨٥.

(٥) البيت لخليفة بن نزار، انظر شرح المفصل: ١٠٩/٧.

(٦) انظر ديوان ذي الرمة: ص ١٧٣. والحراجيج: جمع حرجوج بضم الحاء وهي الناقة الطويلة =

وأما "ليس" فمعناها نفي مضمون الجملة في الحال، وأصله "ليِس" كـ "صيد" فإن مفتوح العين لا يخفف لا يقال: جمل كما قيل: فخذ، وعن بعض البصريين أنه حرف واستدلوا ببطلان عمله عند دخول "إلا" على خبره في قولهم: "ليس الطيب إلا المسك" برفع المسك تشبيهاً بـ "ما".

وأما "عاد" و"آض" فلهما معنيان: الصيرورة، فيكونان ناقصين، والرجوع وهما تامان إذن.

وأما "غَدَا" فلها معنيان: الاقتران بالغدوة، والسير فيها، وعلى الثاني تامة، وكذا "راح" و"كان" أم الباب لاشتمالها على الكون الشامل كل شيء، ولأنَّهَا أكثر في كلامهم، ولهذا خففت بحذف النون في "لم يَكُ" ولأن سائر أخواتها تقع أخباراً لها، تقول: كان زيد أصبح منطلقاً، ولا ينعكس.

فهذه الأفعال ترفع المبتدأ فيسمى اسمها وتنصب الخبر فيدعى خبرها.

فإن قلت: هلا حكمت على رفعة الاسم بأنها رفعة المبتدأ، وعمل "كان" في الخبر فحسب.

قلت: الابتداء زال بنفي جزئه وهو التجرد فأنى يبقى مقتضاه؟

قال الكوفيون: خبرها منصوب على القطع أي الحال وتوقف الكلام عليه وجواز إضماره في قوله:

دَعِ الخمر يشربها الغُوَاةُ فإنني رأيت أخاها مغنياً بمكانها[1]

فإن لا يَكُنْهَا أو تَكُنْه فإنه أخوها غَذَتْهُ أُمُّهُ بلِبَانِهَا

يدفعه: ومرفوعها مشبه بالفاعل، ومنصوبها بالمفعول، فإن قولك: كان زيد منطلقاً مثل قولك: ضرب زيدٌ عمراً.

وعندي أن اسم "كان" فاعل لدخوله تحت حده، نعم خبره مشبه بالمفعول.

الضامرة، والخسف: أن تبيت بغير علف.

(١) البيتان لأبي الأسود الدؤلي، انظر ديوانه ١٢٨.

فَصْلٌ

ويجوز تقدم أخبارها على أسمائها لجواز تقدم المفعول على الفاعل وأما على الأفعال أنفسها ففيه تفصيل: وهو أن ما كان في أولـه "ما" لا يجوز تقديمها عليها، لأنها إما نفي أو مصدرية، ولا يتقدم عليهما ما في حيزهما، وذهب الكوفيون -سوى الفراء- إلى جواز التقدم على "ما" النافية لزوال النفي، ولأنه يجوز في "لن يزال" ولا يزال و لم يزل فليجز في "ما زال" بالقياس.

وأما "ليس" فمن جعله حرفاً منع من تقدم خبره عليه، والجاعلوه فعلاً فمنهم من جوزه قياساً ومنهم من منع، لأنه جامد قوي الشبه بالحرف.

وأما البواقي فيجوز التقدم عليها تقدم المفعول على الفعل.

والشروط المعتبرة في المبتدأ والخبر مقررة في اسم "كان" وخبرها سوى التجرد، وقول الشاعر:

كَـأنَّ سبيئـةً من بيت رأسٍ   يكون مزاجهـا عسـل ومـاء[١]

إنما جعل النكرة اسماً والمعرفة خبراً لضرورة القافية، وكذا قول القطامي:

قفي قبل التَّفَرُّق يا ضُبَاعَا   ولا يَـكُ مَوْقِفٌ منك الوداعـا[٢]

فَصْلٌ

المبتدأ قد يكون ضمير الشأن والحديث أو القصة، ويسميه الكوفيون مجهولاً، ولـه خواص عشر:

لا يكون لـه مرجوع إليه، ولا يجوز إظهاره ولا يسوغ العطف عليه، ولا البدل منه ولا تأكيده، ولا يكون خبره إلا جملةً، ولا يكون خبره ذات راجع إليه، ولا يجوز تقديم خبره عليه، ولا يكون ضمير المتكلم والمخاطب، بل إما للغائب أو

---

(١) البيت لحسان بن ثابت الأنصاري ﷺ، انظر ديوانه: ص٥٩.

(٢) انظر ديوان القطامي: ص٣١.

الغائبة، مثالـــه ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾[1] قال الشاعر:

ولا أنْبَأنَّ أنْ وجْهك شانه   خمُــوشٌ وإن كان الحَميمُ حميمُ[2]

وإنما يؤنث إذا كان في الكلام مؤنث قال تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ﴾[3] وقال: ﴿أَوَلَمْ تَكُن لَّهُمْ آيَةً أَن يَعْلَمَهُ عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾[4]، فإن تأنيث "تكن" لا يكون لـــ "آية" فيلزم كون الاسم نكرةً والخبر معرفةً.

(١) سورة الإخلاص: آية ١.

(٢) البيت لعبد القيس بن خفاف البرجمي، انظر أمالي ابن الشجرى: ٢/٣٣٨.

(٣) سورة الحج: آية ٤٦.

(٤) سورة الشعراء: آية ١٩٧.

"فائدةُ ضمير الشأن"

وفائدته تفخيم شأن الخبر في قلب المخاطب بالتنبيه عليه مجملاً ثم التبيين له مفصلاً، فإذا اتصل به "كان" استتر فيه؛ لأنه ضمير غائب مرفوع، وإن اتصل به "إن" بقي بارزاً، لأن الحرف لا يتضمن الضمير، وكذلك "ظننت" لأن المفعول لا يستكن.

ضمير الفصل

واعلم أنه يتوسط بين المبتدأ وخبره إذا كان الخبر معرفةً أو مشابهاً لها في إبائه قبول حرف التعريف "كأفعل منه" ضمير منفصل مرفوع صورةً لا حظ لـه من الإعراب يفيد التمييز بين الخبر والصفة وضرباً من التوكيد ولهذا سماه البصريون فصلاً، أي: فاصلاً، ويسميه الكوفيون عماداً لأنه معتمد بيان الغرض، وذلك قولك: زيد هو المنطلق، وعمر هو أفضل من بكر، ويبقى متوسطاً بعد دخول العوامل اللفظية عليه، قال تعالى: ﴿إِن كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقَّ﴾[1] وقال: ﴿إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالاً وَوَلَدًا﴾[2] وتقول: إن زيداً لهو المنطلق فتدخل عليه لام الابتداء لصلوحه للابتداء، فإن من العرب من يجعله مبتدأ ويرفع ما بعده بالخبرية، وتعلم من هذا أن الحديث المروي: «**كل مولودٍ يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه وينصرانه ويمجسانه**»[3] فيه سبعة وجوه:

أن يجعل اسم يكون ضمير الشأن، و"أبواه" مبتدأ و"هما" إما فصل و"اللذان" خبر المبتدأ، والجملة الاسمية خبر كان، أو "هما" مبتدأ خبره "اللذان" والجملة خبر لـ "أبواه" والمجموع منصوب المحل، وأن يكون الاسم لـ "أبواه" و"هما" إما مبتدأ أو فصل فيتعين "اللذين" إذن وأن يكون ضمير مولودٍ الاسم، وفي "هما" الوجهان مع وجهٍ ثالثٍ وهو كون "أبواه" وما بعده منصوب المحل على الحال عن الضمير و"يكون" تامة وواو الحال محذوف، ويأتي بعض هذه الأوجه في قولـه:

إذا ما المرءُ كان أبوه عَبَسٌ ... فَحَسْبُكَ مـا تريدُ من الفَخَار[4]

وتقول: من كان أخوك؟ على أن يكون "من" خبراً، ومن كان أخاك، على أن

---

(١) سورة الأنفال: آية ٣٢.

(٢) سورة الكهف: آية ٣٩.

(٣) الحديث رواه البخاري، كتاب الجنائز باب ما قيل في أولاد المشركين، ١٠٤/٢.

(٤) البيت لرجل من بني عبس، انظر المقتصد في شرح الإيضاح ٤١٣/١.

يكون "أخاك" خبراً والاسم ضمير "من"، ولا يجوز: كانت زيداً الحُمَّى تأخذ إن جعلت الحُمَّى اسماً لئلا يلزم الفصل بين الفعل وفاعله بالأجنبي، فإن الأجنبي من العامل هو الذي لا يقتضيه العامل، ومعمول الخبر لا يقتضيه "كان" فإن جعلت اسم "كان" ضمير القصة جاز، فإنه لا يلزم إلا تقديم معمول خبر المبتدأ على المبتدأ وذلك جائز.

باب "ما" و"لا" المُشَبَّهَتَيْنِ بلَيْسَ

إن الحجازيين يعملون "ما" عمل "ليس" لمشابهته لـــه، وهي من أربعة أوجه: النفي، ونفي الحال، والدخول على المبتدأ والخبر، ودخول الباء على خبرها.

وبنو تميم يرفعون ما بعده بالابتداء، قالوا: هي حرف تدخل على الاسم والفعل، وكل ما هذا شأنه لا يعمل في واحد منهما، مثل "هل" و"بل" وهمزة الاستفهام ويقرؤون ﴿ما هذا بشر﴾[1] إلا من علم كيف كتب في المصحف.

والحجازيون يعملون "ما" بشروط:

أن لا ينتقض النفي بـــ "إلا" و"بل" و"لكن" لأنها لا تشبه "ليس" حينئذ إلا بجهة الدخول على الاسم، والسبب الواحد لا يؤثر في إعطاء حكم المشبه به المشبه اعتبر بباب (مالا ينصرف)، وأن لا يتقدم الخبر على الاسم؛ لأن التقدم تصرف وتصرف المعمول بحسب تصرف العامل. و"ما" حرف لا يتصرف.

وأن لا يزاد بعدها "إن" كقولـــه:

مـــا إن طِبُّنا جُبْنٌ ولكن   مَنَـــايَـــانَـــا وَدَوْلَـــةُ آخَرِينَـــا[2]

لأن عمله ضعيف فيبطل بالفصل، فإن فات أحد الشروط فما بعده مبتدأ وخبر، فلا يدخل الباء في خبرها إذن، لأنك لا تقول: زيد بقائم، أما قول الشاعر:

ما الدهر إلا مَنجَنُوناً بأهْله   وما صاحبُ الحاجاتِ إلا مُعَذَّبا[3]

فتقديره إلا يشبه منجنوناً، وأما قول الفرزدق:

أصبحوا قد أعاد الله نعمتهم   إذ هم قريش وإذ ما مثلهم[4] بَشَرُ

فَفِه وُجُوه:

تغليط الفرزدق: فإنه تميمي توهم إعمال ما مطلقاً على الحجازية فسها.

---

(١) سورة يوسف آية ٣١، قراءة حفص "ما هذا بشراً" بالنصب.

(٢) البيت لفروة بن مسيك المرادي.

(٣) البيت منسوب لبعض بني سعد.

(٤) انظر ديوان الفرزدق: ١/١٨٥.

وأنه لغة ضعيفة، وأنه صفة "بشرٍ" فلما تقدم عليه انتصب على الحال والخبر محذوف أي: ما هناك بشر، وأن "مثلهم" في تقدير الظرف كأنه قال: وإذ ما مكانهم بشر، ولا يجوز أن يقدم معمول خبر "ما" على اسمها، لأنه يلزم الفصل بين العامل والمعمول بالأجنبي، ولأن المعمول لا يتقدم على ما لا يتقدم عليه العامل فلا يجوز أن تقول: ما طعامك زيد بآكلٍ، وكذا حكم "ليس" للعلة الأولى، نعم إن لم تعمل "ما" جازت المسألة؛ لأن معمول خبر المبتدأ متقدم على المبتدأ، وكذا إذا أضمر في "ليس" ضمير الشأن، ولا يجوز أن يضمر في "ما" لأنها حرف، وتضمن الفعل للفاعل لشدة اتصاله به، فإنه كالجزء منه، وتقول:

ليس زيد بخارج ولا ذاهبٍ أخوه، فإن فعل ما هو بسبب الشيء يكون خبراً للشيء كفعله، ولا الجملة ذات الراجع تقع خبأ فإذا خلت عن الراجع كقولك: "ولا ذاهبٍ عمرو" لم يجز، لأن رفع عمروٍ إن كان بذاهبٍ لم يجز لعدم المعنيين، وإن كان بالعطف على اسم "ليس" يلزم العطف على عاملين مختلفين، فإن الواو من حيث رفعت عاطفة على "ليس" ومن حيث جرت الخبر عاطفة على الباء وذلك لا يجوز؛لأن حرف العطف نائب العامل، ولا واحد من الأصلين يقوى على ذلك، فكيف الفرع؟

فإذا نصبت "ذاهباً" جاز لتمحض نيابة الواو عن "ليس" فإن أقمت "ما" مقام "ليس" في المسألة لم يجز، فإن تقدم خبر "ما" على اسمه لا يجوز فكذا في نائبه.

وأما "لا" فمشابهته لليس من وجهين بمطلق النفي فإنه ينفي الحال نفيه الاستقبال، وبالدخول على الاسم، ولهذا ضيق مجاله بالإدخال على النكرة فحسب، ووسع لـــ "ما" بالإدخال عليها وعلى المعرفة، فقيل: لا رجل أفضل منك، وما أحد وما زيد أعلم منك، قال الحماسي:

مَـــن صَـــدَّ عَنْ نيرانِهَـــا فـــأَنـــا ابن قَيْـــسٍ لا بـــرَاحُ[1]

---

(١) البيت لسعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة، وهو شاعر جاهلي.

وقال العجاج:

تَاللهِ لَولا أن تَحُشَّ الطُّبَّخُ[١]   بِــي الجَحِيــمَ حِيْنَ لا مُسْتَصْرَخُ

وتخصيص النكرة به لمشابهتها صورةً نافية الجنس.

وفي: ﴿لَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[٢] مذاهب:

عن الفراء: أن لا نافية الجنس، وخبره حاصل محذوف.

وعن الخليل وسيبويه: أنها بمعنى ليس والاسم الحين مضمر.

وعن الأخفش: أن التقدير: لات أرى حين مناصٍ، وأما التاء قيل: متصلة بـ "لا"، وفائدتها أن تجعل "لا" بوزن "ليس".

وقيل هي "ليس" أبدل سينه تاءً كقوله:

يــا قاتل الله بني السِّعْلات   عمرو بن يربوعٍ شــرار النّات[٣]

والوقف على التاء على القولين ظاهر، وقيل: هي لتأنيث الكلمة، فعلى هذا قد يوقف عليه بالهاء وهو المشهور، وقد يوقف بالتاء فإنها لتأنيث غير المدخول عليه؛ لأنها لتأنيث الكلمة فضارعت "تاء" "ضربت" فإنها لتأنيث الفاعل، وقيل: التاء متصل بالحين كقولهم: تلآن[٤]، فلا يوقف عليه، وعن: عيسى جر "حينٍ" قال: "لات" تَجُرُّ الأوقات خاصةً تقول: لات ساعةٍ ولات أوانٍ، والأكثرون على أن "لات" لا تلي إلا حيناً، وعنه رفعه أيضاً على حذف الخبر.

---

(١) انظر ديوان العجاج: ص ٤٥٩.

(٢) سورة ص: آية ٣.

(٣) البيتان لعلباء بن أرقم، انظر: نوادر أبي زيد: ١٠٤.

(٤) تلآن: لغة في "الآن"، وهي لغة معروفة، انظر اللسان: ١٨٧/١٦.

باب إنَّ وأخواها

وهي: "إن" و"أن" و"كأنَّ" و"لكنَّ" و"ليت" و"لعل": لما شابهت هذه الحروف الفعل من حيث إنها تستلزم الأسماء ويتصل بها الضمائر وتتضمن معنى الأفعال وهي مبنية على الفتح كالماضي، وتدخلها نون الوقاية تقول: إنني كما تقول: ضربني فإنها دخلت على الفعل صيانة لــه عن الكسرة التي هي أخت الجر عملت عمل الفعل فنصبت المبتدأ وسمي اسمها ورفعت الخبر ودعي خبرها، إلا أن منصوبها قدم على مرفوعها فرقاً بين الأصل والفرع، ولئلا يلزم تغير بنية الحرف عند اتصال الضمير المرفوع به فيقال: أننت وأننا كما يقال: كنت وكنا، وأوجب هذا التقديم؛ لأن العامل غير متصرف فهي مشبه بفعلٍ مفعولــه واجب التقدم على الفاعل كضرب زيداً غلامه، إلا إذاً كان الخبر ظرفاً فيجوز تقديمه على الاسم قال تعالى: ﴿إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ﴾[1]، لأن الظرف يتوسع فيه مالا يتوسع في غيره، ولهذا فصل به بين المضاف والمضاف إليه، وقيل: الفصل بالظرف كلا فصلٍ، قال:

كأن أصوات من إيغالِهنَّ بنا أواخر المَيْسِ أصوات الفَرَارِيجِ[2]

ولأن الشخص يستلزم الزمان والمكان فكأنهما جزآه، ولم يتقدم غيره عليه، ولأن متعلق الظرف هو الخبر حقيقةً وهو مقدر بعد الاسم وفيه ضعف.

وعن الكوفيين أن رفع خبرها ليس بــ "إنَّ" بل بالعامل حالة الابتداء وأنت تعلم فساده، وأصناف الخبر هاهنا وشروطه هي المذكورة في خبر المبتدأ فلا نعيدها.

فَصْلٌ

"إن" و"أن" يحققان مضمون الجملة، إلا أن المكسورة وما بعدها جملة، والمفتوحة مع ما بعدها مفرد في حكم المصدر لا تتم كلاماً إلا مع ضميمة تقول: بلغني أن زيداً قائمٌ، وعجبت من أن بكراً جالس ، وعلمت أن خالداً فاضلٌ ، إلا أنه

(١) سورة الغاشية: آية ٢٥، ٢٦.

(٢) البيت لذي الرمة، انظر ديوانه: ص٧٦٦.

لا يقع في صدر الكلام مبتدأ لئلا يتعرض لدخـــول "إن" عليه فيلزم الجمع بين المثلين، بل يجب تقديم الخبر عليه تقول: معلوم أنه قائم.

وللفرق بين موقعهما ضابطان:

أولهما: قاله الفارسي كل موضعٍ لا يختص بأحد القبيلين - الاسم والفعل- وقعت فيه المكسورة، وإذا اختص بأحدهما وقعت المفتوحة، فتكسر في افتتاح الكلام وبعد القول، وما بعد الموصول، وفي جواب القسم وفي موضع الحال، وبعد حرف التصديق، وبعد حرف التنبيه.

وتفتح بعد "لولا" لأن الامتناعي يختص بالاسم، والتحضيضي بالفعل وبعد "لو" للزومه الفعل، وقس عليه وهو ضابط مُطّرِدٌ.

وثانيهما: ذكره الأوائل ونصره العلامة أن كل موضعٍ لو طرحت "أن" وما عملت فيه، وأقمت مقامها مفرداً واستد الكلام فالفتح، وإن لم يستقم بل تضطر إلى إقامة جملةٍ مقامها فالكسر، ويشكل بالفتح بعد "لو" و"لولا" و"ظننت" مع أن ما بعدها جملٌ، وأجاب العلامة بأن قولك: لولا أنك خارج، إنما فتح لوجوب حذف الخبر فكأن الموضع مختص بالمفرد، وأما قولك: لو أنك خارج خرجت فتقديره لو وقع أنك خارج، فـــ "أن" وما بعده مفرد مرفوع بفعلٍ مضمرٍ، وأما ظننت أنك خارج فتقديره ظننت خروجك حاصلاً، فـــ "أن" ومعموله مفعول أول سد مسد المفعولين.

فالحاصل أن ما بعد هذه الكلمات وإن وجب أن يكون جملة لكن أحد جزأي الجملة مفرد وهي أن مع المعمول فلا منافاة بين كونها مفردةً وبين كونها واقعةً بعد كلمةٍ تقع بعدها جملة، وإذا صادفت موضعاً صالحاً للمفرد والجملة خيرت بين الكسرِ والفتح، فمنه قولك: أول ما أقول: إني أحمد الله، فإن كسرت فالتقدير أول قولي هذا الكلام موجود، فتحذف الخبر وما مصدرية، وإن فتحت فتأويله أول مقولي حمد الله، و"ما" إما موصولة أو موصوفة أو مصدرية كقوله تعالى: ﴿هَٰذَا خَلْقُ اللَّهِ﴾[1] أي: مخلوقه، وَرَجُلٌ رضىً أي مَرْضِيٌّ، ومنه قولــه:

(١) سورة لقمان: آية ١١.

وكنتُ أرى زيداً كما قيل سيداً إذا إنــه عَبْدُ القَفَــا واللَّهَازِمِ(١)

يسوغ الكسر؛ لأن "إذا المفاجأة" بعدها جملة، والفتح أي فإذ العبودية حاصلة فحذف الخبر، ويكسر بعد "حتى" التي يبتدأ بعدها الكلام.

وتفتح بعد العاطفة تقول: جاء الحاج حتى إن المشاة جائية، وعجبت من فضلك حتى أنك تُنَاظُرِني.

واعلم أنه تدْخُلُ لاَمَ على المبتدأ للتأكيد فإذا دخلت "إن" على المبتدأ فالقياس أن تدخل اللام على "إن" كقولـــه:

لَهِنَّكَ مِنْ بَرْقٍ عَلِيَّ كَرِيمُ(٢)

إلا أنهم لم يدخلوا عليها ولا على الاسم كراهة اجتماع المثلين، وأدخلوا على الخبر قال سبحانه: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَغَفُورٌ﴾(٣) نعم إذا فصل بين إن واسمها دخل على الاسم قال تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً﴾(٤) ويدخل على معمول الخبر إذا وقع موقع الخبر، قال تعالى: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾(٥)، وإذا لم يقع موقع الخبر فلا، لا تقول: إن زيداً آكل لطعامك، لأنه يَتَمَحَّضُ فضْلَةً فلا يدخله ما موقعه الصدر.

وإذا عطفت على اسم "إنَّ" جاز نصب المعطوف ورفعه حملاً على لفظ الاسم ومحله مع إن، قال جرير:

إن الخِلاَفَةَ والنُّبُــوةَ فِيهِمُ وَالْمَكْرُمَــاتِ وَسَادَةٌ أَطْهَارُ(٦)

وإذا كان الخبر مُشتقاً جاز رفع المعطوف حملاً على محل الضمير في الخبر.

وحكم "لكن" في وجوه إعراب المعطوف حكم إن دون سائر أخوهما لبقاء

---

(١) البيت لا يعرف قائله، انظر الكتاب: ٤٧٢/١.

(٢) عجز بيت لرجل من بني نمير، وصدره:

ألا يا سنا برق على قلل الحمي

(٣) سورة النحل: آية ١٨.

(٤) سورة النور: آية ٤٤.

(٥) سورة الحجر: آية ٧٢.

(٦) البيت غير موجود في ديوان جرير.

الابتداء معهما، فإن التوكيد والاستدراك لا ينافيان الحكم الجزمي بخلاف أن يصير الحكم متمنى ومترجى وغيرهما. ولا يجوز العطف على محل الابتداء قبل الخبر فلا تقول: إن زيداً وعمرو قائمان، لئلا يرتفع الخبر بعاملين، "إن"، والابتداء، والفراء يجوز ذلك إذا لم يتبين إعراب الاسم كقولك: إن هذا وزيْدٌ قائمان، وكذا: إنهم أجمعون قومه. أما قوله:

فمن يَكُ أمْسَى بالْمدينة رَحْلُهُ ... فإنّي وَقَيّارٌ بها لَغَريبُ[1]

فهو عطف جملة على جملة، وتقول: ما رأيته مُذْ أن الله خلقني، بالفتح لأن "مُذْ" سواء كان اسماً أو حرفاً يقدّر بعده اسم زمان مضاف إلى "أن" والمجرور مفرد، والإشكال فيه أن أسماء الزمان لا تختص إضافتها بأحد القبيلين، تقول: ما رأيته مُذْ زمن خرج زيد، ومُذْ زمن زيد خارج، فيجب الكسر وفاءً بالضابط الأول.

فإن أجبت بأن كلا من الجملتين لما كان في تقدير المفرد فتحناه زيفته بأن هذا إقرار بقصور الضابط، وفرار إلى ضابطٍ آخر.

وجوابه أن أصل المضاف إليه الاسم، فالموضع اختص بأحد القبيلين.

ولا تقول: إن الذاهبة جاريته صاحبها؛ لأن الخبر لم يفد معنىً زائداً على مضمون الاسم، أما قوله تعالى: ﴿فَإِن كَانَتَا اثْنَتَيْنِ﴾[2] فعن الأخفش أن ضمير التثنية بمعنى "من" فأطلق الخاص وأريد به العام، وعن المازني: أن الاسم كان محتملاً للصغيرة والكبيرة، فذكر الخبر أزاح الاحتمال ونص على أن المراد مجرد العدد فهو في التكرار ظاهراً والتخصص بمعنىً باطناً كقوله:

أنا أبو النَّجْمِ وَشِعْرِي شِعْرِي

ولا يجوز "إن المصطلح وأخوه مختصم"، فإن المختصم يقتضي فاعلين كالمصطلح؛ لأن فعلهما إضافي، فإذا ثنيت المختصم أحلت؛ لأن الاسم مفرد والخبر مثنى، فإن نصبت "أخوه" لتثنية الاسم أفسدت؛ لأن فاعل المصطلح واحد، فإن زدت اسماً بعد "أخوه" وعطفت على المصطلح وقلت: إن المصطلح وأخوه وزيداً مختصمان

---

(١) البيت لضابئ بن الحارث البرجمي، انظر الكتاب: ٢٨/١.

(٢) سورة النساء: آية ١٧٦.

قومت وأقبحت؛ فإن أكدت ضمير المصطلح بالبارز أحسنت.

وقد تخفف إن وأن فلا يعملان لضعفهما ويقع بعدهما الاسم والفعل، وقد يعملان تشبيهاً بالفعل المحذوف العجز كـ "لم يَكُ"، والمفتوحة أقل إعمالاً لضعفها بالمعمولية، وقرئ: ﴿وَإِنْ كُلاً لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾(١)، وقال الشاعر:

فلو أنكِ في يوم الرَّخاء سألتني فِراقَكِ لَمْ أبخَلْ وأنتِ صَديق(٢)

ولا يقع بعد المكسورة من الأفعال إلا الداخلة على المبتدأ لمصاحبتها ما تقتضيه في الأصل، ويلزم لامُ الابتداء خبرها فرقاً بين المُخففة والنافية قال تعالى: ﴿وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ﴾(٣)، ﴿وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ﴾(٤).

وقال الكوفيون: هي النافية واللام بمعنى إلا، فلم يقصروها على دواخل المبتدأ وأنشدوا:

بـــالله ربك إن قَتَلْتَ لَمُسْلِماً وَجَبَتْ عليك عُقُوبــةُ المُتَعَمِّد(٥)

وَرَوَوْا: "إنْ تَزِينُكَ لنفسك وإن تَشينُكَ لَهِيَه".

والمفتوحة إذا دخلت الفعل فلا بد معها من أحد حروف أربعة: حرف النفي، والسين وسوف وقد، فرقاً بينها وبين الناصبة، وعوضاً عن المحذوف قال تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُ أَحَدٌ﴾(٦) وقال: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَى﴾(٧)، وتقول: علم أن سوف يخرج، وقد يخرج، والفعل الداخل على المفتوحة مشددة ومخففة يجب أن يناسبها في التحقيق قال تعالى: ﴿وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللهَ هُوَ الْحَقُّ﴾(٨)، وقال: ﴿أَفَلاَ

---

(١) سورة هود: آية ١١١.

(٢) البيت لا يعرف قائله، انظر اللسان: ١٣/٣٠.

(٣) سورة يوسف: آية ٣.

(٤) سورة الشعراء: آية ١٨٦.

(٥) البيت لعاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل العدوية، انظر شرح أبيات المغني: ١/٨٩.

(٦) سورة البلد: آية ٧.

(٧) سورة المزمل: آية ٢٠.

(٨) سورة النور: آية ٢٥.

يَرَوْنَ أَلاَّ يَرْجِعُ﴾(١).

وما لم يكن للتحقيق مثل: أرجو وأطمع فليدخل على الناصبة، قال تعالى: ﴿أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي﴾(٢)، والمشترك بين التحقيق والطمع مثل: "ظننت" مشترك الدخول عليهما قرئ: ﴿وَحَسِبُوا أَلاَّ تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾(٣) برفع النون ونصبه.

وقد يطلق "إن" المكسورة على معنى "أجل"، قال:

وَيَقُلْـــنَ شَيْبٌ قَدْ عَلاَكَ   وَقَـــدْ كَبِرْتَ فَقُلْتُ: إِنَّـــهْ(٤)

والمفتوحة على معنى "لعل" كقولهم: "إيتِ السوق أنك تشتري لحماً".

وتبدل قيس وتميم همزتها عيناً فتقول: أظن عنك صادق.

ذُنَابَة: "أن" المفتوحة الخفيفة على أربعة أضرب:

- ناصبة الفعل، وهي مع الفعل في تقدير مصدره فيمسه الإعراب الثلاث.
- والمخففة من الثقيلة.
- والتي بمعنى "أي" وهي تفيد معنى القول، ولا تصاحب إلا فعلاً يناسب القول، نحو قولهم: كتبت إليك أن اضرب زيداً، أي وقلت: اضرب، أما قوله تعالى: ﴿وَانطَلَقَ الْمَلأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا﴾(٥)، أي: انطلقوا في الكلام.
- والزائدة، كقولهم: لما أن جاء زيد كلمته.
- والمكسورة الخفيفة على أربعة أوجه: الشرطية، والنافية، بمعنى "ما" كقوله تعالى: ﴿إِنِ الْكَافِرُونَ إِلاَّ فِي غُرُورٍ﴾(٦).
- والمخففة من الثقيلة، والزائدة المؤكدة كقول دريد:

---

(١) سورة طه: آية ٨٩.

(٢) سورة الشعراء: آية ٨٢.

(٣) سورة المائدة: آية ٧١.

(٤) البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات، انظر ديوانه: ص ٦٦.

(٥) سورة ص: آية ٦.

(٦) سورة الملك: آية ٢٠.

مـــا إن رَأيتُ ولا سَمِعْتُ بــه   كــالــيــوم هَانــئ أينــقٍ جُرْب[١]
مُتَبَـــذِّلاً تَبْـــدُو مَحَـاسِـنُـــه   يضـع الهنـاء مـواضـع النُّقْـب.

فهذا مثل من يعمل بعلمه، قال الفراء: هما حرفا نفي ترادفا "كاللام" و"إن".

فصل

"لكن" للاستدراك، وهو رفع وهمٍ تولد عن كلامٍ سابقٍ رفعاً شبيهاً بالاستثناء ولتقاربهما وقع "إلا" موقعها في الاستثناء المنقطع، ولها شرطان:

- أن تتوسط بين كلامين متغايرين بالسلب والإيجاب لفظاً أو معنىً.
- وأن يتناسب المتغايران، تقول: جاءني زيد لكن عمراً لم يجئ، أو عمراً غائب، ولا تقول: لكن عمراً لم يضرب.

ويبطل عملها التخفيف فيكون حرف عطف، وهي مفردة عندنا قال الكوفيون: هي مركبة من "لا" و"إن" متخللا بينهما كاف زائدة، لأن فيها نفياً وإثباتاً، فجوزوا إدخال اللام على خبرها، وهو باطل؛ لأن الأصل عدم التركيب، ولأن "لا" إذا دخل على "إن"، كان الكلام نفياً كقولك: قام زيد لا إن جعفراً قائم.

"كأن" للتشبيه مركب من كاف التشبيه مع "إن" فقولك: كأن بكراً الأسد أصله: إن بكراً كالأسد، فقدمت الكاف وفتح لها الهمزة، ليؤذن بالتنبيه من أول الأمر، والفرق بين الأصل والفرع كالفرق بين:

اضرب زيداً أو عمراً، واضرب إما زيداً وإما عمراً، وما بعد الكاف مفرد صورةً وجملة معنىً، كالاسم المشتق بعد لام الموصول، وإذا خففت بطل عملها، قال:

وَنَحــرٍ مُشْرِقِ اللَّــوْنِ   كَــأَنْ ثَــدْيَــاهُ حُقَّـــانِ[٢]

وقد تعمل مخففة قال:

كــأن وريدَيْه رِشَــاءُ خُـلُـبِ[٣]

---

(١) البيتان لدريد بن الصمة الجشمي، انظر ديوانه ٣٤.

(٢) البيت لا يعرف قائله، انظر المفصل، ص٤٠٩، والخزانة ٩٢٢١/٧.

(٣) البيت لرؤبة، انظر ديوانه: ص ١٦٩.

أما قولـــه:

كأنْ ظَبْيَةً تَعْطُو إلى نَاظرِ السَّلْمِ[١]

فقد قرئ منصوباً ومرفوعاً ومجروراً بزيادة "أن".

"ليت" للتمني. والفراء يجريه مجرى "أتمنى "فيقول: ليت زيداً قائماً، والكسائي يسيغه على إضمار "كان"، وإذا وقع "أن" اسما لها فلا تحتاج إلى خبرٍ لاستيفائها ما تقتضيه من محكومٍ ومحكومٍ عليه.

فإن سألت: هما موجودان في "ليت أن يقوم زيد" مع أنها تطلب خبراً؟ أجبت تقتضيهما متصفين بالجملة الاسمية:

"لعل": هي لتوقع مرجو أو مخوف، أما قوله تعالى:

﴿لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾[٢]، وأمثالها فعند سيبويه بمعنى "كَيْ" وعند "العلامة" لترجى العباد، وحملها عاصم على معنى التمني حيث نصب: ﴿فَأَطَّلِعَ﴾[٣].

والفرق بين التمني والتوقع، أن التمني يدخل الممكن والممتنع، قال:

ألا لَيْتَ الشباب يعود يومــاً فــأخبره بمــا فعــل الْمَشيبُ[٤]

والتوقع لا يدخل إلا على الممكن، فالتمني أعم من الترجي.

- وفيها لغات: "لعل" و"عَلَّ" و"عَنَّ" و"أنَّ" و"لأن" و"لَعَنَّ" و"لَغَنَّ".

وهي عندنا مفردة، وعند المبرد مركبة من "عل" ولام الابتداء لأنك لو سميت بها حكيت. مثل "كأن"، والمفرد لا تجب فيه الحكاية.

قال: وأما استحالة رفع المعطوف على اسمها فلا يدل على أنها ليست لام الابتداء، فإن اللام قد تدخل على ما يصلح للابتداء كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ

---

(١) عجز بيت منسوب لباعث بن صريم، وعلباء بن أرقم، وأرقم بن علباء، وصدره:

ويوما توافينا بوجه مقسم

(٢) سورة طه: آية ٤٤.

(٣) سورة غافر: آية ٣٧.

(٤) البيت لأبي العتاهية، انظر ديوانه: ص٤٦.

﴿الصَّافُّونَ﴾[١]، وأبو الحسن يقيسها على "ليت" فيجيز: لعل أن زيداً قائم .

وقد تحمل على: "عسى" فتلقى أن الناصبة الفعل خبراً لها قال:

لعـــلك يومـــاً أن تُلِمَّ مُلِمَّةٌ عليك من اللائي يَدَعْنَكَ أجْدَعاً[٢]

كما حُمل "عسى" عليها في قولـــه:

يـــا أبَتَـــا عَلَّكَ أو عَســـاكَا[٣]

فصل

وتشترك هذه الأحرف في أن تكفها "ما" عن العمل فتدخل على الاسم والفعل إذن، قال تعالى: ﴿أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾[٤].

وقال: ﴿إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ﴾[٥] وقال:

أعِدْ نَظَراً يـــا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَا أضاءَتْ لك النَّارُ الحِمَارَ المُقَيَّدَا[٦]

ومنهم من يجعل "ما" زائدة ويعملها، والإعمال في "كأنما" و"ولعلَّما" و"ليتما" أكثر منه في أخواها؛ لأن لها معاني زائدةً على الابتداء ففعلها قائم بمعانيها وأنشد قول النابغة:

قالت: ألا لَيْتَمَا هذا الحَمَامُ لنا إلى حَمَامَتِنَـــا ونصفـــه فَقَدِي[٧]

بنصب "الحمام" ورفعها، وفي أنها قد تحذف أسماؤها.

قال:

إن في لاَمَ من بَنِـــي بِنْتِ حَسَّا نَ أَلُمْهُ وَأعْصِـــهِ في الخُطُـــوب[٨]

---

(١) سورة الصافات: آية ١٦٥.

(٢) البيت لمتمم بن نويرة، انظر شرح المفصل لابن يعيش: ٨٧/٨.

(٣) البيت لرؤبة بن العجاج.

(٤) سورة الكهف: آية ١١٠.

(٥) سورة الممتحنة: آية ٩.

(٦) البيت للفرزدق، انظر ديوانه ١/١٨٠.

(٧) البيت للنابغة الذبياني، انظر ديوانه، ص ١٦.

(٨) البيت للأعشي، انظر ديوانه، ص ٣٣٥.

أي إنه، وضمير الشأن محذوف لأن "من" الشرطية لها صدر الكلام، ومثله قوله:

فَلَيْتَ كَفَافــاً كانَ خَيْرُكَ كُلُّهُ   وَشَرُّكَ عَنِّي ما ارْتَوَى الماءَ مُرْتَوي[1]

فيمن رفع "خَيْرُكَ" أي ليت الشأن كان خيرك وشرك مكفوفين عنّي، فإن "كفافاً" مصدر بمعنى المفعول، فيستوي فيه الواحد والتثنية والجمع، ومن نصب "خيراً" فهو صفة اسمٍ محذوفٍ، أي ليت شيئاً مكفوفاً كان هو خيرك، ولا استدلال في البيت، والارتواء بمعنى الاستقاء، وفي أنها تحذف أخبارها قال الأعشى:

إنَّ مَحــلاً وإنْ مُــرْتَحَــلاً   وإنَّ فــي السَّفْرِ إذْ مَضَوْا مَهَلا[2]

وقال:

يــا لَيْتَ أيَّــامَ الصِّبَا رَوَاجِعَا[3]

أي إن لنا، وليت لنا، (ويجبُ) حذف الخبر في "ليت شِعْرَى"، لطول الكلام بصلة الاسم.

---

(١) البيت ليزيد بن الحكم الثقفي، انظر شرح شواهد الإيضاح، ص ١١٥.

(٢) البيت للأعشي، انظر ديوانه، ص ٢٣٣.

(٣) البيت منسوب للعجاج، وغير موجود في ديوانه، انظر شرح المفصل ١٠٣/١.

باب ظننت وأخوتها

والمشهور سبعة: "ظننت" و"حسبت" و"خلت" و"زعمت" و"علمت" و"رأيت" و"وجدت" إذا أفدن تصور الشيء على صفة، فهذه الأفعال تدخل على المبتدأ والخبر وتصيرهما مفعوليها فتغير إعرابهما كما غيرت مقتضاهما، وحكم هذين المفعولين حكم المبتدأ والخبر إلا في الإعراب فلا نكرره.

وتسمى هذه الأفعال أفعال القلوب وأفعال الشك واليقين، لأن الأربع الأولى للشك والباقية لليقين، وقد يفاد بـ "ظننت" معنى "علمت" قال تعالى: ﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَاقُو رَبِّهِمْ﴾[1]، ويكون "أريت" بمعنى "ظننت" وهي "رأيت" عُدِّيَ بالهمزة فاقتضى ثلاثة مفاعيل، فلما بني للمفعول أقيم أولها مقام الفاعل فبقي لها مفعولان، ويدخل الاستفهام على القول فيكون بمعنى الظن، قال عمر بن أبي ربيعة:

أمّـا الرَّحيلُ فَدُونَ بَعْدَ غَدٍ فَمَتَـى تَقُـولُ الـدَّارَ تَجْمَعُنَا[2]

وبنو سليم يجعلون القول بدون الاستفهام في معنى الظن، ولها معانٍ أخر سوى "خِلْتُ" و"حَسِبْتُ" فلا تتجاوز إذ ذاك مفعولاً واحداً، تقول: ظننته أيْ: اتهمته من الظِّنة، وعلمته أي: عرفته، وزعمت ذاك أي: قلته، ورأيته أي: أبصرته، ووجدت الضالة أي: صادفتها، ورأيته أي: بصرته أو عرفته، وأتقول إن بكراً قادم أي: أتفوه به.

والفرق بينها وبين أفعال العلاج المتعدية إلى مفعولين سوى التعليق والإلغاء أن هذه مفعولها الثاني خبر عن المفعول الأول ولا يجوز حذف أحدهما وإبقاء الآخر فإنهما كالشيء الواحد، وأما قولهم: "ظننت ذاك" فإشارةٌ إلى المصدر، وقولك: ظننت به، بيان لموضع الظن، كقولك: ظننت في الدار، فإن جعلت الباء زائدةً فالمفعول الثاني واجب، نعم قد يحذفان معاً لتمام الفعل بالفاعل، قال الله تعالى: ﴿وَظَنَنتُمْ

---

(١) سورة البقرة: آية ٤٦.

(٢) انظر ديوانه: ص ٢٣٧.

ظَنَّ السَّوْءِ»[١].

فإن قلت: اتحادهما من حيث إنهما مبتدأ وخبر وقد جوزتم حذف أحدهما فهذا الاتحاد غير مانع.

قلت: هاهنا مانع آخر وهو أنا لو طرحنا أحدهما من اللفظ كان محذوفاً من حيث المفعولية ومضمراً من حيث المبتدئية والخبرية فيجتمع الحذف والإضمار في شيء واحد وهو تناقض؛ لأن الحذف يؤذن بالفضلية والإضمار بالأصلية، فإن نقضت العلة بجواز حذفهما معاً منعت وجود العلة في صورة النقض، وقلت: جعل الفعل حينئذ من الأفعال اللازمة المنسية مفاعيلها كقولهم: فلان يعطي ويمنع، ويصل ويقطع، ولكن هاهنا إلزام وحل، أما الإلزام فهو أن الأصلية والفضلية ثابتان في المفعولين حال ثباتهما فكيف يستحيل اجتماعهما عند الحذف، وأما الحل فهو أنه أصل من وجه فضل من وجه، فليس بأصلٍ من حيث إنه فضل فلا تناقض.

والذي يميزها عن الأفعال المؤثرة مطلقاً ثلاثة أوجه:

- الجمع بين ضميري الفاعل والمفعول فيها تقول: علمتني خارجاً، ورأيتك منطلقاً، ووجده فاضلاً، لأنه جمع من حيث الظاهر فحسب، فإن التقدير: علمت خروجي متحققاً، وكذا غيره، وقد أجري "عَدِمْتُ" و"فقدت" مُجراها، لأنهما نقيضا "وجدت" وبمنـــزلة "ما وجدت". قال جران العود:

لقد كان لي عن ضَرَّتَيْنِ عَدِمْتُني وَعَمَّــا أُلاَقــي منهما مُتَزَحْزَحُ[٢]

ولا تقول: ضربتك بل ضربت نفسك.

- والإلغاء؛ لأنها إذا تقدمت المفعولين أعملت حتماً، وإن توسطت أو تأخرت جاز الإعمال والإلغاء فيكونان مبتدأ وخبراً، لكن الإعمال أولى متوسطةً لبقاء التقدم من وجه، والإلغاء متأخرةً لفناء التقدم مطلقاً قال:

أبا الأَرَاجِيزِ يا ابن اللُّؤْم تُوعِدُني وفي الأَرَاجيزِ خِلْتُ اللُّؤْم[٣] والخَوَرُ

---

(١) سورة الفتح: آية ١٢.

(٢) انظر ديوانه، ص ٣٩.

(٣) البيت للعين المنقري، انظر شرح المفصل ٨٤/٧.

والإلغاء مع التعدي إلى المصدر قبيح؛ فإنه نوع جمعٍ بين الإعمال والإلغاء، ويلغى مصدرها إلغاء الفعل فيقال: زيد ظني مقيم، وزيد مقيم ظني، لا يقال: لا شيء من المصادر عامل في ما تقدمه، فإلغاء المصدر المتأخر لا يختص بمصادر أفعال القلوب، لأنا نقول: معنى الإلغاء أن يطرح العامل عن درجة الاعتبار فيكون الكلام تاماً كما ذكرت وليس كذلك قولك: أعجبني عمراً ضرب زيد.

والتعليق وذلك عند حرف الاستفهام، والابتداء، والنفي، تقول: علمت أزيد عندك أم عمرو، أي: علمت هذا الاستفهام، ورأيت لزيد منطلق، وخلت ما بكر قادم.

ومعنى التعليق: الإلغاء لفظاً والإعمال محلاً، فهو تعليق بين الإعمال والإلغاء وإنما لم تعمل مع هذه الحروف، لأن لها صدر الكلام، وتقول: علمت أن زيداً منطلق بفتح "أن"، فإذا أدخلت اللام على خبرها كسرت وعلقت الفعل.

باب الأسماء التي أعملت عمل الفعل

وتسمى الأسماء المتصلة بالأفعال أي في العمل في الجميع وفي الاشتقاق أيضاً في المشتقات والمصدر، وهي تسعة: المصدر. اسم الفاعل. اسم المفعول. الصفة المشبهة، اسم التفضيل. اسما الزمان والمكان. أسماء الآلة. أسماء الأفعال.

المصدر هو أصل الفعل في الاشتقاق، لأن معناه مجرد الحدث، ومعنى الفعل الحدث والزمان، والمفرد أصل حقيقة المركب؛ ولأن حروف المصدر إذا صيغت بهيئة مخصوصة سميت فعلاً، فالمصدر مادة الفعل، ومادة الشيء أصل حقيقته.

قال الكوفيون: المصدر فرع للفعل في الاشتقاق، لأنه يقع تأكيداً للفعل ومعمولاً لـــه.

وجوابه أنه من حيث التأكيد والمعمولية فرع فلم تلزم الفرعية من حيث الاشتقاق وهو فرع الفعل في العمل لأنه اسم فمن حيث هو لو كان عاملاً لعمل كل اسم فهو يعمل لمناسبة الفعل من حيث الحروف، والدلالة على الحدث والدلالة على مُطلق الزمان، فإن مدلول الفعل زمان مخصوص، والدال على المخصوص دال على المطلق، ولأنه إنما يعمل إذا كان في تقدير "أن" مع فعله، ولذلك لم يعمل مفعولاً مطلقاً لأنه لا يحتمل حينئذ تقدير الفعل، وللمصدر المعمل ثلاثة أحوال:

- أن يكون مُنوناً، أو مضافاً، أو معرفاً باللام.

والأول أكثرها وأقيسها، ثم الثاني، ثم الثالث.

والدليل على الأكثرية الاستقراء، وعلى الأقيسية أن المصدر يعمل بمناسبة الفعل، والفعل غير معرف فالمنكر أشد مناسبة لـــه ثم المضاف؛ لأن الإضافة وإن أخرجته بالتخصيص عن هذه المناسبة، إلا أنها أبداً لا تكون للتعريف، والمعرف باللام فاقد لهذه المناسبة رأساً، مثال الأول: عجبت من ضرب زيد عمراً، ولك أن تقدم المفعول على الفاعل، ولكنه يمتنع تقديم معمول المصدر عليه؛ لأن المصدر ومعموله في تقدير "أن" والفعل، وهو صلة وموصول، وشيء من الصلة لا يتقدم على الموصول، فإنهما كاسم واحد، وبعض أجزاء الاسم لا يتقدم عليه، ولذلك لا يفصل بين الصلة والموصول بالأجنبي، ولا بين بعض الصلة وبعض.

وقد يضمر فاعله قال الله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا﴾(١) وقال تعالى: ﴿قَدْ أَنْزَلَ اللهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا رَسُولاً﴾(٢) أي أنزل ذكره بالرسالة، وشهد على رسالته، ويجوز أن يكون التقدير: أنـــزل الله إليكم رسولاً ذا ذكرٍ فحذف "ذا" وأقيم الذكر مقامه وقدم على الموصوف فانتصب على الحال، كقوله:

لِعَـزَّةَ مُوحِشـاً طَلَلٌ قديـمُ عفَـاهُ كـُلُّ أَسْحَـمَ مُسْتَدِيـمُ(٣)

والرسول على هذا يحتمل جبرائيل والنبي عليهما السلام، قال:

فَلَوْلاَ رَجَاءُ النَّصْرِ منك وَرَهْبَةٌ عِقَابـَكَ قد صَارُوا لنا كالموارد(٤)

وقد يحذف مفعوله في قولهم : أزعجني شتم بكر ، وقد يحذفان معاً لبقاء الجملة بدونهما.

مسألة: لو قلت: أعجبني ضرب زيد عمراً اليوم عند زيد، فإن علقت الظرفين بالفعل يجب أحد أمرين، إما تقدمهما على المصدر، أو تأخرهما عنه وعن جميع صلته، لأنهما أجنبيان عن المصدر، فلا يتخللان بين المصدر ومعموله، ولا بين أجزاء المعمول، وإن علقتهما بالمصدر يجب تأخرهما عنه، وأين وقعا في الصلة فجائز، لقرابتهما للمصدر، وإن جعلت أحدهما متعلقاً بأحدهما فحكمهما عند الإفراد حكمهما عند الاقتران.

وأما الثاني فعلى أربعة أوجه:

- أن تضيف إلى الفاعل فتجره لفظاً ومحله رفع ويبقى المفعول منصوباً.

وأن تضيف إلى المفعول فتجر لفظه، ومحله نصب ويبقى الفاعل مرفوعاً.

وأن تضيف إلى الفاعل وتحذف المفعول.

وإلى المفعول وتضمر الفاعل.

كقوله تعالى: ﴿لَوْلاَ دَفْعُ اللهِ النَّاسَ﴾(٥)، وقول الشاعر:

---

(١) سورة البلد: آية ١٤، ١٥.

(٢) سورة الطلاق: آية ١٠، ١١.

(٣) البيت لكثير عزة، انظر ديوانه، ص ٣٥٦.

(٤) البيت لأبي صخر الهذلي، ذكره ابن جني في كتاب التمام في تفسير أشعار الهذليين، ص ٢٨٠.

(٥) سورة البقرة: آية ٢٥١.

أمن رَسْم دَارٍ مَرْبعٌ وَمَصِيفُ ... لعَيْنَيْكَ من مـاء الشُّئون وكيف[١]

وقولك: سرني قدومك، وقوله تعالى: ﴿لاَ يَسْأَمُ الإِنْسَانُ مِن دُعَاءِ الْخَيْرِ﴾[٢]
وإذا أتبعت اسماً الفاعل المجرور جاز الحمل على لفظه ومحله، قال لبيد:

حَتَّى تَهَجَّرَ فِي الرَّوَاحِ وَهَاجَهَا ... طَلَبُ الْمُعَقِّـبِ حَقَّـهُ المَظْلُـومُ[٣]

على محل "الْمُعَقِّب"، وكذا المفعول، قال:

قـد كنت دايَنْتُ بها حَسَّانـا ... مَخَـافَـةَ الإفـلاس واللَّيَـانَـا[٤]

ومثال الثالث: الشتم بكر خالداً قبيح، قال:

ضعيف النِّكَـايَـةِ أعـدَاءَهُ ... يَخَـالُ الفـرار يُراخـي الأجلْ[٥]

ويحتمل أن يكون التقدير: "في أعدائه" فحذف الجار وتعدى المصدر بنفسه، وقال:

لَقَدْ عَلِمَتْ أولى المُغِيرَةِ أنَّـني ... كررت ولم أنْكُلْ عن الضَّرْب مسْمَعَا[٦]

فنصب مسمعاً بالضرب، ويروى: لحقت بدل كررت، فلا استدلال إذن به.

وقال الفارسي "ولم أعلم شيئاً من المصادر بالألف واللام معملاً في التنـزيل"، وهو معلوم، قال تعالى: ﴿لاَ يُحِبُّ اللهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ﴾[٧].

والمصدر الموصوف لا يعمل لبعده عن الفعل.

---

(١) البيت للحطيئة، انظر ديوانه: ص ٢٥٣.

(٢) سورة فصلت: آية ٤٩.

(٣) انظر ديوانه: ص ١٢٨.

(٤) البيتان لرؤبة، انظر ديوانه: ص ١٨٧.

(٥) البيت لا يعرف قائله، انظر الكتاب ٩٩/١، والخزانة ٤٣٩/٣.

(٦) البيت منسوب للمرار الأسدي، انظر الكتاب ٩٩/١، وشرح المفصل ٩/٦.

(٧) سورة النساء: آية ١٤٨.

اسم الفاعل

ما كان على وزن فعله المضارع المبني للفاعل نحو: فاعِلٍ ومكرِمٍ، وقال بعضهم: ويكون مع ذلك متعدياً ويعمل عمل مضارعه إذا كان للحال أو للاستقبال فقط لتجتمع المناسبة اللفظية والمعنوية بينهما، وعن الكوفية إعماله ماضياً بدليل قوله تعالى: ﴿فَالِقُ الإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا﴾(١) نصب المعطوف على الليل بجاعلٍ، وقوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾(٢)، نصب ذراعيه "بـ" "باسط" وهما ماضيان.

والجواب عن الأول أنه منصوب بفعلٍ مضمرٍ يدل عليه "جاعل" وعن الثاني: أنه حكاية حالٍ ماضية.

وقد يخرج اسمُ الفاعل عن زنة الفعل لإرادة المبالغة فلا يبطل عمله نظراً إلى الأصل خلافاً لبعض الكوفية، كما أعمل مُثنًّى ومجموعاً، مصححاً ومكسراً، قال سعد بن ناشب:

فَيَالَـرِزَامٍ رَشِّـحُوا بي مُقَدِّماً إلى المـوت خوّاضاً إليـه الْكَتَائِبَا(٣)

وقال القُلاَخُ:

أخَا الْحَرْبِ لَبَّاساً إليها جلاَلَهَا وليـس بـوَلاَّجِ الخَوَالِفِ أعْقَلا(٤)

ويشترط في إعمال اسم الفاعل أن يكون معتمداً على ما قبله متقوياً بأن يقع خبراً أو صلةً أو صفةً أو حالاً، أو معتمداً على حرف استفهامٍ أو نفيٍ.

ويضاف اسم الفاعل إلى المفعول فيقال: هذا ضارب زيد، ولا يضاف إلى الفاعل كالمصدر، قالوا: لئلا يلزم إضافة الشيء إلى نفسه. وفيه بحث سأذكره في باب الإضافة إن شاء الله تعالى.

---

(١) سورة الأنعام: آية ٩٦.

(٢) سورة الكهف: آية ١٨.

(٣) البيت لسعد بن ناشب مازن بن عمرو بن تميم، انظر شرح ديوان الحماسة للمزوقي ٧٢/١.

(٤) البيت منسوب للقلاخ، انظر المفصل، ص٢٨٠.

ولو قلت: "هذا ضارب زيد اليوم وغداً عمراً "كان قبيحاً جررت عمراً حملاً على لفظ زيد، أو نصبته حملاً على محله لأن الواو فرع لاسم الفاعل وهو فرع الفعل فلا يقوى على العمل مع الفصل، وأراد أبو الحسين[(١)] ترتيبه فقال "الفعل يعمل مع الفصل، تقول: ضرب عمر اليوم زيداً، ونائبه يعمل مع قُبْح، قال:

يومــاً تَرَاهَا كَشِبْهِ أَرْدِيَةِ الْـ ـــعَصْبِ ويومــاً أديمَهَا نَغِــلا[(٢)]

ونائب مشاهه يعمل مع زيادة القبح، ويكاد يمتنع كما صورنا من المسألة".

---

(١) هـــو: محمد بن الحسين بن محمد بن الحسين عبد الوارث أبو الحسين الفارسي النحوي ابن أخت أبي علي الفارسي، انظر المقتصد ٥٢١/١.

(٢) البيت للأعشى، انظر ديوانه: ص٢٣٣.

اسم المفعول

هو الجاري على فعله المضارع المبني للمفعول، نحو: مكرمٍ ومستخرجٍ، وأما "مفعول" فإنما لم يقل: "مفعل" كيضرب، فرقاً بين مفعول المزيد نحو: "أُكرم"، ومفعول المجرد فبني على "مَفْعلٍ ثم زيد عليه واو، لئلا يلتبس باسم المكان واسم الآلة في التصغير والتكسير، ولأن "مَفعلاً" لم يجئ إلا مُكْرماً في جمع مكرمة، ويعمل عمل مضارعه نحو زيد مكرم أبوه ومستخرج متاعه، مُفرداً ومثنًّى ومجموعاً، وتشترط في إعماله شرائط إعمال اسم الفاعل، وكذا في الصفة المشبهة.

الصفة المشبهة باسم الفاعل

هي المشتقة الغير الجارية على المضارع نحو "حسن" و"صعب" وتعمل بمشابهة الجاري، لأنها تذكر وتؤنث، وتثنى وتجمع تقول: حَسنٌ، حَسَنَةٌ، حَسَنَان، حَسَنون، كقولك: ضارب، ضاربة، ضاربان، ضاربون، تقول: زيد حسن وجهه، كقولك: قائم أبوه، وهي تدل على صفة ثانية، وإن أريد التجدد قيل: هو حاسن الآن أو غداً قال تعالى: ﴿وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ﴾(١).

وتنحط درجتها عن اسم الفاعل بأنها لا تعمل ومعناها الاستقبال، أما إذا كان ماضياً فهو أبعد، وقولك: هو كريم أبوه، مع أن كرم الأب موجود في الماضي إنما يسوغ إذا تحقق في الحال فهو شرط عمله، فإن الوجود الحالي لا ينافي الوجود الغابر كما لا ينافي الاستقبالي اعتبر بالحال الدائمة.

وتضاف الصفة إلى فاعلها، وكذلك اسم الفاعل والمفعول إذا كانا مثلها في الثبات، تقول: هو حسن الوجه، وضامر البطن، ومؤدب الخُدَّام.

واعلم أن في مسألة: "حسن وجهه" وجوهاً سبعةً، في اثنين منها "الوجهُ" مضاف، وفي اثنين مضاف إليه، وفي واحد مضاف ومضاف إليه، وفي اثنين لا مضاف ولا مضاف إليه.

مثال الأولين: جاءني رَجُلٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ، وحسن وجهه برفع "وجه" على الفاعل ونصبه على مشابهة المفعول أو التمييز عند بعضهم.

مثال الثانيين: حسن الوجه، وحسن وجه، على أن يكون فاعلهما ضمير الموصوف، لامتناع خُلُوِّ الصفة عن الراجع فيكونُ الحسن شائعاً في كل الموصوف، ثم بالإضافة إلى الوجه يتخصصُ به، فالوجه فاعل مَعْنىً لا لفظاً، وفي الوجه الأول فاعل لفظاً ومعنىً ولو كان الفاعل الوجه هاهنا لما أُنثت الصفة إذا جرت على المؤنث، ولم يقولوا: امرأة حسنة الوجه، كما لم يقولوا: حسنة وجهها لأن الفاعل مذكر، قال الكوفيون: الوجه فاعل وتكلفوا عذرين لترك الضمير:

أحدهما: إقامة الألف واللام مقامه كقوله:

---

(١) سورة هود: آية ١٢.

لِحَافِي لِحَافُ الضَّيْفِ والبَيْتُ بيته ولم يُلْهِني عنه الغزالُ المُقَنَّعُ[١]

والثاني: أن التقدير: حسن الوجه، فحذف الضمير قياساً على حذفه من الصلة كقوله تعالى: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللهُ رَسُولاً﴾[٢]، أي: بعثه، وهما ضعيفان، أما الأول فلقلة الاستعمال، وأما الثاني: فلأن اتصال الصلة بالموصول آكد من اتصال الصفة بالموصوف؛ لأن الموصول لا يستقل بدون الصلة، فهذا الاتحاد يغني عن ذكر الرابط، احتجوا بقوله تعالى: ﴿جَنَّاتِ عَدْنٍ مُفَتَّحَةً لَهُمُ الأَبْوَابُ﴾[٣] قالوا: "مُفَتَّحَةً" صفة لجنات، وارتفع بها الأبواب، فإن الأبواب هي المفتحة، و لم يرجع ذكر إلى الموصوف فتعين أحد العذرين.

والجواب: إن في المفتحة ضميراً لجنات وارتفاع الأبواب بدلاً عنه، ولا عجب في إسناد التفتيح إلى الجنات ظاهراً، وإن كان للأبواب حقيقة، فإنه قد ورد في التنزيل: ﴿وَفُتِحَتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ أَبْوَابًا﴾[٤] وكيف وبدل البعض من الكل من هذا القبيل؟!

مثال الثالث: حسن وجهه والقول بصحة هذا الوجه مما انفرد به سيبويه واستدل بقول الشماخ:

أمِنْ دِمْنَتَيْنِ عَرَّسَ الرُّكْبُ فيهما بحقل الرُّخَامي قد عفا طَلَلاهُما[٥]

أقام على رَبْعَيْهما جارتا صفاً كُمَيْتَا الأعالي جَوْنَتَا مُصطلاهُمَا

حجة الجمهور أن حسناً إذا أضيف إلى الوجه المضاف إلى ضمير الحسن فقد أضيف الشيء إلى نفسه بواسطة، وجوابهم أن الضمير للموصوف لا للصفة.

مثال الرابعين: حسن وجهاً ، وحسن الوجه على التمييز في الأول ، ومشابهة المفعول في الثاني.

---

(١) البيت لمسكين الدارمي، انظر ديوانه: ص٥١، ورواية البيت في ديوانه:

طعامي طعام الضيف والرحل رَحْلُهُ ولم يلهني عنه غزالٌ مُقَنَّعُ

(٢) سورة الفرقان: آية ٤١.

(٣) سورة ص: آية ٥٠.

(٤) سورة النبأ: آية ١٩.

(٥) انظر ديوانه: ص ٣٠٧.

اسم التفضيل

لا يعمل في الظاهر عندنا إلا في ضرورة الشِّعْرِ؛ لأنه وإن كان جارياً على الفعل لفظاً، لم يجر عليه معنىً، والمفعول في قوله:

وأَضْرَبَ مِنَّا بالسيوف القَوَانِسا(١)

منصوب بفعلٍ مضمرٍ دل عليه "أضرب" ويعمل في المضمر والظاهر الذي في معنى المضمر، فالأولُ كقولِكَ: رأيت رجلاً أحسن من عمروٍ ففاعل "أحسن" ضمير الرجل والثاني كقولك: ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحلُ منه في عين زيد، أي: الكحل في هذا المحل أحسن من نفسه في المحال الأُخر، فاتَّحد الفاضل والمفضولُ ذاتاً وتغايرا اعتباراً، وإنما جاز ارتفاع الكحل بأحسن؛ لأن الحُسن المنسوب إلى الكحل في عين الموصوف في الحقيقة منسوب إلى الموصوف، فكأنك أعملته في ضمير الموصوف بخلاف أن تقول: مررت برجلٍ أحسن منه أبوه، فترفع الأب بأحسن، ومثله الحديث: «**ما من أيامٍ أحبُّ إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة**»(٢).

---

(١) عجز بيت للعباس بن مرداس وصدره:

أكرَّ وأحمى للحقيقة منهم

انظر الأصمعيات، ص٨٧.

(٢) الحديث رواه الإمام أحمد ٢/١٣١ مع اختلاف في اللفظ، عن ابن عمر عن النبي ﷺ.

أسماء الأفعال

إنما جيء بها روماً للاختصار، فمنها أسماء الأوامر، ومنها أسماء الأخبار، والأول أغلب؛ لأن قرينة الحال لما سوغت في فعل الأمر الحاضر كثرة الإضمار كقولك لمن أشال سوطاً أو شهر سيفاً: رأس الغدار، فتحسينها الاكتفاء باسم الفعل أحرى؛ لأن فيه ضرباً من الإظهار، وهي تنقسم إلى مُتَعَدٍّ، ولازم، فالأول كقولك: رويد زيداً، وتَيْدَ عمراً أي: أمهله، وهَلُمَّهُ، أي: أحضره، وهات الشيء، أي: أعطنيه، وحَيَّهَل الثريد، أي إيته، وعليك زيداً أي إلزمه، وعلي عمراً أي أولنيه، ودونك أي خذ أنشد أبو زيد:

أَعَيَّاشُ قد ذَاقَ القيُونُ مَرَارَتِي ... وأوقدتُ نَاري فَاذْنُ دُونَكَ فَاصْطَل[1]

وآمين أي استجب.

والثاني كقولك: صَهْ، أي اسكت، وَمَهْ أي أُكْفُف، وإِيه أي حدث، ونزال أي انزل، وإليك أي تنح، وقيل لأعرابي: إليك فقال: إلَيَّ، فكأنه قيل له: تَنَحَّ، فقال: أتنحى.

وأما أسماء الأخبار فكقولك : شتان زيد وعمر أي : افترقا ، وهيهات ذلك ، أي: بَعُدَ، قال:

فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ العَقِيقُ وأهــله ... وَهَيْهاتَ خِــلٌّ بِالْعَقِيق نُواصلهُ[2]

- وفي "رويد" أربعة أوجه:

أن يكون اسماً للفعل وهو مبني في هذا الوجه فقط.

وأن يقع صفةً كقولك: ساروا سيراً رويداً.

وحالاً كقولك: جاؤوا رويداً.

ومصدراً بمعنى إرواد، مضافاً كقولك: رويد بكر.

---

(١) البيت لجرير، انظر ديوانه: ص ٤٥٨.

(٢) البيت لجرير، انظر ديوانه: ص ٤٧٩.

(٣) البيتان منسوبان لعجوز بالبادية بعثت بهما مع ركب قاصدين طلحة الطلحات، انظر أمالي ابن دريد، ص٧٤.

وتقول: بَلْهَ زيداً، أي: دعه، وبَلْهَ زيد، تجعله بمعنى الترك فتضيفه إلى المفعول، وهو كقولهم: ويحاً لــه في أنه مصدر لا يستعمل فعله، ولكونه مصدراً جاء فيه القلب نحو بهل زيد. ومعمولها لا يتقدم عليها لضعف عملها بالنيابة خلافاً للكوفيين، احتجوا بقوله تعالى: ﴿كِتَابَ اللهِ عَلَيْكُمْ﴾[1]. وقول الشاعر:

يــا أيها المائــحُ دَلْــوِي دُونَكا إنــي رأيت الناس يَحْمَدُونَكَــا

والجواب عن الآية أن "كتاباً" منصوب بفعلٍ مضمرٍ دل عليه قوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ﴾[2] أي: كتب عليكم كتاب الله، كما انتصب المصدر بفعلٍ مضمرٍ لدلالة الكلام عليه في قوله:

مــا إن يَمسُّ الأرض إلا جانب منه وَحَرْفُ السَّاق طَيَّ المَحْمَلِ[3]

وعن البيت أن "دلوي" مرفوع بالابتداء وما بعده خبره، كأنه نبهه على حصول دلوه عنده نفياً لغَفْلته، ويجوز نصبه بفعلٍ مضمرٍ أي: خذ دلوي.

فإن قلت: هذه الكلمات خارجة عن الأقسام الثابتة فإنها ليست أسماءً لأنها تدل على معنى وزمانه ويستقل كلاماً بانفرادها كأسماء الأوامر وليست بأفعالٍ لدخول التنوين واللام عليها في قولك: صَه وَمَه، والنَّجاءَكَ، وليست بحروفٍ بالدليلين منعت كونها غير أسماء، أما دلالتها على المعنى وزمانه، فعنه جوابان:

أحدهما: أنها تدل على لفظ وذلك اللفظ يدل على المعنى والزمان، والمنفي عن الأسماء دلالتها على المعنى والزمان من غير واسطة.

والثاني: أن الاسم لا يدل على الزمان من حيث الصيغة وهذه كذلك.

وأما استقلالها كلاماً فممنوع، وذلك لأنها تدل على الأفعال فحسب، ولكن الفعل لما لم يخل عن الفاعل انعقد الكلام فكما أن "اسكت" مفرد لفظاً، مركب تقديراً، فكذلك هذه ثم الدليل على اسميتها انطباق حد الاسم عليها ولحاق التنوين واللام ببعضها وانعقاد الكلام منها ومن اسمٍ في قولك: دونك زيداً.

---

(١) سورة النساء: آية ٢٤.

(٢) سورة النساء: آية ٢٣.

(٣) البيت لأبي كبير الهذلي، انظر شرح أشعار الهذليين ١٠٧٤/٣.

اسما الزمان والمكان

ما بني منهما من مجرد الثلاثي فإن كان عين مضارعه مفتوحًا أو مضموماً فهو على "مَفْعَلٍ"، بفتح العين، كالمذهب والمصدر إلا أحد عشر اسماً وهي: المنسك والمجزر والمنبت، والمطلع والمشرق والمغرب، والمفرق والمسقط، والمسكن، والمرفق، والمسجد.

وإن كان مكسوراً فـ "مفعل" بالكسر كالمجلس، إلا ما كان منه معتل الفاء أو اللام فإنهما من الأول مكسور العين كالموهب، ومن الثاني مفتوحها كالمأتي، وعن الفراء: مأوي الإبل.

ومن متشعبة الثلاثي وسائر الرباعي فعلى وزن مفعولها كالمدخل والمدحرج ولا يعملان لأنهما بمعنى الزمان والمكان المضافين إلى المصدر، وأما قول النابغة:

كأن مَجَرَّ الرَّامسَات ذُيُولَهَا عليها قَضِيمٌ نَمَّقَتْهُ الصَّوانعُ[(١)]

فتقديره "موضع جر الرامسات" فهو مصدر ميمي، ومثله قول ذي الرمة:

فَظَلَّتْ بِمَلْقَى واحفٍ جَرَعَ المِعَى قياماً يُفَالي مُصْلَخمّاً أميرُها[(٢)]

وقد يعملان وليس بمشهورٍ.

(١) انظر ديوانه، ص ٤٣.

(٢) انظر ديوانه، ص ٣١٠.

اسم الآلَة

وهي ما كان واسطةً في إيصال فعل الفاعل إلى المنفعل، وتجيء على "مفعل، ومفعلة، ومفعال" كالمقبض، والمِكْسَحَة[١] والمقراض، وما جاء منها مضموم العين كالمسعط والمنخل فقد قال سيبويه: لم يذهبوا بها مذهب الفعل، ولكنها جعلت أسماء لهذه الأوعية، ولا تعمل أصلاً لأنها بمعنى الوعاء المضاف إلى المصدر.

(١) المكسحة: المكنسة.

باب المنصوبات

وهي إما مفعول وهو الأصل، أو مشبه به، ولنبدأ بالمفاعيل.

المفعول المطلق

وهو المصدر سُمِّي بالمفعول المطلق؛ لأنه غير مقيد بحرف، ولأنه الذي فعله الفاعل، فهو مفعوله مطلقاً بخلاف أخواته في الوصفين، وبالمصدر لصدور الفعل عنه وبالحدث والحدثان لعدم ثباته، بخلاف الأعيان، وبالفعل؛ لأنه فعل الفاعل، وباسم المعنى؛ لدلالته على المعنى دون الذات، ولـــه تقسيمات:

الأول: أنه قد يكون مبهما كقولك: ضربت ضرباً، وفائدته توكيد الفعل، ولا يثنى ولا يجمع إذ ذاك لحصول الفائدة بالإفراد، إلا إذا اختلفت أصنافه كقوله تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا﴾[1] وقد يكون موقتاً إما عددا كضربت ضربةً وضربتين وثلاث ضربات، فإن الثلاث هاهنا في معنى المصدر، وإن لم يكنه لفظاً، وإما نوعاً كقولك ضربتُ ضرباً شديداً.

الثاني: قد يكون معرفاً إما باللام أو بالإضافة كقولك: سرت السير المعتاد، وسير زيد، أي: سيراً مثل سير زيد، فإنك لا تحدث فعل غيرك بل مثله، وقد يكون نكرة كقولك: مشيت مشياً.

الثالث: قد يكون للتأكيد، وقد يكون لبيان النوع، وقد يكون لعدد المرات.

الرابع: المنصوب على المصدرية قد يكون مصدراً للفعل كما ذكر وقد لا يكون، ولكنه في معناه، وهو إما أن يكون مصدراً أو لا يكون، والمصدر منه ما يلاقي الفعل في الاشتقاق كقوله تعالى: ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً﴾[2]، ومنه ما لا يلاقيه كقوله: "حَبَسْتُهُ مَنْعاً"، وغير المصدر إما أن يكون نوعه كقوله: رجع القهقرى، أو آلته كقولك: ضربته سوطاً أي: ضربته ضرباً بالسوط.

---

(١) سورة الأحزاب: آية ١٠.

(٢) سورة المزمل: آية ٨.

الخامس: منها ما هو منصوب بفعل مظهر وقد مر، ومنها ما هو منصوب بفعل مضمر وذلك ثلاثة أصناف: منصوب بفعل جائز الإضمار، وبفعل واجب الإضمار،و بفعل لا من لفظه، وثلاثتها قد تكون دعاء وقد لا تكون، مثال الأول قولك للقادم: خير مقدم، وللمقرمط[1] في عداته "مواعيد عرقوب" ويجوز فيه الرفع بإضمار"قدومك" و"مواعيدك".

مثال الثاني: سقياً ورعياً وخيبةً وجدعاً وحمداً وشكراً، وإنما وجب إضمار أفعالها لتقررها في الأذهان بكثرة الاستعمال ، وقد يرفع أي : سقي لك ، وخيبة لـــه، وكذا البواقي.

ومنه: ما أنت إلا سيراً سيراً، أي: تسير سيراً بعد سير، وجب إضماره لقيام أحد المصدرين مقامه، ويقرب منه: ما أنت إلا سير البريد وإلا شرب الإبل، ومنه قولـــه تعالي: ﴿فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾[2] ومنه قولهم: "مررت به فإذا لـــه صَوْتٌ صَوْتَ الحمار" ومن هذا الصنف ما يكون توكيداً إما لنفسه أي: لجملة أفادت معني هذا المصدر كقوله تعالي: ﴿وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنْعَ اللَّهِ﴾[3]، أو لغيره، أي: لجملة لم تفد معناه كقولك: هذا عبد الله حقا، ومنه ما يكون مثنى كقولك: لبيك وسعديك، ومنه ما لا يتصرف أي: لا يرفع ولا يجر كقولهم: سبحان الله وعمرك الله.

مثال الثالث: دفراً وبهراً أي أنتن دفراً، وتعس بهراً، وويله وويبه أي فضح فضيحته أو عذاب عذابه، وقد أجري غير المصدر مجراه ونصب بالمضمر فمنها جواهر كقولهم: "تربًا وجندلاً" أي تربت ترباً وجندلت جندلاً، ومنها صفاة كقولهم: هنيئاً لك أي هنؤ لك هناءةً".

السادس: قد يكون مظهراً وقد مر، ومضمراً كقولك: عبد الله أظنه منطلق أي أظن ظني منطلق، فإن الضمير لو كان مفعولاً به لكان الفعل مُلغىً ومعملاً، هذا خُلف، وجميع الأفعال تعمل في أنواع المصدر لاقتضائه إياها.

---

(١) المقرمط: الذى يعد كثيرا ويخلف في عداته.

(٢) سورة محمد: آية ٤.

(٣) سورة النمل: آية ٨٨.

باب المفعول به

وهو الذي وقع عليه فعل الفاعل، وهو الفارق بين الفعل المتعدي أي: الذي يوجده الفاعل في غيره، وبين اللازم الذي لا يوجده الفاعل في غيره، والمتعدي ثلاثة أقسام:

متعدٍّ إلى مفعولٍ واحدٍ، وإلى مفعولين، وإلى ثلاثة.

القسم الأول: كقولك: قرأت الكتاب، وهو قد يكون علاجاً، أي: فعل الجوارح، وغير علاجٍ أي فعل القلب، كقولك: كسرت، وفهمت، ويدخل في الأول أفعال الحواس الخمس نحو: رأيته وشممته وذقته ولمسته وسمعته، إلا أن سمعت قد يتعدى إلى مفعولين ثانيهما يجب أن يكون مسموعاً، كقولك: سمعت زيداً يقول كذا، ولا تقول سمعت زيداً يشرب، وإن قصرته على مفعولٍ واحدٍ فالمسموع ، أما قوله تعالى: ﴿هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ﴾[1]، فتقديره: هل يسمعون دعاءكم كما جاء مصرحاً في قوله تعالى: ﴿إِن تَدْعُوهُمْ لاَ يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ﴾[2].

وإذا تعدى الفعل بحرفٍ فلك أن تحذف الحرف وتُعدِّي الفعل بنفسه كقولهم: دخلتُ البيتَ، وأصله إلى البيت، يدل على لزوم "دخلت" أن مصدره دخول، فإن "فُعُولاً" للمصادر اللازمة، وإن نقيضه "خرجت" ونظيره "غرتُ"، قال تعالى: ﴿وَلاَ تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ﴾[3]، فحذف "عَلَى" وقال الشاعر:

كأنه واضحُ الأقْرَاب في لَقَحٍ … اسْمَى بِهِنَّ وَعَزَّتْهُ الأناصيلُ[4]

أي: عزت عليه، وقد يزاد حرف الجر على مفعول المتعدي كقولهم: "قرأت بالسورة، وألقى بيده قال تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ اللهَ يَرَى﴾[5] وفي أخرى: ﴿وَيَعْلَمُونَ

---

(١) سورة الشعراء: آية ٧٢.

(٢) سورة فاطر: آية ١٤.

(٣) سورة البقرة: آية ٢٣٥.

(٤) البيت للأخطل، انظر ديوانه: ص ٥٨.

(٥) سورة العلق آية ١٤.

﴿أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ﴾[١].

وينتصب بعاملٍ مضمرٍ جائز الإضمار وواجبه، فمن الأول قولك لمن قطع حديثه: حديثك أي: هات، وعند تكبير المستهلين: الهلال والله، أي: أبصروا ولمن يريد مكة: مكة ورب الكعبة، أي: تقصد، وقولهم: كاليوم رجلاً أي: لم أر رجلاً مثل رجلٍ أراه اليوم، فقدم الصفة على المفعول وحذف المضاف إليه اعتماداً على صفته ثم حذف الفعل اعتماداً على الظرف وأدخل الكاف عليه وهو منصوب على الحال لكونه صفةً مقدمةً قال أوسٌ:

حَتَّى إذا الكلابُ قال لها كاليوم مَطْلُوباً ولا طَلَبَا[٢]

ويقول العرب: "اللهم ضبعاً وذئباً " فإذ سُئِلُوا: ما تَعْنُون؟ قالوا: أي: اجمع فيها، واختلفوا في أنه دعاء للغنم أو عليها.

ومن الثاني: المنصوب على التحذير في قولهم: إياك والأسد، أي: اتَّق نفسك أن تتعرض للأسد والأسد أن يهلكك، ولزوم الإضمار لتعلق القلب بالتنبيه على النفس والأسد، فإن التحذير لازم إذن، ومنه قوله تعالى: ﴿انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ﴾[٣] أي: وأتوا خيراً، فإن النهي عن الشيء أمر بضده، ومنه قولهم: الأسد الأسد، لقيام أحد الاسمين مقامه. ومنه المنصوب بشريطة التفسير وقد مضى، ومنه المنادى وسيأتي إن شاء الله تعالى.

وحذف المفعول به كثير وهو على نوعين:

- ما يراد تقديراً كقوله تعالى: ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾[٤] فحذف الراجع إلى الموصول.

وما لا يراد، فكأنه من جنس الأفعال اللازمة كقوله تعالى: ﴿وَأَصْلِحْ لِي فِي

---

(١) سورة النور: آية ٢٥.

(٢) البيت لأوس بن حجر، انظر ديوانه: ص ٣.

(٣) سورة النساء: آية ١٧١.

(٤) سورة يس: آية ٣٥.

ذُرِّيَّتِي﴾(١) وقول ذي الرُّمَّة:

وإن تَعْتَذر بالمَحْل من ذي ضُرُوعها إلى الضَّيْف يجرح في عَرَاقيبها نَصْلي(٢)

القسم الثاني منه: أفعال القلوب، وقد مر، وأفعال العلاج المتعدية بالهمزة عن الواحد إلى اثنين كقولك: أعطيت زيداً درهماً، قال:

قــد أُوبيتْ كُلَّ ماءٍ فهي صادية مهما تُصِبْ أُفُقــاً من بارقٍ تَشِمِ(٣)

وكذا ما عُدِّي بالجار ثم حذف ونصب المفعول كقوله تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً﴾(٤) أي من قومه، وكقوله تعالى: ﴿افْعَلْ مَا تُؤْمَرُ﴾(٥)، إذا جعل "ما" موصولةً، فإن الأصل تؤمر به، ثم تؤمره ثم حذف الراجع إلى الموصول، وإن جعلت مصدريةً كقوله:

يَسُرُّ المــرء مــا ذهب الليالي وكــان ذهابُهُنَّ لَــهُ ذهــابــا(٦)

فهو على تأويل مصدرٍ مضاف إلى المفعول أي: أفعل أمرك، فلا احتجاج.

القسم الثالث: وهو على ثلاثة أضرب:

منقول عن المتعدي إلى مفعولين بالهمزة، وهو أعلمت وأريت، والأخفش يجيز "أظننت"، وأزعمت، وأخلت وأحسبت، والمازني يأباهُ، ويجب أن يكون الثاني والثالث في هذا القسم شيئاً واحداً، فإنهما مفعولا "علمتُ" فلا يجوز "أعلم الله زيداً عمراً خالداً"، إلا إذا كانا اسمين لمسمىً واحدٍ أو أردت أنه يَسُدُّ مَسَدَّهُ، وتقول: أعلم الله زيداً هذا قائماً العلم اليقين إعلاماً، فنصب "العلم" بفعلٍ مضمر؛ لأن "أعلم" استوفى مصدره فلا ينصب آخر.

ومتعدٍّ إلى واحدٍ جرى مجرى "أَعْلَمْتُ" لإفادة معناه وهو خمسة:

---

(١) سورة الأحقاف: آية ١٥.

(٢) انظر ديوانه: ١/١٥٦.

(٣) البيت لساعدة بن جؤية الهذلي، انظر شرح أشعار الهذليين ٣/١٢٨.

(٤) سورة الأعراف: آية ١٥٥.

(٥) سورة الصافات: آية ١٠٢.

(٦) البيت لا يعرف قائله، انظر شرح المفصل ١/٩٧.

أَنْبَأْتُ، وَنَبَّأْتُ، وأَخْبَرْتُ، وَخَبَّرْتُ، وَحَدَّثْتُ.

ومتعدٍّ إلى مفعولين وظرفٍ جُعِل مفعولاً به مجازاً كقولهم: أعطيت عبد الله ثوباً اليوم، وعن السيرافي: أنه ظرفٌ، والله أعلم.

باب المفعول فيه

وهو ظرفا الزمان والمكان، وينقسمان إلى مبهم، أي: الذي لم يتعين حده نحو الحين والجهات الست، والحين يقع على الزمان القليل والكثير، فمن الأول قوله:

تنـــاذرها الرّاقونَ من سُوء سمِّهَا   يُطلّقُــهُ حينـــاً وحينـــاً يُراجعُ[١]

ونقل أنه يطلق على أربعين سنة، وإلى موقّت، أي: الذي تعين حَدُّه كالليلة والدار، وإلى معرفة كالوقت والمسجد وإلى نكرة كَوقت ومسجد، وإلى مستعمل اسماً وظرفاً أي: الذي لم تلزمه الظرفية، وهي تضمن معنى "في" بل قد ينصب من غير ظرفية ويرفع ويجر كقولك: إن يومك يوم خير كل يوم، قال:

فغدت كلا الفَرْجَيْنِ تَحْسبَ أنهُ   مَوْلَـى المَخافَـةِ خَلْفُهَا وَأَمَامُهَا[٢]

وكذا اليمين في بعض الوجوه في قوله:

صَدَدْتَ الكَأسَ عَنَّا أُمَّ عَمروٍ   وكـــان الكـــأسُ مجراها اليَمينَا[٣]

فإنه يحتمل أن يكون الكأس اسماً ومجراها مصدراً مبتدأ، واليمين ظرفاً خبره، وأن يكون المجرى مصدراً بدلاً واليمين مضافاً إليه أُعرب بإعراب المضاف، أي: كان الكأس جري اليمين، وأن لا تقدر المضاف بل تنصبها بالخبرية وتجعلها نفس الجري مجازاً كقوله:

تَرْتَعُ ما غَفَلَتْ حَتّى إذا ادَّكَرَتْ   فـــإنَّمَا هـــيَ إِقْبَـــالٌ وإِدْبَـــارُ[٤]

وأن تنصبها على الظرفية وتجعلها خبراً لـــ "كان"، أي: كان جرى الكأس واقعاً في اليمين، وأن يكون المجرى مكاناً واليمين منصوباً لكونها خبر كان، أي: كان موضع جري الكأس اليمين.

وإلى "مُسْتَعْمَلٌ" ظرفاً لا غير، كقولهم: سرنا ذات يوم، وسَحَرَ وعشية إذا

---

(١) البيت للنابغة الذبياني، انظر ديوانه: ص ٤٧.

(٢) البيت للبيد، انظر ديوانه: ص ١٧٣.

(٣) البيت للبيد، انظر ديوانه: ص ١٧٣.

(٤) البيت للخنساء، انظر ديوانها: ٤٨.

أردت سَحَرَ وعشية يومك، ومنه عند وسوى، وصفة الأحيان تختار أن تلزم الظرفية كقولهم: سير عليه طويلاً أي: زماناً طويلاً، لأنك لو رفعت أضمرت الفاعل، وإن نصبت حذفت المفعول، والثاني أولى، لأن حذف الفضلة أولى من إضمار العمدة، وقد ينصب المصدر على الظرفية مجازاً فيقال: كان ذلك صلاة العصر وخفوق النجم، قال الله تعالى: ﴿وَإِدْبَارَ النُّجُومِ﴾[1]، وقد يخلع الظرف عن الظرفية ويكسى معنى المفعول به وذلك في موضعين:

أحدهما: أن يضمر ولم يؤت فيه بـــ "في" وحق الضمير الظرف أن يكون معه "في"، فإن الإضمار يُردُّ الأشياء إلى أصولها، ولهذا لم يدخل على الضمير المقسم به إلا الباء، وستجدُ لهذا فضل بيان، فإذا لم يؤت بـــ "في" وقيل: الذي سرته يوم الجمعة فقد جعل مفعولاً به كقوله:

وَيَوْمٍ شَهِدْنَـــاهُ سُلَيْماً وَعَامِراً ... قليلٍ سوى الطَّعْنِ النِّهَالِ نَوَافِلُه[2]

وقولـــه:

تَرَوَّحي أَجْـدَرَ أن تَقيلـــي ... غـداً بجنْـبي بـاردٍ ظليــــل[3]

أي: تروحي فأت مكاناً أجدر أن تقيلي فيه، ثم حذف "في" فصار تقيليه، فجعل مفعولاً به ثم حذف الضمير.

وثانيهما: إذا أضيف إليه كقوله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾[4].

وكقولـــه:

يـــا ســـارِقَ اللَّيلة أهل الدَّار[5]

وكقولـــه:

رُبَّ ابن عَمٍّ لسُلَيْمَى مُشْمَعِلّ ... طَبَّاخِ ساعات الكَرَى زَادَ الكَسِلْ[6]

---

(١) سورة الطور: آية ٤٩.

(٢) البيت منسوب لرجل من بني عامر، انظر شرح المفصل ٤٦/٢.

(٣) البيتان لأحيحة بن الجلاح، انظر المقتصد: ص ٦٤٩.

(٤) سورة سبأ: آية ٣٣.

(٥) البيت لا يعرف قائله، انظر شرح المفصل ٤٥/٢.

(٦) البيت للشماخ، انظر ديوان الشماخ، ص ٣٥٣.

فإن معنى "في" مانع عن الإضافة كلفظها، ويشمل بمعنى اللام ومعنى "من"؛ فإن الإضافة متحققة معهما، وقد ينتصب بعاملٍ مضمرٍ كقولك في جواب من يقول: متى سرت؟: يوم الجمعة، ويضمر عامله على شريطة التفسير كالمفعول به: تقول: اليوم سرت فيه، والفعل الواقع في الظرف قد يستوعب جميع أجزائه، فمن الزمان قولك: صمت اليوم، ومن المكان سرت فرسخاً، وقد يقع في بعض أجزائه كقولك: قدمت اليوم، وجلست عندك. فما يصلح أن يقال في جواب "كم" لا يكون إلا مستغرقاً؛ لأنه يبين الأعداد المتصفة بالظرفية كقولك في جواب القائل: كم سرت؟، ثلاثين يوماً، فإن عرفته فلا بأس؛ لأن التعريف لا يضاد التعديد، والذي يصلح في جواب "متى" فلا يكون إلا موقتاً؛ لأن الغرض تعيين الزمان، يقال لك: متى جئت؟ فتقول: يوم الجمعة.

والفصول الأربعة صالحة لجواب "كم" و "متى" من حيث إنها معدودة وموقتة.

واعلم أن جميع الأفعال ينصب مُبْهَم الزمان ومؤقتة وينصب من المكان المبهم فقط، فأما مؤقته فيعمل فيه بواسطة الحرف، كقولك: دخلت في المسجد، وذلك لأن اقتضاء الفعل للزمان أقوى من اقتضائه للمكان، لأن دلالته على الزمان لفظية نشأت من الصيغة.

كما أن دلالته على المصدر لفظية، فكما أن الفعل ينصب جميع أقسام المصدر فكذلك ينصب جميع أقسام الزمان.

وعلى المكان معنوية التزامية، فإن قلت: لو أعمل في مؤقت المكان لظهر الفرق أيضاً.

قلت: الفعل يقتضي مكاناً غير معينٍ فلهذا عمل في المبهم دون المؤقت، قالوا: إنما لا ينصب الفعل اللازم محدود المكان؛ لأنها شابهت الأشخاص بالتحديد والتعين، فكما أنه لا يعمل في الأشخاص النصب بل يتعدى بواسطة حرف فكذا المكان المحدد، وقد يحذف حرف الجر عن نحو هذه الأمكنة اتساعاً فينصبها الفعل كقوله: "أن تقيليه" وكقولـــه:

لَـدْنٌ يَهـزُّ الكَفُّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ فيـه كما عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ(١)

أي: في الطريق.

وقال:

ولأبْغِيَنَّكُـمُ قَنـاً وعُـوَارِضاً ولأُقْبِلـنَّ الخَيْـل لابَـةَ ضَرْغَدِ(٢)

أي بقناً، وبعوارض، ويقرب من هذا قولهم: "خَطَّانِ جَنَابَتي أنفها" يعني الخَطَّين المُكْتَنفين أنف الظبية، وكذا زيد مني معقد الإزار أي قريب مِنِّي، قال:

قَـد كان مِنِّي حَيْثُ تُعْكَى الأُزْرَةُ(٣)

قال أبو عمر: الإزارُ هاهنا كناية عن المرأة، أي: قربه مِنِّي كَقُرْبِهَا مِنّي، قال:

الا أبلـغ أبـا حَفْصٍ رَسُولاً فِـدىً لك من أخـي ثقة إِزَارِي(٤)

وهو مني مَنَاط الثُّرَيَّا أي: بعيد، وإجراء مثل هذه الأسماء المخصوصة مجرى الظرف يقتصر فيه على السماع.

(١) البيت لساعدة بن جؤية الهذلي.

(٢) البيت لعامر بن الطفيل، انظر ديوانه، ص ٥٥، والكتاب ٨٢/١.

(٣) البيت لحصين بن بكر الربعي، انظر اللسان ١٨/٤.

(٤) البيت لأبي المنهال الأشجعي، انظر اللسان: ١٧/٤.

باب المفعول له

وهو غَرض الإقدام على الفعل كقولك: جئتُك إكراماً، ولذلك صلح في جواب: "لِمَهْ"؟ وقولهم: قعد فلان عن الحرب جبناً، أي: حذر الموت، وسموه جبناً تقبيحاً لفعلَه.

وسماه العلامة: "علَّة الإقدام" فراراً من الإشكال، فيقال لــه: ليس علَّةً فاعليَّةً ولا صُوريةً ولا ماديةً، فتعين كونه علَّةً غائيَّةً، وهو المسمى بالغرض، ولانتصابه ثلاث شرائط:

- أن يكون مصدراً، وفعلاً لفاعل الفعل المُعلَّل، ومقارناً لــه في الوجود، أي: لا يكون متقدماً عليه. أما الأول فلأن الأغراض منحصرة في المعاني.

وأما الثاني: فلأن غرض الفاعل واقع من الفاعل لا محالة.

وأما الثالث: فلأن المراد من إيقاع الفعل تحصيل ذلك الغرض فيستحيل تقدمه على الفعل، قال الشيخ عبد القاهر: "الفعل إنما ينصب المفعول لــه إذا كان مُشتملاً عليه كاشتمال الضرب على التأديب ليكون لــه دلالة عليه، يريد كونه قسماً من مصدر الفعل فعلى هذا يكون مصدراً؛ لأن قسم المصدر مصدر، وفعلاً لفاعل الفعل، لأنه من جملة ما صدر منه.

والشرط الثالث: وجوبه ظاهر، وإذا فقد شيء منها فاللام كقولك: جئتك للذهب، ولإكرامك الزائر. ولمخاصميّ زيداً أمس، وقد يكون نكرةً ومعرفةً خلافاً للجرمي، وقد جمعهما العجاج في قوله:

يَرْكَــبُ كُــلَّ عَاقِــرٍ جُمْهُــور
مَخَــافَــةً وَزَعَــلَ المَحْبُــور
والْهَوْلَ مِــن تَهَــوُّلِ الهُبُورِ[1]

---

(١) الأبيات للعجاج، انظر ديوان العجاج، ص ٢٣٠.

باب المفعول معه

هو المنصوب بعد الواو التي بمعنى "مع" والعامل فيه فعل أو معناه بواسطة الواو.

فمن الأول قولهم: ما صنعت وأباك، وما زلت أسير والنيل، وجاء البرد والطيالسة، واستوى الماء والخشبة، وقول الشاعر:

فَـآلَيْتُ لا أَنْفَكُّ أَحْذُو قَصِدَةً   تكون وإيـاهـا بهـا مثلاً بعْدي(١)

وقولـه تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾(٢) فإن الواو ليست عاطفةً، فإنك لا تقول: أجمعت الشركاء، ومنهم من جعلها عاطفةً وأضمر ناصباً للشركاء لدلالة الظاهر أي وأجمعوا، كما قال:

يـالـيْتَ زوجـك قد غـدَا   مُتَقَلِّـداً سَيْفـاً وَرُمْحَـا(٣)

أي وحاملاً رُمحا، ومن الثاني قولهم: "ما شأنك وعمراً" أي: ما تصنع، وحسبك وزيداً أي: كفاك، قال:

إذا كانت الهيجاءُ وانْشَقَّتِ الْعَصَا   فَحَسْبُكَ والضَّحَاكَ سَيْفٌ مُهَنَّدُ(٤)

قاعدة: المصير إلى المنصوب بمعنى "مع" واجب متى أُريد العطف ثم تعذر كقولك: ما شأنك وزيداً، فإن العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار لا يجوز ويقرب منه قولك: ما صنعت وأباك، فإن العطف على الضمير "صنعت" متعذر لأنه متصل مرفوع غير مؤكد، وإذا لم يتعذر العطف فلا يخلو إما أن يستلزم قبحاً ما أو لا، فإن استلزم جاز الأمران والنصب أحسن كقولك: ما شأن قيسٍ والبُرَّ يسرقه؛ لأن العطف يوهم أن المنكر عليه كلا الشيئين القيس والبُرّ، وإن لم يستلزم فالعطف

(١) لأبي ذؤيب الهذلي، انظر شرح أشعار الهذليين ٢١٩/١.

(٢) سورة يونس: آية ٧١.

(٣) البيت لعبد الله بن الزبعرى، انظر شرح الإيضاح ٦٦٢/١.

(٤) البيت منسوب لجرير وهو غير موجود في ديوانه، انظر ذيل الأمالي ١٤٠، وابن يعيش ٥١/٢.

كقولك: خرج زيد وعمرو، وفي مثل قولهم: "ما أنت وقصعة من ثريدٍ" الرفع لأنه لا فعل، وبعضهم ينصب على تأويل: ما كنت أو تكون.

وهذا الباب قياس عند بعضهم لكثرة صوره، ومقصور على السماع عند آخرين لنقصان اطراده بالإضافة إلى سائر المفاعيل، والله أعلم.

باب الحال

هي بيان هيئة الفاعل أو المفعول به زمان الفاعلية أو المفعولية كقولك: لقيته راكباً، وقد تكون منهما معاً إما جمعاً أو تفريقاً، قال عنترة:

متى ما تَلْقَني فَرْدَيْن تَرْجُفْ   رَوَانِفُ أَلْيَتَيْكَ وتُسْتَطَارَا[١]

وتقول: لقيته مصعداً ومنحدراً، وشبهها بمطلق المفعول من حيث كونها فضلة للكلام، ولها بالظرف شبه خاص من حيث إنها مفعول فيها، وعاملها إما لفظي وهو الفعل والمشتقات ويسمى متصرفاً، أو معنوي، أي: معنى الفعل ويدعى غير متصرف، كقوله تعالى: ﴿هَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾[٢] أي: أُشير إليه، وأُنَبِّهُ عليه، وقوله تعالى: ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ﴾[٣] أي: أستفهم عنهم، وقولك: فيها زيد مقيماً، أي حصل، وكذا: "ليت ولعل وكأن" فالمتصرف يعمل فيها متقدماً ومتأخراً لقوته، وغير المتصرف لا يعمل إلا متقدماً فقط لضعفه. قال الفارسي: "إنما عمل فيها معنى الفعل متقدما لمشابهتها الظرف، ولم يعمل متأخراً كما عمل الظرف في قولهم: "أكل يومٍ لك ثوب" لكونها مفعولاً صحيحاً أي: لم يتضمن معنى "في" حقيقةً، وإذا كان عمل الفعل يضعف بالتأخير بدليل جواز: "زيد ضربت"، وامتناع: "ضربت زيد" فضعف معناه أولى.

ثم الحال إنما عمل فيها المعنى؛ لشبه الظرف، والمشابهة لا تقتضي اتحاد الحكم بين المتشابهين من كل الوجوه، اعتبر بمشابهة غير المنصرف الفعل.

والحال تشبه التمييز أيضاً من حيث إنها تخصص هيئةً من الهيئات المحتملة عند ملابسة الفعل، وحقها التنكير، وحق ذي الحال التعريف، لأنه لو لم يكونا كذلك لكانا إما نكرتين أو معرفتين، أو ذو الحال نكرةً والحال معرفةً، والأول والثاني محالان؛ لأنهما حينئذٍ موصوف وصفة فلا يحتاج إلى تغير الإعراب لتصير حالاً،

---

(١) البيت لعنترة، انظر ديوانه: ص ٢٣٤.

(٢) سورة هود: آية ٧٢.

(٣) سورة المدثر: آية ٤٩.

والثالث محال؛ لأن ذا الحال مخبر عنه، والحال خبره ويستحق المخبر عنه التعريف والخبر التنكير، لا بالعكس لما ذكر في باب الابتداء، ولو علل بهذا ابتداءً لاستقام التعليل، وقيل: يجب أن يكون الحال نكرةً مشابهةً للتمييز ويلزم منه تعريف ذي الحال وإلا لكانا موصوفاً وصفةً، وقولهم: "أرسلها العراك"[١] و"رجع عوده على بدئه"[٢] وطلبته جهدك وطاقتك، مصادر أُقيمت مقام أفعالها التي هي أحوال لدلالتها على الأفعال بالحروف.

ولذلك لم يجز إقامة الضمير مقام الحال لفقدان حروف المصدر فيه، و لم يسغ: مُرُورِي بزيدٍ حسن وهو بعمروٍ قبيح؛ لأن الجار لا يتعلق بضمير المصدر لما ذكر، أو مصادر معرفة أوقعت مواقع النكرة كإيقاعهم: "فَاهُ إلى فِي" موضع شفاهاً.

فإن سألت: إذا كان التقدير: طلبته تجتهد جهداً، فلماذا اتصل الضمير بالمصدر؟

أجبت: تشوفاً إلى بيان أن الحال من المخاطب، وإذا كان الفعل ظاهراً فضميره يدل على هذا المعنى، فلا يحتاج إلى ضميرٍ يصحب المصدر. نعم إذا تقدمت الحال على ذي الحال جاز تنكيره كقولك: جاء راكباً رجل؛ لأنها لا تصلح للوصفية حينئذ، وحال المجرور لا يتقدم عليه عند البصريين بالاستقراء؛ لأنها تابعة لـه. والمتبوع لا يتقدم على الجار فالتابع أولى، وجوزه الكوفيون قياساً.

فصل

وقد يقع المصدر حالاً بمعنى الفاعل مَرَّةً والمفعول أخرى، لأنهم ممن يطلقون المصدر عليهما في قولك: رجل عدل، وهذا خلق الله، فمن الأول قولهم: لقيته فجاءةً وعياناً أي مفاجئاً ومعايناً.

ومن الثاني: قتلته صبراً أي مصبوراً بمعنى المحبوس، وليس عند سيبويه بقياسٍ، وأنكر "أتانا رُجْلَةً وسرعةً"، وأجازه المُبرد في كل مصدرٍ هو نوع مصدر الفعل،

---

(١) هذا القول عبارة من بيت للبيد بن ربيعة حيث يقول:

فأرسلها العراك و لم يذدها   و لم يشفق على نغص الدخال

(٢) يقال: رجع عوده على بدئه، إذا رجع في الطريق الذي جاء منه. انظر اللسان ١/٢٨.

كالسرعة من الإتيان، والاسم غير الصفة، والمصدر قد يقع حالاً كقولهم: هذا بسراً أطيب منه تمراً، وكلمته فاه إلى فيَّ، أي إذا كان بسراً وتمراً و"كان" هذه تامة، وجاعلاً فاهُ.

فصل

والحال منها منتقلة، وقد مرت، ومنها لازمة مؤكدة وهي التي تؤكد خبراً يدل بالالتزام على تلك الحال كقولك: زيد أبوك عطوفاً ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾(١)، وخصصها العلامة بأن ترد عقيب الجملة الاسمية، والفارسي يجوز تعقيبها الفعلية أيضاً مستدلاً بقولـــه تعالى: ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾(٢)، ورد عليه صدر الأفاضل: "بأن المؤكدة في الحقيقة خبر مازال، فلا يسوغ أن يكون التقدير: ثم وليتم ما زلتم مدبرين، والعامل فيها أثبته وأحقه مضمراً".

فصل

قال الشيخ عبد القاهر -رحمه الله-: كل جملةٍ وقعت حالاً ثم امتنعت من الواو فلأنك جعلتها مع الكلام المتقدم خبراً واحداً، وما صحبها الواو فلإرادتك ضرباً من الاستئناف، تفسير هذا أنك إذا قلت: جاءني زيد يسرع، فكأنك قلت: جاءني مسرعاً، فأثبت مجيئاً متصفاً بالسرعة وإذا قلت: جاءني وغلامه يسعى بين يديه، فكأنك أخبرت عن زيد بالمجيء ثم بخبرٍ آخر، والأول إنما لا يحتاج إلى الواو لارتباطه بالأول، والثاني إنما يحتاج إليها لكونها مستأنفةً منقطعةً فتحتاج إلى رابطة أعتبر بجواب الشرط حيث يكون جملةً ابتدائيةً كيف يجاء بالفاء؟ وإذا كان فعلاً كيف يستغني عنها؟ ويظهر من هذا أنك إذا قلت: جاءني زيد هو راكب، فالواو واجب، لأنك قد ابتدأت بكلامٍ آخر، وإذا قلت: جاءني يمشي، لا يحتاج إليها، لأنه بمنـــزلة اسم الفاعل لفظاً ومعنىً، فكأنك قلت: جاءني ماشياً، وإذا كان منفياً فوجهان:

أما الاحتياج فلبعده عن الصفة بدخول زائدٍ عليها فجبر بالرابط.

---

(١) سورة البقرة: آية ٩١.

(٢) سورة التوبة: آية ٣٥.

وأما عدمه؛ فلأن لحرف النفي امتزاجاً بالمضارع خلا عنه غيرها فإنك تقول: إن تضربني لا أضربك فتجزمه مع "لاِ" بخلاف حرفٍ آخر.

وأما الماضي فمن حيث يقع موقع المضارع جاز أن يخلو عن الواو ومن حيث مخالفته للصفة لم يجُزْ.

فقد تمحض من الكلام المنساق أن الجملة إذا وقعت حالاً، فإن كانت اسمية صحبها الواو، وقولهم: "كلمته فوه إلى فيّ" شاذ، وإن كانت فعليةً فإن كان مضارعاً مُثْبَتاً فبغير واو، وإن كان منفياً أو ماضياً فوجهان، ويجب الضمير فيها مع الفعل المضارع مطلقاً، لشبه اسم الفاعل، وكذلك مع غيرها إذا لم تخلفه الواو للربط، وإلا فالجواز.

وقد ينتصب الحال بعاملٍ مضمرٍ كقولهم للمرتحل: راشداً مهدياً، أي: ارتحلت، وللقادم مأجوراً مبروراً، أي: قدمت، وللراجع إلى أهله: سالمين إلى سالمين، أي: رجعتم سالمين إلى أهالٍ سالمين.

باب التمييز

التمييز هو رفع الإبهام عن جملة أو مفرد بالنص على أحد محتملاته، كقولك: طاب زيد نفساً، وعندي راقود[١] خلاً، ففي الأول الإبهام لم يحصل في شيء من جزأي الجملة بل حصل من نسبة الطيب إلى زيد، فإنه لا يعلم أنها إلى أي شيء منه.

وأما في الثاني: فالإبهام في الرَّاقود، وهو مفرد. والمميزُ ينتصب عن مفرد تامٍّ، وتمامه بأحد أمورٍ أربعة: التنوين، ونون التثنية، ونون الجمع، والإضافة، كقولك: عندي رطل زيتاً، ومنوانِ سمناً، وعشرون درهماً، وملء الإناء عَسَلاً.

والمراد من التمام كونه على حالٍ لا يضاف معها، والكمالُ منه زائل كالذي بالتنوين ونون التثنية، ومنه لازم كالذي بالباقيين، فإنك تقول: رطل زيتٍ ومنوا سمنٍ، ولا تقول: عشرو درهمٍ، وملء عسلٍ.

وتمييز المفرد أكثره فيما كان مقداراً، كيلاً، أو وزناً، أو مساحةً أو عدداً، أو مقياساً، كقفيزين، ومنوين، وموضع كفٍ، وعشرين، وملؤه، ومن الأقل: لله درُّهُ فارساً، وحسبك به ناصراً، وسيبويه لم يجوز تقدم المميز على عامله؛ لأنه في الحقيقة فاعل، وأجازه الأخفش، ونسب إلى المازني، فما كان العامل متصرفاً تشبيهاً بالحال وأنشد:

أتــهجر سلمى بالفراق حبيبها ... ومــا كــاد نَفْساً بالفراق تطيب[٢]

قال أبو إسحاق: الرواية: وما كاد نفسي.

واعلم أن المميز في الحقيقة موصوف بما انتصب عنه، وكأن الأصل: عندي زيت رطل، وطاب نفس زيد، لأن الفعل في الحقيقة صفة للفاعل، وسبب التغيير قصد المبالغة بالإبهام ثم بالرفع ومشابهة المميز المفعول بأن الآتي بعد تمام التنوين ونوني التثنية والجمع كمفعول اسم الفاعل المنون والمثنى والمجموع، وبعد الإضافة كمفعول المصدر المضاف، والآتي بعد الجملة فمشابهته مفعول الفعل ظاهرة.

---

(١) الراقود: إنـاء من خزف، مُقَيَّر، طويل الأسفل كهيئة الإدبة، وهو معرب، انظر اللسان ١٨٣/٣.

(٢) البيت للمخبل السعدي، انظر المقتضب ٣٧/٣.

والمميز مفرد نكرة؛ لأنه لبيان الجنس، وهو حاصل من غير تعريف وتثنية وجمع، وقول جرير:

يصرعنَ ذا اللُّبِّ حتى لا حراك به وَهُنَّ أضْعَفُ خَلْق الله أرْكانــا[١]

وقول آخر:

هَيفَــاءُ مُقْبلــةً، عَجْزاءُ مُدبرةً مَحْطُوطــةٌ جُدِلَتْ شَنْبَاءُ أَنْيَابــا[٢]

شاذ.

(١) انظر ديوانه، ص ٥٩٥.

(٢) البيت لأبي زبيد الطائي، انظر ديوانه ٣٦.

باب في تمييز الأعداد

اعلم أن العدد وصف للمعدود ومقدار لــه، كالوزن للموزون، والذرع للمذروع، فكما لا يتم ذكر الوزن والذرع بدون ذكر جنس الموزون والمذروع فكذلك لا يتم ذكر العدد دون ذكر جنس المعدود، فإذا قلت: رأيت ثلاثة بقي ذهن السامع متشوفاً إلى جنس تلك الثلاثة لكونها محتملةً لكل جنسٍ حتى تقول: ثلاثة رجالٍ أو غيرها فيتم علمه بتمييز الجنس، فقد ظهر أن هذا الباب يلتحف[1] على البحثَ في العدد وأحواله، وجنس المعدود الذي هو المميز وأحواله.

فلنبحث أولاً في العدد وأحواله وجنس المعدود الذي هو المميز وأحواله على ترتيبه الطبيعي، ونقفيه بيان المعدود قائلين:

إن الواحد مبدأ العدد، ومبدأ الشيء لا يكون من الشيء، وأول الأعداد اثنان. واكتفي فيه بلفظ الجنس مقروناً بعلامة التثنية عن ذكر العدد أولاً، ثم تمييزه بذكر الجنس محاولةً للاختصار، ولأنه أقرب الأعداد إلى الواحد الذي دل بلفظٍ واحدٍ على جنسه ووحدته إلا ما شذ من قولهم:

كــأن خُصْيَيْــهِ من التَّدَلْدُل ظَــرفُ عَجُوزٍ فيه ثِنْتَــا حَنْظَلِ[2]

فصل

وأما الثلاثة إلى العشرة فيضاف اسم العدد إلى المميز للتبيين، وقد ينصب كقولهم: "ثلاثة أثواباً"، ومميزها جمع قِلَّة؛ لأن المعدود كذلك، إلا إذا أُعوز فيُؤْتَى بجمع الكثرة كقولهم: ثلاثة شسوعٍ، وقد تستعار الكثرة لموضعِ القلة كقوله تعالى: ﴿ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾[3]، مع وجود الأقراء، وقد شَذَّ عن القياس ثلاثمائة إلى تسع مائة اجتزاءً بالواحد عن الجمع كقولــه:

(١) يلتحف: يشتمل.

(٢) البيتان منسوبان لجندل بن المثنى ولخطام المجاشعي وغيرهما.

(٣) سورة البقرة: آية ٢٢٨.

كلوا في بعض بطنكمْ تَعِفُّوا فإن زمانكم زمن خَميصُ(١)

وقد رجع إلى القياس من قال:

ثلاث مئتين للمُلوك وفي بها ردائي وَجلّتْ عن وُجوه الأهاتِمِ(٢)

وإذا كان المعدود مذكراً ألحق التاءُ بالعدد فقيل: ثلاثة رجال، إلى عشرة رجال، وإذا كان مُؤنثاً طرح عنه للفرق بينهما، والتخصيص، لأن المذكر أصل فناسبَ أن يكون المميز معه، ولأنه أخفُّ، فإن المؤنث فيه التاء إما ملفوظاً أو مقدراً، فيكون أحمل لثقل الزائد، وأقول: القياس أن يميز المذكر عن المؤنث بعلامة وجودية، والمؤنث عنه بعدمها، لأن الوجود أشرف من العدم، ولما كان أكثر الأسماء مذكراً عكسوا حكم القاس ليتكثر الخفيف فعملوا بالقياس المتروك في الأعداد تلويحاً إلى هذا الأصل كالقود واستحوذ، وتعريف الأعداد بتعريف المعدودات، وإضافة الأعداد إليها فتقول: ثلاثة الأثواب، وكذلك البواقي:

فصل

وأما أحد عشر إلى تسعة عشر -سوى اثني عشر- فحكمها أن يركب اسما العدد طلباً للخفة، وبُنِيَا، أما الأول فلأنه كصدر الكلمة من العجز.

وأما الثاني فلتضمن الواو العاطفة.

فإن قلت: الواو بينهما فلم اختص بتضمنه الثاني؟

قلت: هي مع الثاني فإنها عاطفة لــه، وبُنِيَا على الحركة لعروض البناء، وفتح الأول؛ لأن الثاني شابه تاء التأنيث من حيث إنها زيادة في آخر الكلمة، وما قبل التاء مفتوح، وفتح الثاني للخفة.

فإن قلت: كيف تأنيث هذه الأعداد وتذكيرها؟

قلت: أما أحد عشر فتأنيثه أن تلحق الألف بأحد والتاء بــ "عشر"، تقول: إحدى عشرة امرأةً، أما الأول فاستصحاباً لحكم ما قبل التركيب، وأما الثاني فعملاً

---

(١) البيت لا يعرف قائله، انظر الكتاب ١٠٨/١.

(٢) البيت للفرزدق، انظر ديوانه ٣١٠/٢.

بالقياس الغالب، وتذكيره أن تحذفهما عنهما للعلتين فتقول: أحد عشر رجلاً.

وأما ثلاثة عشر إلى تسعة عشر، فتذكيرها أن تُثْبتَ الهاء في الأول كما قبل التركيب وتحذفها عن الثاني كَيْلاَ تجتمع علامتا تأنيثٍ من جنسٍ واحدٍ بخلاف "عشرة" فتقول: ثلاثة عشر رجلاً.

وتأنيثها أن تحذف الهاء عن الأول كما في الإفراد وتثبتها في الثاني للقياس الغالب فتقول: ثلاث عشرة امرأةً.

وشين "العَشَرَةِ" يسكنُهَا أهلُ الحجاز استثقالاً لتوالي الحركات فيما هو مثل كلمةٍ واحدة، ويكسرها بنو تميمٍ لتعتدل ترادف الفتحات بتخلل كسرةٍ.

و"ياءُ" "ثماني عَشرة" مفتوحة عند الأكثر ومنهم من يسكنها كـ "معدي كرب" و"قَالي قَلاَ".

وأما "اثنا عشر" فالأول مُعْرَبٌ بدليل تَغَيُّر آخره عند تغيّر العامل، وإنما لم يبن لوجهين:

أحدهما: ليدلُّوا على أن أصل أخواتها الإعراب.

وثانيهما: أن حرف التثنية هي علامة الإعراب، فلو حذفوها لبطل دليل التثنية، وحكم تأنيثه وتذكيره كما قبل التركيب، وأُجْري القياس الغالب على العشرة معه للمجاورة فقيل: هؤلاء اثنا عشر فرساً، ومررت باثنتي عشرة رَمَكَةً[1]، وحذف نون التثنية لا للإضافة بل لقيام "عشر" مقامها، أما الأول فلأنك لا تريد الاثنين فقط ثم تضيفه إلى "العشرة" للتخصيص، بل تريد الاثنين والعشرة جميعاً.

وأما الثاني فلأنهم لم يضيفوا مع العشرة كما لم يضيفوا مع النون بخلاف أخواتها حيث قالوا: أحد عشرك، ولم يقولوا: اثنا عشرك.

فإن قلت: لِمَ لَمْ تحذف العشرة لتصح الإضافة كما حذف النون لها؟

قلت: لاختلال المعنى بهذا الحذف دون ذلك فإنه لا مَيْزَ إذ ذاك بين إضافة الاثنين وإضافة اثني عشر، والعشرة هاهنا مبنيٌّ لتضمن الواو.

ومعدود الأعداد المركبة مُفرَدٌ منصوب لما ذكرنا في التمييز، وعامله الاسم

---

(١) الرَّمَكَة: الأنثى من البراذين.

الثاني لأنه في تقدير التنوين فشابه مفعول اسم الفاعل المُنَوَّن، وتعريفها بإدخال اللام على الاسم الأول أو إضافتها إلى المعرفة كالاثني عشر والأحد عشر وأحد عشرك.

فصل

وأما "عشرون" فاسم مفرد مأخوذ من لفظ "العَشَرَة"، لأنه لو كان جمعاً لوقع على ثلاث مرات من العشرة، فإن أقل الجمع ثلاثة، فإن منعت بأن أقل الجمع اثنان. أجبت بأن هذا القول فاسد عند علماء العربية، سلمناه لكنه لو كان جمعاً لكان جمع صحة فلم تكسر العين المفتوح في الواحد؟ سلمناه لكن الثلاثون ينبغي أن يقع على الستة فإنه ثلاثتان لأنه لا فارق بينهما، وإنما قرن به علامة الجمع؛ لأن معناه جمع.

فإن قلت: هو يقع على المذكر والمؤنث فلم خُص بعلامة جمع التذكير؟

قلت: تغليبا للمذكر على المؤنث فإنه الأصل، "كـ "القمران" في الشمس والقمر، و"الأخوان" في الأخ والأخت، واعلم أن علامة الجمع في "العشرون" ونحوه كعلامة التثنية في "الاثنان" من حيث إنهما لم يدُلا على جمع وتثنية ما اتصلتا به ولكن على جمع وتثنية في الجملة، ومميزه مفرد منصوب به، وإذا نيف عليه عدة من الآحاد عُطِفَ العشرونَ عليه، وحكم العدد المُنَيَّفِ مَا مَرَّ، وتعريف "العشرون" بالألف واللام وكذا ما زيد عليه، تقول: رأيت الثلاثة والعشرين رجلاً، وهؤلاء الثلاث والعشرون امرأةً، وحكم سائر العشرات كـ "العشرون".

فصل

وأما المائة والألف فمميزهما مفرد لكفاية البيان به، مجرور بالإضافة للتبيين، وتعريفهما بتعريف الثاني وإضافتهما إليه.

باب الاستثناء

هو إخراج الشيء من حكم لولاه لدخل فيه، والمستثنى في إعرابه ستة أنواع:

الأول: منصوب أبداً وهو المُستَثنى بـ "إلا" بعد كلام موجب كقولك: جاءني القوم إلا زيداً، واختلفوا في الناصب فعن الكسائي: أنه "أنّ" مضمرةً أي إلا أن زيداً لم يجئ، وعنه أيضاً أنه للتشبه بالمفعول، وعن الفراء أن "إلا" مركبة من "إن" و"لا" ثم خُففت فنصب بها في الإيجاب نظراً إلى "إن" وعطفوا بها في النفي ملاحظةً لـ "لا"، وعن المبرد أنه "إلا" من حيث إن معناها استثني.

يقال: إن عضُد الدولة[1] سأل الفارسي في الميدان عن هذه المسألة فأجاب بهذا الجواب.

فقال: هلا رفعته بمعنى امتنع؟

فقال: هذا جواب ميداني فإذا رجعنا حررت الصحيح.

وعن البصريين أنه الفعل المتقدم بتوسط: "إلا" كما ذكر في المفعول معه، وتقول: ما أكل أحد إلا الخبز إلا زيداً بالنصب لانتقاض النفي بإلا، ومعناه: أكل الناس الخبز إلا زيداً.

ومنه المستثنى بليس، ولا يكون، وما خلا، وما عدا، في قولك: رأيت القوم ليس زيداً وكذا البواقي، وفاعل هذه الأفعال مضمر، قال البصريون: هو بعضهم أي ليس بعضهم زيداً.

وقال المبرد : هو فعلهم أي ليس فعلهم فعل زيدٍ ، فحذف المضاف وفيه زيادة إضمار.

ومنه المستثنى المقدم لامتناع إبدالـــه عن المستثنى منه.

الثاني: جائز فيه النصب والبدل فمنه المستثنى بإلا بعد كلام غير موجب كقولك: ما جاءني القوم إلا زيد وزيداً فالرفع على البدل فإنك لو حذفت الأول

---

(١) هـــو أبـــو شجاع فناخسرو الملقب بعضد الدولة بن ركن الدولة بن بوية الديلمي، انظر ترجمته في وفيات الأعيان ٤/٥٠.

وأقمت الثاني مقامه لاستمر الكلام كقولك: ما جاءني إلا زيد بخلاف الموجب في قولك: أتاني القوم إلا بكر، فإنك لا تقول: أتاني إلا بكر، والنصب على ما ذكر.

ومنه المستثنى المنقطع أي الذي لا يكون من جنس المستثنى منه، كقوله تعالى: ﴿لاَ عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللهِ إِلاَّ مَن رَّحِمَ﴾[١]، فإن المفعول ليس من جنس الفاعل، وكقولهم: ما زاد إلا ما نقص، وما نفع إلا ما ضَرَّ، النصب فيه مستحسن وهي اللغة الحجازية، والبدل جائز وهي التميمية، قال:

وَبَلْدةٍ ليس بها أنيسُ إلا الْيَعَافيرُ وإلا العِيسُ[٢]

ومعناه إن عُدَّ اليعافير والعيس من الأنيس، ففيها أنيس، ومثل هذا التجوز قولهم: ليس العتاب بيننا إلا السيف، وقوله:

وَخَيْلٍ قد دَلَفْتُ لها بخَيْلٍ تَحِيَّةُ بينهم ضرب وجيعُ[٣]

والثالث مجرور أبداً، وهو المُستثنى بـ "غَيْرٍ" و"سوى" و"وسواء".

والرابع: جائز فيه الرفع والنصب والجر وهو المستثنى بـ "لا سِيما" الرفع على أن "ما" موصولة فحذف المبتدأ من صلته كأنك قلت: جاءني القوم لا سيما هو زيد، والنصب تشبيهاً بالمفعول، والجر على زيادة "ما" روي قول امرئ القيس:

فَيَا رُبَّ يَوْمٍ لك مِنهُنَّ صالحٍ ولا سِيَّمَا يوم بِدَارَةِ جُلْجُلِ[٤]

على الثلاث:

والخامس: جائز فيه الجر والنصب، وهو المستثنى بـ "عَدَا" وَخلا، وحاشا، الجر لكونها حروف الجر، والنصب لكونها أفعالاً.

والسادس: جارٍ على إعرابه قبل دخول كلمة الاستثناء ويسمى الاستثناء الغير التام أي: قبل أن يستوفى الفعل مقتضاه، والاستثناء المفرغ، أي: فرغت ما قبل "إلا" لما بعده نحو قولك: ما جاءني إلا زيد، وما مررت إلا بزيدٍ، وما رأيت إلا زيداً،

---

(١) سورة هود: آية ٤٣.

(٢) البيتان لجران العود، انظر ديوانه: ص ٥٢.

(٣) البيت لعمرو بن معد يكرب الزبيدي، انظر ديوانه، ص ١٣٧.

(٤) انظر ديوانه، ص ٦٣.

وعندي أن هذا ليس باستثناءٍ لعدم انطباق حد الاستثناء عليه، وإنما جيء بـ "ما" و"إلا" للحصر.

وإعراب "غير" إعراب الاسم الواقع بعد "إلا" وإنما يعمل فيه الفعل بلا متوسطٍ لمشابهته الظرف بالإبهام.

و"إلا" و"غير" يتقارضان ما لكل واحدٍ منهما، فالذي لـ "غير" في أصله الوصفية ومعناه المغايرة إما في الذات أو الصفات، كقولك: رأيت رجُلاً غير بكرٍ يحتمل أن يكون مرادك أنه إنسان آخر، وأن صفته ليست صفته.

والذي لـ "إلا" في أصله الاستثناء، ودليل الحقيقة أكثرية الاستعمال ثم اكتسى من "إلا" معنى الاستثناء فقرئ في قوله تعالى: ﴿لاَ يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللّهِ﴾(١) مرفوعاً صفةً لـ "القاعدون"، ومجروراً صفةً لـ "المؤمنين" ومنصوباً على الاستثناء، كما اكتسى "إلا" منه الوصفية في قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللهُ لَفَسَدَتَا﴾(٢).

فإن سألت: لم لا يكون مرفوعاً على البدل؟ أجبت لأن الشرطية في حكمِ الإيجاب ولا بدل فيه، ولأن البدل إنما يجوز إذا كان في الحقيقة هو المسند إليه كقولك: ما قام القوم إلا زيد، فإنه يستقيم أن تقول: قام زيد، ولا يسدُّ لو كان فيهما الله لفسدتا، ولا يكون "إلا" بمعنى "غير" إلا وصفاً تابعاً، لانحطاط درجة الفرع، ولهذا شبهه سيبويه بـ "أجمعون".

واعلم أن البدل يتعين في بعض المواضع حمله على المحل كقولهم: ما جاءني من أحد إلا عبد الله، ولا أحد فيها إلا عمرو، لأن "من" الاستغراق، و"لا" النافية مختصان بالنكرات.

وقولهم: ليس زيد بشيءٍ إلا شيئاً لا يعبأ به لأن "إلا" نقض معنى النفي والباء لتأكيد النفي، وقولهم: ما زيد بشيءٍ إلا شيء لا يعبأ به، بالرفع، لأن "ما" لا يعمل مع النقض فلا نصب، والباء لا يدخل الإيجاب، وإذا قدمت المستثنى على صفة

---

(١) سورة النساء: آية ٩٥.

(٢) سورة الأنبياء: آية ٢٢.

المستثنى منه ففيه ثلاث طرق، ومختار سيبويه عدم الاكتراث بهذا التقدم، ومختار المازني أنه كما يقدم على الموصوف، والمنقول عن المبرد جواز كل منهما.

وإذا تكرر المستثنى من غير عطف، فإن كان الفعل مفرغاً كقولك: ما جاءني إلا زيد إلا عمراً، فارفع المنسوب إليه، وانصب الآخر؛ لأنه استثناء عن موجب، أو تقول: رفعه إما على البدل ولا ينافي شيء من إضافة هاهنا، أو على الفاعلية ولا فاعلان لفعلٍ، أو نقول رفعه إما على البدل ولا بدل بعد الموجب، أو بالفاعلية، وهو باطل.

وإن لم يكن مفرغاً، وكانا متأخرين عن المستثنى منه كقولك: ما جاءني أحد إلا زيداً إلا عمراً، فقد جوز السيرافي نصبهما، ومنعه الشيخ عبد القاهر، ووجه السيرافي ظاهر، فإن كليهما مستثنى، وإذا تقدما نصبا، إما لكونهما مستثنيين مقدمين، أو كون أحدهما كذلك، والآخر بدلاً، فلما قدمه نصبه، وإن تقدم أحدهما دون الآخر فالسيرافي ينصبهما، وجار الله يرفع المتأخر على البدل.

وقولهم: نشدتك بالله إلا فعلت، معناه: لا أطلبُ منكَ إلا فعلكَ، فأوقعوا الفعل موقع الاسم المستثنى، وقد يحذف المستثنى تخفيفاً كقولهم: ليس إلا، وليس غير.

باب كَمْ

هي خبرية، واستفهامية، وتحتاجان إلى مميز، لإبهامهما.

أما الخبرية فكناية عن "كثير"، فقولهم: كم مالٍ لي، أي: كثير منه لي، ومميزها قد يكون مفرداً مجروراً بإضافته إليه كمميز المائة والألف، لأنها عدد كثير مثلهما، وقد يكون جمعاً مجروراً كمميز العشرة عملاً بالقياس المتروك في المائة والألف، لأنهما من حيث إنهما مضافان وجب أن يضافا إلى الجمع كالعشرة، فترك هنالك طلباً للتخفيف، وعمل به في "كم" إشارة إلى الأصل، وقد ينصب مميزها إذا فصل بينه وبينها لتعذر الإضافة، قال:

كم نالني منهم فضلاً على عدمٍ ... إذ لا أكادُ من الإقتار أجتمل[1]

وقال:

تَؤُمُّ سناناً وكم دُونَه ... من الأرض مُحدوْدباً غارُهَا[2]

ويرجع الضمير إلى لفظه المفرد تارةً وإلى معناه الجمع أخرى.

قال تعالى: ﴿كَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾[3] فوحد الضميرين الأولين وجمع الثالث.

وأما الاستفهامية فهي بمعنى "أي" ومميزها مفرد منصوب على التبيين، تقول: كم رجلاً عندك؟ بمعنى أيهم عندك؟، وناصبه "كم"، فإنها بمنزلة عددٍ منونٍ فهي كقولهم: هُنَّ حواجُّ بيت الله، من حيث إنهما منونان في الأصل ممنوعانِ من التنوين بعارضٍ، وقد يفصل بين الاستفهامية ومميزها فيقال: كم في الدار رجلاً؟، ولا يقال ذلك في الأعداد إلا ضرورةً قال:

عَلَى أنني بَعْدَ ما قد مضى ... ثلاثُون للْهَجْرِ حَوْلاً كَمِيلاً

يُذَكِّرُنِيكِ حَنِينُ الْعَجُولِ ... ونوح الحَمَامَة تدعو هَدِيلاً[4]

---

(١) البيت للقطامي.

(٢) البيت منسوب لزهير، وقيل: لابنه كعب، وليس في ديوان واحد منهم.

(٣) سورة الأعراف: آية ٤.

(٤) البيتان للعباس بن مرداس السلمي.

قال سيبويه: "لأن كم مُنع بعض ما للعشرين من التمكن، فجعل هذا عوضاً" أراد منع فاعليتها لفظاً، وقد يحذف المميز، يقال: كم مالك؟ أي: كم درهماً مالك؟، كم درهمك؟ أي وكم دانقاً أو قيراطاً درهمك، وكم جاءك رجل؟ أي: كم مرةً فيكون ظرفاً، وتقول:

كم لك غلماناً؟ بالنصب إما على التمييز كقوله:

شَـــنْبـــآءُ أنْيَـــابـــاً[1]

وإما على الحال، والمميز محذوف، ويكون العامل ما في "لك" من معنى الفعل، أي: كم نفساً استقرُّوا لك مملوكين؟

فصل

وتقع في وجهيها مبتدأةً ومفعولةً ومضافاً إليها، تقول: كم درهمٍ أو درهماً عندك؟، وكم رجلٍ أو رجلاً رأيت؟، ورزق كم نفسٍ أو نفساً أطلقت؟.

ولــ "كم" صدر الكلام، أما الاستفهامية فظاهر، وأما الخبرية فحملاً على أختها صورةً، ولأنها نقيضة "رُبَّ" ولها صدر الكلام، لأنها للتقليل المناسب للنفي.

وأعلم أن حمل النقيض على النقيض بعينه حمل الشبيه على الشبيه، لأن النقيضين من حيث إن كل واحد نقيض الآخر فيتشابهان. ولتصدرها لم تقع فاعلةً لفظاً، وإن وقعت معنىً في قولك: كم رجلاً جاءك أو جاءوك؟، وتقول: "كم ترى الحرُوريّة[2] رجُلاً" ترفع "الحرورية" على الابتداء، "وكم" خبرها، و"ترى" مُلْغَاةٌ، وتنصبها على إعمال "تُرَى".

فصل

وكأي مرادف لــ "كم" الخبرية، وأكثر استعمالها مع "من" قال تعالى: ﴿فَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾[3]، وقال الشاعر:

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) الحروية: فرقة من فرق الخوارج، سموا بذلك نسبة إلى موضع بظاهر الكوفة اسمه حر وراء.

(٣) سورة الحج: آية ٤٥.

كَـــأيِّنْ بالأَبَاطِـــحِ من صَدِيقٍ يَرَانِـــي لَوْ أُصِبْتُ هو الْمُصَابَـــا[1]

وهي مركبة من كاف التشبه و"أيٍّ"، وقد روي "كاءٍ" ككاعٍ، و"كَيْءٍ" "كَكَيْعٍ"، و"كَأْيٍ" ككعيٍ، و"كَأً" ككعٍ.

وقولهم: "عندي كذا درهماً" أي: عندي عدد ما درهماً، فلما كان مبهماً مثل "كم" بين بالمميز، وكما أن "كذا" كناية عن العدد فـ "كَيْتَ" و"ذَيْتَ" كنايتان عن الحديث، وقد جاء فيهما الفتح والضم والكسر، والوقف عليها بالتاء؛ لأن التاء بدل عن ياء هي اللام، كما أن "تاء "أخْت وبنت" لما كان بدلاً عن واوٍ هي اللام وقف عليهما بالتاء، وقد روي "كية" و"ذَيَّة" بتشديد الياء، فالتاء حينئذٍ للتأنيث المحض فيوقف عليهما بالهاء.

(١) البيت لجرير، انظر ديوانه، ص ١٧.

باب النداء

ذهب الأكثرون إلى أن العامل في المنادى فعل واجب الإضمار، فتقدير يا زيد: يا أدعو زيداً أو أنادي أو أُبنه، واحتجوا بأن ناصب المنادى إما حرف النداء، وإما الفعل المضمر، والأول ضعيف، لأن الأصل في الحرف أن لا، وإلا اطرد عملها بخلاف الفعل؛ فإن أصله العمل، ولهذا أُطرد رفعه الفاعل، ولأن حرف النداء لو عمل لعمل بمشابهة الفعل، فهو إذن فرع للفعل، وإعمال الأصل أولى من الفرع، والباقون إلى أن العامل حرف النداء لمشابهته الفعل، وتلك من وجهين:

أحدهما: أنها تمال كالأفعال بخلاف سائر الحروف.

وثانيهما: أنها يتعلق بها حرف الجر في قولك: يا لزيد، كما يتعلق بالفعل.

فإذا قيل: على الوجه الأول إشكالات، فإن قولنا: يا أدعوا زيداً يحتمل التصديق والتكذيب، ويا زيد لا يحتملهما، فكيف يكون في تقديره؟ سلمناه، ولكن المراد حاصل بتقدير فعلٍ فحسب. فلم جمعتم بين حرف النداء والفعل عند التقدير؟ وظاهر أنه لا يجوز، لأنهم قالوا "يا" عوض من الفعل، ولا يجوز الجمع بين العوض والمُعَوَّضِ. سلمنا فائدة الجمع، لم أضمروا الفعل، والأصل عدمه؟ سلمناه، لم أوجبوا إضماره؟

فالجواب عن الأول: لا نسلم أن "يا أدعوا زيداً" يحتملهما، فأن الجمل الخبرية قد تعرى عن الإخبار وتُكْسَى الإنشاء كقولهم: بعت، وأنكحت وطلقت وأعتقت، وغيرها من ألفاظ إنشاء العقود والفسوخ، فإنها لم تدل على معنىً واقعٍ في الماضي بل هي إذا أطلقت فقد أنشئت معان، فكذلك الجملة الندائية لا تفيد أن المتكلم حصل منه دُعاءٌ ماضٍ بل هي تنشئ دعاءً وتنبيهاً.

واعلم أن بعضهم التزم كون الندائية خبراً إذا كان المنادى صفةً في قولهم: يا فسق، فإنه يجوز أن يكون فاسقاً وأن لا يكون، ويشكل بنداء الأعلام.

وعن الثاني أن سيبويه قد جمع بينهما فقال: "والتقدير يا إياك أعني"، فقال الشيخ عبد القاهر: ليجعل" يا "دليلاً على كون المتكلم في حالة الدعاء.

وأقول: لُبُّ هذا الكلام أن فائدة "يا" لتكون قرينةً لصيرورة الجملة إنشائية

فتدل على أن المتكلم في حالة الدعاء لا مخبر عنه، قوله "يا" عوض قلنا: بمعنى أنه دال عليه، كما أُقيم الظرف والحال مقام الخبر، أنهما يدلان عليه، ولو أظهر الخبر معهما لجاز، والممنوع أن يعوض حرف بحرف ثم يجمع بينهما كما ذكر في الإبدال.

وعن الثالث: أن ظهور الفعل يوهم الإخبار، فأضمر إزالةً لهذا الوهم.

وعن الرابع: أن إيجاب الإضمار أشد إفضاءً إلى المرام، فإن جواز الإظهار يفتح باب توهم الإخبار.

فصل

المنادى على أربعة أقسام، مفرد نكرة، ومفرد معرفة، ومضاف، ومشابه للمضاف، والحصر، لأنه إما مفرد أو مركب، والأول إما نكرة أو معرفة، والثاني تركيبة إما إضافي، أو لا فيكون مضارع المضاف، وأربعتها منصوبة بالمفعولية.

أما المفرد النكرة والمضاف ومضارعه فلفظاً كقول الأعمى: يا رجلاً خذ بيدي، فإن نداءه غير موجه إلى مُتعين من الرجال، بل كل من أجابه فهو مدعوه، وكقولك: يا عبد الله، ويا ضارباً عمراً ويا ثلاثة وثلاثين، إذا سمي بها شخص.

ومضارعته لــه أما في اللفظ فالطول، وأما في المعنى فارتباط الأول بالثاني إما بالعمل أو العطف وتخصصه به، ومن جعل عمل الأول في الثاني وجهاً في المشابهة كذب فيما كان الارتباط بينهما بالعطف.

وأما المفرد المعرفة فمنصوب محلاً ومبني على الضم لفظاً، أما البناء فلوقوعه موقع كلمة الخطاب وهي مبنية، فإنها إما حرف كالكاف في "إياك" والتاء في "أنت"، أو ضمير كما في "ضربتك، وضربت"، وقيل: بُني لمشابهته بعض الأصوات نحو: "هلا" في زجر الإبل، و"عدس" في زجر البغال، والجامع أنها ألفاظ تطلق للتنبيه.

وأما البناء على الحركة فلعروض البناء، وأما تخصيص الضم، فلأن الفتح مجانس لحركته الإعرابية، أي: النصب، فلما سلب عنه حقيقة الإعراب سلب عنه صورته إيضاحًا لحال البناء.

ولو بُني على الكسر لاشتبه بالمضاف إلى ياء المتكلم المحذوف ياؤُهُ لدلالة كسرة المضاف عليها فتعين الضم، وقيل: لما بني على الحركة -إشارةً إلى نوعٍ من

التمكن- بني على الضم، لأنه أقوى الحركات تتميماً للغرض.

قال الكوفيون: هو مرفوع منع من التنوين للتخفيف.

وقال الكسائي: هو منصوب، لكنه غير منصوب المحل.

وإنما لم تبن النكرة والمضاف؛ لأن الأول شائع لا يخص مخاطباً، والثاني تعريفه بالإضافة لا بالخطاب، فلما لم يقعا موقع كلمة الخطاب لم يبنيا.

فصل

والمفرد المعرفة قسمان: قسم تعرف قبل النداء كَيَا زيد، وقسم تعرف بقصد النداء كَيَا رَجُلُ.

فإن سألت: فالأول تعريفه بالعلمية فكان كالمضاف فليعرب.

أجبت: نُكِّرَ على تأويل واحدٍ من الأمة المسماة به ثم عرف بالنداء، وإنما قلنا ذلك، لأن "يا" إذا وجه إلى معينٍ يفيد التعريف بدليل "يا رجل" فلو لم ينكر أولاً لزم تعريف المعرف، فلهذا احتجنا إلى هذا التأويل عند تعريف العلم باللام أو بالإضافة.

ولقائلٍ أن يقول: يشكل بالمضاف حيث كان معروفاً ودخل عليه بالموجه إلى معينٍ ولا نقبل هذا التأويل، لأنك لو فككت الإضافة ثم ناديت فلا حاجة إلى الإضافة، وإن لم تفك فقد عرفت معرفاً.

فإن قيل: إنما لم نقدر على تقدير تنكير المضاف؛ لأن موجب التعريف الإضافة وهي قائمة بخلاف العملية فإنها تتعلق بنيتنا.

قلت: هذا اعتراف بتوجه الإشكال لا دفع لـــه.

فصل

توابع المنادى المضموم غير المبهم إما مفردة، وإما مضافة، فالمفردة تحمل على لفظه فتُرفع وعلى محله فتُنصب، تقول: يا زيد الطويل، والطويل، وكذا البواقي إلا البدل فإنه يضم؛ لأنه في حكم تكرير العامل، وكذا العلم المعطوف كيا رجل وزيد، لأنه مهيأ لدخول "يا" عليه فكأنه المنادى بخلاف يا زيد والحارث. وأما التوابع المضافة فمنصوب كلها؛ لأن الصفة لا تزيد على الموصوف فلو كان المضاف منادى لنصب ألبتة، فكذا إذا كان صفةً.

وقيل: إن التابع كجزء المتبوع، ولهذا لم يتقدم عليه فأعطي حكمه، فنصب المضاف تابعاً كهو منادى.

فإن قيل: المنادى المضاف المضموم ينبغي أن لا يوصف لوقوعه موقع كلمة الخطاب الآبية عن قبول الوصف. سلمناه، لكن رفع تابعه حملاً على اللفظ مشكل؛ لأن هذه التوابع تسمى توابع المعرب، فكيف تتبع المبني؟ سلمناه لكن الإعراب أصل في الاسم فكيف تتبع البناء وهو فرع، سلمناه لكن عامل التابع لا يكون إلا عامل المتبوع، والمتبوع بناء لا عامل لـه، فالتابع لا عامل لـه، وكل معرب لـه عامل بالضرورة، فما لا عامل لـه ليس معرباً فالتابع ليس مرفوعاً. سلمناه لكن قولك: جاءني هؤلاء، فهؤلاء مرفوع محلاً مكسور لفظاً، ولا يجوز في وصفه الرفع والجر فيقال: جاءني هؤلاء الظريفون والظريفين كما في صفة المنادى المضموم، بل يرفع حملاً على المحل فحسب. فما الفرق؟ فالجواب عن الأول أنهم كما أجروه مجرى حرف الخطاب، فقد أجروه مجرى المظهرات الموضوعة للغيبة فقالوا: يا تميم كلهم وكلكم، فوصف أيضاً كالمظهر. وعن الثاني أنه بناء مطرد فشابه الإعراب. ألا ترى أن كل منادى مفرد معرفة مضموم، كما أن كل فاعل مرفوع بخلاف "أين" و"أمس" مثلاً، فإنه ليس كل ظرف مبنياً، فلما شابه المعرب أعطي حكمه فهو معرب حكماً، فقولـه: تسمى هذه توابع المعرب. جوابه أن المعرب أعم من الحقيقي والحكمي، وبه خرج الجواب عن الثالث.

وعن الرابع أن حرف النداء من حيث إنه أثر في ضم المنادى، أي: أوقعه موقع المبني شابه عامل المتبوع، يؤيده مشابهة هذا المبني المعرب وهو عامل التابع فهو عامل المتبوع شبهاً، وعامل التابع حقيقةً، أو تقول عامل التابع عامل المتبوع مخصوص بتابع المعرب الحقيقي، وأما في المعرب الحكمي فلا.

وعن الخامس: أن "هؤلاء" بناؤه غير مطرد، فإنه ليس كل ما كان إشارة مبنياً بدليل إعراب المعرف بلام العهد، وأسماء الأعلام، فظهر الفرق.

فصل

إذا وصف المنادى المضموم بابنٍ وابنة فإن وقعا بين علمين بني المنادى معهما على الفتح استخفافاً، لأهما كثيرا الوقوع بين علمين؛ ولأن للأعلام خواص فهذا منها، تقول: يا زيد بن عمروٍ، ويا هند ابنة بكرٍ، وإلا فضُمَّ الأول ونصب الثاني كقولك: يا بكر بن صاحبي، ويا رجل ابن بكرٍ، ويا عالم ابن أخينا. وعن الجرمي وابن درستويه[١] أن لا فرق بين الوصف بابنٍ وابنةٍ وغيرهما، وإن وقعا بين علمين، وهو القياس.

وإذا وصف بابنٍ غير المنادى وهو بين علمين حذف تنوين الموصوف إشارةً إلى الممازجة للعلتين، وإذا وقع خبراً فلا، لزيادة اتحاد الموصوف والصفة إلا للضرورة كقولهم[٢]:

جـــاريَةٌ مِنْ قَيْسٍ بْنِ ثَعْلَبَــــهْ قَبَّـــاءُ ذَاتُ سُـــرَّةٍ مُقَعَّبَــــه

وألف "ابنٍ" تسقط خطاً حيث تخلل الابن بين علمين صفةً.

---

(١) الإمام العلامة، شيخ النحو أبو محمد، عبد الله بن جعفر بن درستويه بن المرزبان، الفارسي النحوي، تلميذ المبرد.

سمـــع يعقوب الفسوي فأكثر -له عنه تاريخه ومشيخته- وسمع ببغداد من عباس بن محمد الدوري، ويحيى بن أبي طالب، وأبي محمد بن قتيبة، وعبد الرحمن بن محمد كربزان، ومحمد ابن الحسين الحنيني.

قـــدم من مدينة فسًا في صباه إلى بغداد، واستوطنها، وبرع في العربية، وصنف التصانيف، ورُزق الإسناد العالي. وكان ثقة.

مولده سنة ثمان وخمسين ومائتين وكان والده رحل به.

حدث عنه: الدارقطني، وابن شاهين، وابن منده، وابن رزقويه، وابن الفضل القطان، وأبو علي بن شاذان، وآخرون.

ولـــــه كتاب "الإرشاد" في النحو، وشرح "كتاب الجرمي"، وكتاب " الهجاء"، و"شرح الفصيح"، و"غريب الحديث" و"أدب الكاتب"، و"المذكر والمؤنث"، و"المقصور والممدود"، و"المعاني في القراءات"، وأشياء. وكان ناصرا لنحو البصريين، تخرج به أئمة.

قلت: توفي في صفر سنة سبع وأربعين وثلاث مائة أخذ عن ثعلب والمبرد، وتصانيفه كثيرة.

(٢) البيتان للأغلب العجلي.

فصل

. المنادى المبهم "أيٌّ" واسم الإشارة، فإما "أيٌّ" فهو وصلة لنداء المعرف باللام ولذلك لا يوصف إلا به في الأكثر، وقد وصف باسم الإشارة لمقاربته المعرف باللام، تقول: يا أيها الرجل ويا أيُّهَذَا.

وكُسعَت(١) بحرف التنبيه عوضاً عن المضاف إليه، فإنها تستوجب الإضافة، والمشهور في صفته الرفع حملاً على اللفظ؛ لأنه المُنادى حقيقةً، فلما لم يُضَمَّ لتعرفه باللام لا بالنداء أعرب بالرفع؛ لتشاكلهما صورةً، وعن المازني جواز نصبه قياساً.

وصفة صفته تتبع إعرابها اللفظي فقط مفردةً أو مضافةً لفقد المحلى.

واسم الإشارة لا يوصف إلا بالمحلى باللام، تقول: يا هذا الرجل.

وفي إعراب صفته وجهان مبنيان على أن "ذا" وصلة كأي، أو هو منادى مستقل، فعلى الأول الرفع على المشهور، وعلى الثاني الرفع والنصب.

فصل

يجوز أن يحذف حرف النداء إلا عما وصف به "أيٌّ"، أي اسم الجنس واسم الإشارة فلا تقول: رجل، وهذا، فكأن الأصل أن يكونا صفتين لـ "أيّ" ثم حذف الموصوف ونودي الصفة، فلو حذف حرف النداء لتتابع الحذف المنفي بالأصل، وإلا عن المستغاث والمندوب؛ لأن التطويل مطلوب فيهما للإعلام، قال الله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ﴾(٢) و﴿رَبِّ أَرِنِي﴾(٣).

وتقول: أيتها المرأة، ومن لا يزال محسناً أحسن إلي، وأما قولهم: "أصبح لَيْلُ"(٤)، و"أطرق كرا"(٥) وأمثالهما فشواذ، والتزم حذفه في "اللهم"؛ لأن الميم بدل عنه لتعاقبهما.

---

(١) كسعت: أُتبِعَتْ.

(٢) سورة يوسف: آية ٢٩.

(٣) سورة البقرة: آية ٢٦٠.

(٤) يقال هذا المثل في الليلة الشديدة التي فيها الشر، راجع مجمع الأمثال ٢/٢٣٢.

(٥) يضرب هذا المثل للذي ليس عنده غناء ويتكلم. راجع مجمع الأمثال ٢/٣٨٥.

فصل

لا ينادى المعرف باللام عند البصريين خلافاً للكوفيين، لأن "يا" تفيد التعريف فيجتمع آلتا تعريف، إلا "الله" وحده، قيل: لأنه علم فتعريفه ليس باللام، وقيل: اللام بدل همزة "إله" فكأنه جزء الكلمة، وقيل: لكثرة الاستعمال، وقوله:

لأجلك يَاالَّتي تيَّمْتِ قَلْبِي وأنت بخيلةٌ بالوصْل عَنِّي[(١)]

مشبه بِيَا أَللهُ؛ للزُّوم.

فصل

إذا كرر المنادى في الإضافة، فالثاني منصوب إما للتأكيد أو للبدل، وفي الأول الضم؛ لإفراده، والنصب؛ لأنه مضاف إلى الاسم الثالث، والثاني تأكيد فاصل بينهما، قاله سيبويه، وإما لأنه مضاف إلى مضمرٍ يفسره الظاهر، قاله أبو العباس، وإما لأنه معرفة موصوفة تبعت حركته حركة صفته كموصوف الابن، قاله السيرافي ويروى قول جرير:

يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ لا أَبَا لَكُم لا يُلْقِيَنَّكُمُ في سَوْأَةٍ عُمَرُ[(٢)]

منصوبين، وضم الأول قياس.

فصل

في المضاف الصحيح إلى ياء المتكلم خمسة أوجه:

فتح الياء يا غلامي، وهو الأصل قياساً على كاف المخاطب، والمشترك كونهما ضميرين على حرف.

وسكونها يا غلامي، استخفافاً.

وحذفها، لدلالة الكسرة عليها يا غلام.

وقلبها ألفاً بعد فتح ما قبلها "يا غلاما" استثقالاً للياء المكسور ما قبلها، ولهذا

---

(١) البيت لا يعرف قائله، انظر شرح المفصل ٢/٨.

(٢) البيت لجرير، انظر ديوانه ١/٢١٢.

التزمت طيئ قلبها إلفاً أينما وقعت.

وضم المضاف بعد حذف الياء نقله الجرمي، وهو شاذ.

وتاء "يا أبت" تاء تأنيث؛ للوقف عليها هاءً عوضت عن الياء لتعاقبهما فلا يقال: يا أبتي. وإذا أضيف إلى هذا المضاف فالحكم ما مر، سوى أهم فتحوا الثاني مع حذف الياء إذا أضيف الابن إلى الأم والعم، فقيل: يا ابن أم. ويا ابن عم إما للتركيب كخمسة عشر، أو بحذف الألف وإبقاء الفتحة كالكسرة مع الياء، لكثرة إضافة الابن إليهما و لم تنقل ضمته.

فصل

النُّدْبَةُ: نداء للميت إظهاراً للتفجُع، ولا بد في أوله من "يا" أو "وا" شهرةً للفجيعة، فيقال: يا زيد، أو وا زيد، وقد تلحق الألف في آخر المندوب استزادةً للشهرة، ويكسع الألف بالهاء في الوقف فيقال: وا زيداه، وإذا خيف اللبس في إثبات الألف قلبت إلى أحد أختيها المجانسة لحركة ما قبلها، فقيل في "غلامه": وا غلامهوه، وفي "غلامك": وا غلامكيه، ويلحق المضاف إليه فيقال: وا أمير المؤمنيناه، ولا تلحق الصفة عند الخليل خلافاً ليونس والكوفيين . والفرق أن تعلق المضاف إليه بالمضاف أشد من تشبث الصفة بالموصوف لوجهين.

أحدهما: أنه معموله ومتمم معناه، فشابه فاعل الفعل.

وثانيهما: أنه لتعريف المضاف، فشابه لام التعريف الذي هو كالجزء؛ لأنه غير مستقلٍ بنفسه وفاتت الصفتان الصفة، وحجتهم قول أعرابيٍّ ضاع منه قدحان: "وا جمجمتيَّ[1] الشاميتيناه"، ولأنه موضح للأول كالمضاف إليه.

فصل

وفي كلامهم ما هو على طريقة النداء من حيث التخصيص وليس به، وهو على ثلاث درجات.

الأول ما يشبه المُنادى صورةً كقولهم: أما أنا فأفعل كذا أيها الرجل، جعلوا

---

(١) الجمجمة: القدح.

"أيًّا" مع صفته مخصصاً لمدلول "أنا"، كأنه يقول: متخصصاً بذلك من بين الرجال، ورفع "أيها الرَّجُلُ" إما لكونه في موضع مبتدأ محذوف الخبر، أو خبرٍ محذوف المبتدأ، أي الرجل المذكور ما أردت بقولي أنا، قاله السيرافي.

والثاني مالا يمتنع كونه مُنادًى، وذلك إما مضاف، أو نكرة منصوبة كقولهم: نحن آل فلان كُرَمَاءُ، وكقوله:

وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ عُطَّلٍ وَشُعْثاً مَرَاضِيعَ مِثْلِ السَّعَالِي[1]

وقد رفعت هذه النكرة في قولهم:

.... بِنَا تَمِيمٌ يُكْشَفُ الضَّبَابُ

والثالث ما يمتنع ذلك كقولهم: نحن العرب أقرى الناس للضيف، وأتاني زيد الفاسق، ومررت به المسكين، ونصب القسمين بفعلٍ مُضمرٍ وهو الذي يقال له: إنه نصب على المدح والشتم والترحم، فكأنه قال: أمدح العرب، وأشتم الفاسق وأرحم المسكين، وقد يحذف المنادى كقوله تعالى: ﴿أَلاَّ يَسْجُدُوا﴾[2]، وكقوله:

يَا لَعْنَةُ اللهِ والأَقْوَامِ كُلِّهِمِ والصالحين على سَمْعَانَ من جارِ[3]

فصل

الترخيم: حذف في آخر المنادى استخفافاً؛ لكثرة دورانه ، وترخيم غير المنادى شاذ، قال جرير:

الا أضْحَتْ حِبَالُكُمُ رِمَامَا وأضْحَتْ مِنكَ شَاسِعَةً أُمَامَا[4]

وقال ذو الرمة:

دار لِمَيَّةَ إذْ مَيٌّ تُسَاعِفُنَا ولا يُرَى مِثْلَهَا (عُجْمٌ وَلاَ عَرَبُ)

---

(١) البيت لأمية بن أبي عائذ الهذلي.

(٢) سورة النمل: آية ٣٥.

(٣) البيت لا يعرف قائله.

(٤) انظر ديوان جرير ٢٢١.

ويشترط كون المرخَّمِ علماً؛ لتحقق الأكثرية فيه المُوجبة للتخفيف، وغير مُضاف؛ لأن ترخيم المضاف يقتضي حذف أوسط الكلمة؛ فإن المضاف إليه تتمته، والمضاف إليه غير منادى فلا يرخم.

وترخيم "يا صاح" في يا صاحبي، أو يا صاحب شاذ. وهو لكثرة دورانه، والكوفيون يرخمون المضاف إليه فيقولون: يا آل عكرم، ويا أبا عُرْوَ، ولأن المفرد عمل فيه النداء الضم، والتغيير بالتغيير آنسُ. وهذه العلة معارضة بامتناع الإجحاف بعد الإجحاف. وزائداً على ثلاثة أحرف؛ لئلاً تَبقى كلمة متمكنة على أقل من ثلاثة أحرفٍ، وجوز البغداديون ترخيم نحو زُفر وعمر؛ لتنـــزل حركة الأوسط منـــزلة حرفٍ.

وأن لا يكون مندوباً، ولا مُستغاثاً؛ لقلتهما، وكون التطويل مطلوباً فيهما، ولا منقولاً عن الجملة؛ لأن الحكاية واجبة فيها، ولأن النداء لم يعمل فيه الضم، فلا يعمل الترخيم قياساً، ولأن الترخيم لا يجد مَرَدًّا يقف عنده، اعتبر ببيت شعرٍ علمٍ إلا ما في آخره تاءُ التأنيث، فإن العلمية والزيادة على الثلاثة غير مشروطين فيه كقولهم: يا ثُبَ أقبلي، "وَيَا شَا أرْجُني"(١)، أما عدم اشتراط العلمية فإن التاء لم يلتصق بالكلمة التصاق جزءٍ منها كالدال من "خالد" مثلاً، فلم يحتاجوا في حذفها إلى معاونة موجبٍ للحذف، وهو العلمية، بل اجتزأوا بكونه منادًى، فإنه موجب للتخفيف بدليل: يا غلام، فالتاءُ لما سلس اتصاله سهل انفصاله، والمستعدُّ للشيء يكفيه أضعف أسبابه.

وأما عدم اشتراط الزيادة على الثلاث؛ فلأن التاء لما لم يكن جزء الكلمة لم يُؤَدِّ حذفها بالترخيم إلى نقصان الكلمة عن أقل أوزان المتمكنات.

---

(١) شاة راجن: أي مقيمة في البيوت، انظر الكتاب التصريح ١٨٥/٢.

ضابطة للحذف: المرخم إما مفرد أو مركب، والمفرد آخره ولصيقه إما زائدان أو أصليان، أو الأول زائد والثاني أصلي، أو بالعكس، أما الأول فإن زيدا معاً كآخر "مروان" حذفا معاً لأنهما كالواحد، وإن تعاقبا كندمانة حذف الأخير.

وأما الثاني: فإن تحركا كحارث حذف الأخير، وإن سكن الأول كـ "هرقل" فالبصريون يحذفون الأخير، والكوفيون كليهما؛ لأن الأول ضعف بالسكون ووقع في الطرف المحل للتغيير بعد حذف الأخير.

وأما الثالث: فإن كان الأول مدةً كعمارٍ حذفا؛ لضعف الأول وتطرفه، وإن لم يكن كقنور[1] فقد وقد ؛ لمشابهته المَدَّ ومُغَايَرَته.

وأما الرابع كقبعثرى فيحذف الأخير فقط، وأما المركب فتحذف الكلمة الأخيرة، لمشابهتها تاء التأنيث بأنها لم يلحق الأول بشيءٍ من الأَبْنِيَة ، وبعدم تغير هيئته، وبسقوطها عند النسبة، وبأنه يقتصر في التصغير على الأول منهما، وبانفتاح ما قبلهما.

وفي آخر الاسم بعد الترخيم مذهبان: إبقاءُ هيئته، وهو الأشهر، وجعله آخر اسمٍ تامٍ نظراً إلى إثبات المحذوف في النية، وحذفه لفظا وتقديراً، ويعرفان بلغة يا حار ويا حارُ؛ لكثرة إيرادهم هذا الاسم في مثالهما .

التفريع: أما على الأول فظاهر، وأما على الثاني فتقول: يا ثمي في "يا ثمود" لئلا يكون آخر الاسم المتمكن واواً قبلها ضمة، و"يا كَرَا" في يا كروان، لحركة الواو وانفتاح ما قبلها و"يا شقاءُ" في يا شقاوة، لتطرف الواو بعد الألف، ولا يرخم "طيلسان"؛ لعدم "فَيْعَلٍ" في الصحيح، وضمة "يا مَنصُ" مجلوبةٌ عند النداء على هذا، وعلى الأول هي المصاحبة للاسم، ونظيرها في المخالفة التقديرية والمشابهة الصورية ضمة "الفُلْكُ" مُفرداً وجمعاً.

---

(١) القنوَّر: الشديد الضخم الرأس من كل شيء، وكل فظٍ غليظ اللسان ٥/ ١٢٠.

باب لا النافية للجنس

لما شابهت "لا" "إنّ" الثقيلة بلزوم الاسم والتناقض والتأكيد عملت عملها، فنصبت الاسم ورفعت الخبر، وقد شُبِّهت بـ "إن" المُخففة؛ لكونها على حرفين، وإعمالها وقتاً وإلغائها آخر، والمشهور الأول.

واسمها إما مفرد أو مضاف أو مضارع لـه، أما المفرد فيجب أن يكون نكرةً؛ لأن فيها قوة الوقوع على كل شخصٍ من الجنس، فجعل "لا" مخرجةً تلك القوة إلى الفعل، والمعرفة فاقدة لهذه القوة فلا تصير بمقارنة "لا" شاملةً للأشخاص؛ فإن ما ليس في القوة لا يخرج إلى الفعل.

فإن قلت: في قوتها الوقوع على كل شخصٍ على البدل لا على العموم.

قلت: لا نسلم، بل معناها واحد من الجنس، وهذا معنى مطلق يصلح أن يقرن به لفظ العموم ليعم كقولك: كل رجلٍ، نعم إذا تجرد عن قرينة العموم في الإيجاب حمل على واحد؛ لأنه المتيقن، ففي هذه الحالة يقع على كل واحد بطريق البدل لا في جميع الأحوال، وأن يكون منـزوع التنوين، متحركاً بالفتح كقولهم: لا رجل أفضل منك، أما قولهم:

.... لا هَيْثَمَ اللَّيلَةَ للمَطِيِّ[1]

وقولـه:

أرى الحاجات عند أبي خُبَيْبٍ نَكِدْنَ ولا أُمَيَّةَ في البلاد[2]

فعلى تقدير: لا مثل هيثمٍ ولا مثل أمية، أو على تأويل العلم بالجنس.

واختلفوا في حركته أبنائية هي أم إعرابية؟ فأكثر البصريين على أنها بنائية مُستدلين بحذف التنوين، معللين بتضمن الاسم معنى "من" المستغرقة؛ فإن "لا" هذه يجاب بها المستفهم في قولـه: هل من رجلٍ؟ فجوابه: لا من رجلٍ، ثم حذفوا "من" اختصاراً، وبني على الحركة لطروء البناء، وعلى الفتح للخفة، فعلى هذا هو منصوب

---

(١) هذا رجز لا يعرف قائله، انظر الكتاب ١/١٠٢.

(٢) البيت لعبد الله بن الزبير، انظر شرح المفصل ٢/١٠٢.

المحل.

وذهب الكوفيون إلى أنها إعرابية، ويجيبون عن حذف التنوين بأن "لا" فرع "إن" التي هي فرع الفعل فلم يتمكن الفرع تمكن الأصل، فلم يلحقه التنوين لذلك، وقولـــه:

أَلا رَجُـــلاً جَــزَاهُ اللَّهُ خَيْراً يَــدُلُّ علــى مُحَصِّلَــةٍ تَبِـيتُ(١)

فمنصوب بفعلٍ أي: ألا تُرُونَنِي رَجُلاً، وقال يونس: نون مضطراً.

فصل

وفي صفته المفردة ثلاثة أوجه:

الرفع حملاً على محل "لا" مع المنفي، فإنهما في موضع المبتدأ والنصب على لفظ الاسم؛ لأنه بناءً مطرد، أو على محل الاسم.

والفتح على تركيب الاسم؛ فإنه لما جاز تركيب الاسم مع الحرف فمع الاسم أولى. فإن قلت: جعلت ثلاثة أشياء كالشيء الواحد وهو مهجور في الصناعة. قلت: عنه جوابان:

الأول: أنهم ركبوا الصفة مع الموصوف ثم أدخلوا عليهما "لا" وهو ضعيف؛ فإنه إعادة الدعوى بنسقٍ آخر.

والثاني: أن الموصوف والصفة متحدان ذاتاً متغايران لفظاً فكأن التركيب من كلمتين فقط بخلاف المضاف والمضاف إليه فإنهما لا ينبيان مع "لا"؛ لافتراق لفظيهما وذاتيهما.

وفي صفة المضاف النصب ليس إلا، لما مضى في النداء، وأما المعطوف فإن كان نكرةً فيرفع وينصب لما مر، ولا يبنى مع الاسم؛ لحجز الواو بينهما، قال:

وإذا تكـــون كريهةٌ أدعــى لها وإذا يُحَــاسُ الحَيْسُ يُدْعَى جُنْدَبُ

هــذا لعمــركم الصغــار بعينــــه لا أم لي إن كـــان ذاك ولا أبُ(٢)

---

(١) البيت لعمرو بن قعاس، انظر شرح المفصل ٢/١٠١.

(٢) البيتان منسوبان لزرافة الباهلي، انظر شرح أبيات سيبويه ١/٢٣١.

وقال:

لا أب وَابْناً مثل مروان وابنه — إذا هـــو بالمجـــد ارتدى وتأزرا[1]

فإن كررت المنفي جاز في الثاني الإعراب على الوجهين، فإنه صفة للأول كقولك: لا ماء ماءً بارداً أو ماءٌ بارد.

فصل

إذا كان "لا" مع الاسم مكرراً جاز وقوع المعرفة بعدها ورفع النكرة.

أما الأول: فلأن القائل إذا قال: هل زيد عندك أم عمرو؟ فجوابه: لا زيد عندي ولا عمرو، فهما مرفوعان بالابتداء، وإنما قلنا: إنها نافية للجنس، لأنها تنفي جميع المسؤول عنه كالداخلة على النكرة.

وأما الثاني: فإنه إذا قال: هل رجل عندك أو امرأة؟ فجوابه: لا رجلٌ عندي ولا امرأة؛ فإن فتحتهما فظاهر، وإن رفعتهما فلمشابهة المعرفة المذكورة آنفاً، والمبرد يجوز رفع النكرة والمعرفة بغير تكرار، وقولهم: لا نولك أن تفعل كذا، "لا" فيه نافية للفعل المستقبل، وتقديره: لا ينبغي لك، وإذا فصلت بين "لا" واسمها وجب الرفع والتكرار.

أما الرفع فلضعف عمل "لا" مع الفصل، وأما التكرار فلأنه اسم مرفوع بعد "لا" فوجب أن يكون مُكرراً قياساً على الصورتين، وقد يحذف المنفي كقولهم: لا عليك، أي: لا بأس عليك.

مسألة: في "لا حول ولا قوة إلا بالله" خمسة أوجه من حيث الصورة، وثلاثة عشر وجهاً من حيث مقتضيها، أما الصور ففتح الأولٍ مع فتح الثاني أو نصبه أو رفعه، ورفع الأول مع رفع الثاني أو فتحه.

أما الأولى: فذات وجه من المقتضى، وهو أن "لا" في الاسمين نافية الجنس، وكذا الثانية، وأن الأولى نافية الجنس والثانية زائدة مؤكدة للنفي، فالواو عاطفة على لفظ المنفي.

---

(١) البيت منسوب لرجل من بني عبد مناة بن كنانة.

وأما الثالثة: فذات ثلاثة أوجه: فإن الأولى هي النافية، والثانية إما زائدة والواو عاطفة على محل "لا" مع الاسم، أو بمعنى "ليس"، أو نافية على رأي المبرد.

وأما الرابعة: فذات ستة أوجه، فإن "لا" في الاسمين إما نافيتان، أو بمعنى "ليس"، أو الأولى نافية، والثانية بمعنى "ليس"، أو بالعكس، أو الأولى نافية والثانية زائدة، أو الأولى بمعنى "ليس"، والثانية زائدة.

وأما الخامسة: فذات وجهين؛ لأن الأولى إما بمعنى "ليس"، أو نافية، والثانية نافية.

وقولك: "لا خير بخيرٍ بعده النار" إن جعلت "بخير" الخبر والجملة بعده صفته، فالباء بمعنى "في" ومتعلقه محذوف، وإن جعلت الجملة صفةً للمنفي كانت الباء زائدة في الخبر تأكيداً للنفي، ومثله: "لا شر بشرٍ بعده الجنة" هذا وأما المضاف والمضارع لـه فنكرتان لما مر في المفرد، ومنصوبان صريحاً لعدم مانع الإعراب كقولك: لا غلام رجلٍ، أو لا خيراً من زيدٍ عندك.

الأسماء المجرورة

مقتضى الجر الإضافة كانت من اسمٍ أو حرفٍ، وعامله إما اسم أو حرف، كغلام زيد، وإنما قلنا: إنهما عاملان بالدوران، وإن المُقتضي الإضافة؛ لأن المعني به شرط عملِ العامل، والاسم والحرف ما لم يضافا لم يعملا، فإن قلت: الاسم لا يعمل بالذات، وإلا لعمل كل اسمٍ، فما يلحقه لدى الإضافة فيعمل به؟

قلت: تضمنه معنى حرف الجر كما سيأتي.

وذهب بعضهم -منهم العلامة- إلى أن العامل في المضاف إليه معنى الحرف، فيقال لـــه: إما أن تعمل حرفاً مضمراً أو معنى الحرف في الاسم، والأول غير مذهبك. والثاني إما أن تجعله مستقلاً أو بواسطة المضاف، والأول باطل؛ لأن هذا المعنى غير معقول الوجود بدون المضاف، والثاني قريب مما نقول به؛ لأنا نضيف العمل إلى حامل الصفة، وأنت إليها، وعبارتنا أولى؛ لأن الصنع يضاف إلى الصانع لا إلى قدرته التي بها الصنع، ولما كان عمل الحرف ذاتياً وعمل الاسم عرضياً قدمنا الحروف الجارة على الأسماء المضافة، فنقول سميت الجارة حروف إضافة، إما لأنها تضيف معنى الأفعال إلى الأسماء، وإن اختلفت فيها جهة الإضافة، أو لأنها تضاف إلى المجرورات كالأسماء، وهي ثلاثة فنونٍ:

- لازم للحرفية.
- وكائن اسماً وحرفاً.
- وكائن فعلاً وحرفاً.

الفن الأول تسعة: من، إلى، حتى، في، الباء، اللام، رب، واو القسم، تاؤُهُ.

"من" هي للتبيين؛ لأنه معنىً عام في مواضع الاستعمال فيكون حقيقةً فيه دفعاً للمجاز والاشتراك، لأنها لو لم تقع على المواضع للمعنى العام وقعت لخصوص كل منها، فإن كان بالوضع الأول في الجميع لزم الاشتراك، وإن لم يكن لزم المجاز، فإنها تأتي لابتداء الغاية في قولك: سرت من البصرة.

والبصريون يخصصونها بالابتداء المكاني قياساً على "مُنْذُ"؛ فإنها مختصة بالابتداء الزماني، والحكم التخصيص بما استعمل فيه الكلمة اتفاقاً، والجامع الدلالة على

الطرف المبتدأ منه.

والكوفيون يطلقونه على الابتداء الزماني أيضاً، كقوله تعالى: ﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ﴾(١).

والبصريون على أن التقدير "من تأسيس أول يومٍ". وللتبعيض في نحو "أخذت من الدراهم" ومزيدة لتبيين إرادة التأكيد في نحو "ما جاءني من رجلٍ" ولولاها لم يستغرق النفي.

فإن سألت: قد أفادت الاستغراق فما معنى زيادتها ؟

أجبت: قالوا: لو حذفتها بقيت صورة الجملة بحالها بخلاف الصور المتقدمة.

وللمعترض أن ينقض القاعدة بـ "إن" لإفادتها التأكيد وبقاء الجملة دونها و لم تُسم زائدةً، وسيبويه لا يزيدها إلا في غير الموجب نفياً واستفهاماً بالاستقراء، والأخفش يزيدها في الواجب أيضاً كقوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾(٢)، وهي للتبعيض عند سيبويه، والعلامة جعل "من" للابتداء، وزعم أنه يعم ما استعملت فيه، وفي اطراده تكلف ظاهر.

(إلى) لانتهاء الغاية معارضة لـ "من" وكونها للمصاحبة كقوله تعالى: ﴿وَلاَ تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾(٣)، و﴿مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللهِ﴾(٤) راجع إلى معنى الانتهاء، فإن المعنى مضافة إلى أموالكم، ومن يضيف نصرته إياي إلى نصرة الله، وهل تدل حقيقة على إدخال ما بعدها في الفعل المتقدم أم على عدم الإدخال ؟؟

فيه أربعة أقوال: تدل على الأول دون الثاني، وبالعكس، ومشتركة بينهما، وإن كان ما بعدها من جنس ما قبلها أدخلت، وإلا فلا.

والثالث يوجب اشتراك اللفظ بين النقيضين ومنعه الأصوليون إلا أن يفسر

---

(١) سورة التوبة: آية ١٠٨.

(٢) سورة الأحقاف: آية ٣١.

(٣) سورة النساء: آية ٢.

(٤) سورة آل عمران: آية ٥٢.

عدم الإدخال بالإخراج ليتضادا فيجوز كالقروء[١].

(حتى) تكون جارةً، وعاطفةً، وحرف الابتداء.

فالجارة في معنى "إلى"، وتفارقها في أن مجرورها طرف ما قبلها أو ملاقي طرفه، لأن المراد من الفعل المتعدي بها انقضاء ما تعلق به متدرجاً كقولك: أكلت السمكة حتى رأسها، ونمت البارحة حتى الصباح، وفي أنها تدخل ما بعدها في حكم ما قبلها بلا خلاف، وفي أنها لا تدخل على المضمر خلافاً للمبرد، وعن الكسائي: أن ما بعدها مجرور بـ "إلى" مضمرٍ، وهو فاسد، لإضمارٍ بلا فائدة.

والعاطفة لا تخلو عن معنى الغاية، فتعطف تارةً الطرفَ الأعلى على الشيء تعظيماً، كقولهم: مات الناس حتى الأنبياء، وتارةً الطرف الأدنى، كقولهم: جاء الحاج حتى المشاة، فلذلك وجب كون المعطوف من جنس المعطوف عليه، فيقال: ضربت القوم حتى زيداً، ولا يجوز: حتى الحمار، وقيل: الأحسن إعادة الفعل بعد "حتى" فيقال: حتى زيداً ضربته ليكون تأكيداً لدخول الغاية في الفعل.

والثالثة كقولهم:

مَطَوْتُ بهم حتى تَكِلَّ مَطِيُّهُمْ وَحَتَّى الجِيَادُ ما يُقَدْنَ بأرسان[٢]

ويبتدأ بعدها بكلتا الجملتين، وقد تدخل الواو عليه كما مر، وينقدح في مسألة: "أكلت السمكة حتى رأسها" الأوجه الثلاثة، ويضمر الخبر على الثالث وهو "مأكول".

"في" للوعاء تحقيقاً كـ "المال في الكيس، أو تقديراً كـ "فلان ينظر في الكتاب"، وقوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾[٣] لتمكنهم في الجذوع تمكن المظروف في الظرف، وقيل: هي في الآية بمعنى "على"، نظراً إلى الظاهر، وقول بعض الفقهاء: إنها قد تكون للعلية كما في قوله ﷺ: «في نَفْسٍ مؤمنةٍ مائة من

---

(١) القُرْء: الطهر، والحيض.

(٢) البيت لامرئ القيس، انظر ديوانه ٩٣.

(٣) سورة طه: آية ٧١.

الإبل»[١] منكر عند أهل اللغة.

الباء: أصلها الإلصاق كقولك: به داء، أي لصق به، ومررت بزيد، أي مروري بموضعٍ يقرب منه، ويدخلها معنى الاستعانة نحو: كتبت بالقلم، وهي باء السبب، والمصاحبة نحو خرج بعشيرته وهي باء الحال وباء الملابسة أي ملابساً بعشيرته، وقد تكون زائدةً في المنصوب نحو: ألقى بيده، وقوله تعالى: ﴿وَلاَ تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ﴾[٢] أي أنفسكم، وفي المرفوع نحو: ﴿كَفَى بِاللهِ شَهِيدًا﴾[٣] وبحسبك زيد، والقياس زيادتها على المنصوب؛ لأن حروف الجر وضعت للمفعولية وللتعدية، إما مع المصاحبة كما مر، أو بدونها كـ "ذهب بالمال" أي: أهلكه، ولتأكيد النفي وقد مضى، وليست بالزائدة، الصرفة؛ لإفادتها معنًى، وبمعنى "في" كقوله:

وما بالرَّبْع من أحَد[٤]

وللمعارضة نحو: بعْتُ هذا بهذا.

اللام: للاختصاص كقولك: السرج لمالكه وللفرس، وللتعليل، وبمعنى الواو في القسم، وللتعدية كقولك: زيد أضرب مني لعمروٍ، وقد تزاد كقوله تعالى: ﴿رَدِفَ لَكُم﴾[٥].

رب: للتقليل، وقد تستعمل للتكثير مجازاً، ولها خواص: كون مجرورها نكرةً ظاهرةً أو مضمرةً لا ترجع إلى مذكورٍ، مُفَسَّرةً بمنصوبٍ كقولك: رُبَّهُ رجُلاً؛ لأن وضعها تعليق الفعل بعددٍ غير مستغرق.

والمعرفة إما واحدٌ أو جنس أو مستغرق، وكون مجرورها الظاهر موصوفاً لأن

---

(١) الحديث رواه مالك في الموطأ ٣/٥٨.

(٢) سورة البقرة: آية ١٩٥.

(٣) سورة النساء: آية ٧٩.

(٤) هذا جزء من بيت للنابغة الذبياني، وتمامه:

وقفت فيها أصيلا لاً أسائلها عيّت جواباً وما بالربع من أحد

انظر ديوانه: ص ٢.

(٥) سورة النمل: آية ٧٢.

الموصوف أقل من المطلق، قال:

رُبَّ رِفْدٍ هَرَقْتُهُ ذلك الْيَوْمَ وَأَسْرَى من مَعْشَرٍ أَقْيَالِ[١]

فهرقته، ومن معشرٍ، صفتان للمجرور برب، وفائدتها كونها واجبة التقدم على الفعل المتعلقة هي به؛ لأن التقليل يشابه النفي فله الصدر، وكون فعلها محذوفاً على الأكثر، لأنها في الأكثر جواب لفعلٍ مسؤولٍ عنه يدل على متعلقها، وكون فعلها ماضياً، لأنها جواب سؤالٍ عن فعلٍ ماضٍ، وقوله تعالى: ﴿رُبَمَا يَوَدُّ﴾[٢] إما لأن إخبار الله عن المستقبل يجري في التحقيق مجرى الماضي، أو لوضع المستقبل مقام الماضي كما هو بعد لم.

ويكف بـ "ما" فتدخل على القبيلين والمعرفة، قال:

رُبَّمَا الجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فيهم وعَنَاجِيجُ بَيْنَهُنَّ الْمِهَارُ[٣]

وفيها لغات أُخَرُ: ضم الراء مع خفة الباء مفتوحةً ومضمومةً وساكنةً.

فتح الراء مع شدة الباء وخفتها مفتوحةً.

إلحاق التاء الساكنة بها والراء مضمومة والباء مشددة أو مخففة.

وتضمر بعد حروف العطف، وعن بعضهم: أن الحروف نائبة عنها وجواز إظهارها بعدها يبطله.

(الواو) هي بدل عن الباء الموصل للفعل إلى المقسم به لقصورها عنها باختصاصها بالمظهر سَوَّغَهُ اتحادُ مخرجهما فإذا ريم إدخالها في المضمر رُدَّ الباءُ، قال:

رأى بَرْقاً فَأَوْضَعَ فوق بَكْرٍ فلا بِكَ ما أَسَالَ وَلاَ أَغَامَا[٤]

والتزام إضمار الفعل معها دون الباء ؛ لاستيجابها فعل القسم على التخصيص دون الباء.

التاء: بدل عن الواو كتجاهٍ وتخمةٍ فإنهما من المواجهة والوخامة لاختصاصها

---

(١) البيت للأعشى الكبير، انظر ديوانه ١٣.

(٢) سورة الحجر: آية ٢.

(٣) البيت لأبي الأيادي، انظر مغني اللبيب ١٨٣.

(٤) البيت لعمرو بن يربوع بن حنظلة.

من بين المظهرات باسم الله، وشبه بـ "استنوا" في اختصاص الإبدال بصورة مُعَينة، وحكى الأخفش: تَرَبِّي وَتَرَبُ الْكَعْبَة، وهو شاذ.

الفن الثاني: خمسة: "على"، "عَنْ"، "الكاف"، "منذ"، "مُذْ".

"على" للاستعلاء، وتطلق على معنى الباء في قولهم: مررت عليه، ومعنى "مع"، يقال: فلان على حلالته يفعل كذا، وكونها اسماً في قولـــه:

غَدَتْ من عليه بعدما تم ظمؤها تصل وعن قَيْضٍ ببيـــداء مجهـــل(١)

أي من فوقه وأعلاه؛ فإن حرف الجر لا يدخل الحرف، وأمارة حرفيتها إيصالها الفعل بما بعده، وكذا أخواتها، وهي اسماً مبنية، لمناسبتها الحرف لفظاً يدل عليه كون آخره ياءً مع الضمير لا ألفاً كرحاه، وكذا البواقي.

"عن": للمجاوزة كقولك: أخذت عنه المال، ويلزمها زوال عن محلٍ، ووصول إلى آخر، فأطلق على عارٍ منهما بجرداً فقيل: أديت عنه الدين، واقتبست عنه العلم، ولمشاركتها "من" في تعين المبدأ قد يتناوبان، ولمفارقتها إياها بخصوص المجاوزة قد يتنافيان، فإذا أردت الابتداء الْبَحْتَ فـ "من" كقولك: زيد أفضل من عمروٍ، ولأنك تعين مبدأ أفضلية زيد أنه من عمروٍ، ولا تلاحظ بمجاوزةً ما، أو التجاوز الصرف فـ "عن" كقولك: ذهلت عنه، أو ابتداءً مع تجاوزٍ فأيهما شئت كقولك: سقيته عن العيمة، لمجاوزتك بها عنه، ومن العيمة؛ لأن سقيك نشأ من عيمته، أي العيمة المدركة، ومجيئها اسماً في قوله:

جرت عليه كل ريـــحٍ سيهوج من عن يمـــين الخط أو سماهيـــج(٢)

أي: من جانب يمين الخط.

(الكاف) للتشبيه، وكونها حرفاً في قولهم: جاءني الذي كزيد، في حال السعة فإن الجار يتعلق بالفعل المقتضي للفاعل فتتم به الصلة جملةً، ولو كانت اسماً كان خبراً لمبتدأ محذوف أي: الذي هو مثل زيد، وحذف شطر الصلة قليل، فإن عارضت بحذف الفعل والفاعل وهما شطرا الصلة فرقت بأن الظرف نائب مستقل للفعل حتى

---

(١) البيت لمزاحم العقيلي، انظر: ديوانه، ص١٢٠.

(٢) منسوب لرجل من بني سعدة.

جعل جملةً برأسها فكأنه لا حذف، والخبر لا ينوب عن المبتدأ هذه النيابة، وورودها اسماً في قول الشاعر:

أَتَنْتَهُونَ وَلَنْ يَنْهى ذوي شَطَطٍ كالطَّعْنِ يهلك فيه الزيت والفتل[1]

فإنها فاعلة، واحتمال كونها حرفاً وهي مع ما بعدها صفة للفاعل، أي: شيء كائن كالطعن يستلزم حذف الفاعل الذي هو العمدة.

وقولهم: "كُن كما أنت" جوز كون "ما" فيه كافةً، والكاف إما اسم كقوله:

أَعَــلاَقَةَ أمِّ الْوُلَيِّد بَعْــدَمَــا أفنــانُ رَأْســك كالثُّغَام الْمُخْلس[2]

وإما حرف كـ "ربما".

وكونها موصولاً محذوف مبتدأ الصلة، ولا تجوز زيادتها؛ لأن ما بعدها مرفوع، ولأن الكاف لا تدخل الضمير المتصل.

(مُذْ وَمُنْذُ): هما حرفان لابتداء الغاية الزمانية كـ "من" في المكانية يتشبثان بالفعل تشبثها، واسمان، إما لابتداء الغاية كقولك: ما رأيته منذ يوم الجمعة، أي ابتداء عدم الرؤية ذلك، أو للظرف أي لبيان مجموع زمان الفعل كقوله: ما كلمته منذ يومان، فما بعدها -حرفاً- معرفة بَتَّةً، لأن المراد تعيين الوقت، وكذا اسماً بمعناها.

وأما الثالث فيجوز التنكير؛ لأن الغرض عددِ زمان الفعل فلا ينافي النكرة والمعرفة، وهما في الاسمية مضافان إلى واجب الحذف يدل عليه مصدر الفعل، فكأنهما بعض الاسم فبنيا؛ لمناسبتهما الحرف لفظاً، ولأنهما حينئذ يتضمنان معنى "من" أو "في" تضمناً لا يظهران بخلاف سائر الظروف، وبُنِى "منذ" على الضم تبعا للميم؛ فإن النون حاجز غير حصين بدليل "مُنْتُنٍ وَمِنْتِنٍ" فأتبع التاء الميم مرةً ومرةً بالعكس.

الفنُّ الثالث ثلاثة: حَاشَا، وَعَدَا، وَخَلاَ.

أما "حاشا" فقال سيبويه: هو حرف جرٍ كقوله:

(١) البيت للأعشى الكبير، انظر ديوانه، ص ٦٣.

(٢) البيت لمرار الفقعسي.

حـاشـا أبـي ثَوْبانَ إنَّ به ضَنّـاً علـى المَلْحَـاة والشَّتْـم[١]

والفراء: هو فعل؛ لنصبه ما بعده كقول بعضهم: "اللهم اغفر لي ولمن سمع حاشا الشيطان وابن الأصبغ"، أي جانبهما المغفورون، ولأنه "فاعل" من "الحشا" أي الجانب كجانب، ولمصاحبته لام الجر كقوله تعالى: ﴿حَاشَ لِلَّهِ﴾[٢] قال: وإذا جُرَّ ما بعده فاللام مقدرة، وبعض الأصحاب أنه مصدر منون تقديراً إذا كان مع اللام، أو مضاف إذا خلا عنه.

وأما (عدا، وخلا) فكونهما فعلين ظاهر، لوقوعهما صلةً لـ "ما" ونصب ما بعدهما، وقيل: إنهما حرفا جر، وعدم وصل "ما" بـ "حاشا" يضعف فعليته، وقيل: "ما" الداخلة على "خلا وعداً" هي المصدرية فقولك: جاءني القوم ما خلا زيداً أي وقت خلوه، ثم حذف المضاف؛ لأن (ما) الموصولة لا يوصف بها فلا يقال: اشتريت الكتاب ما تعظم، وهاهنا قد وصف بها القوم ولأنه لا راجع من الجملة بعدها إليها.

---

(١) البيت لمنقذ بن الطماح الأسدى.

(٢) سورة يوسف: آية ٣١.

فصل في القسم

هو تحقيق جملة بأخرى، والمحقق بها يدعى القسم؛ لظهوره بها، والثانية المقسم عليها، والأولى إما فعلية كقولك: حلفت بالله ونحوه، أو اسمية كقولك: لعمرك ونحوه، والجملتان كواحدة؛ لعدم إفادة كل منهما بدون الأخرى كالشرط والجزاء.

وتحذف الثانية حذفها ثمة، ولكثرة تلفظهم بالقسم خففوه بحذف الفعل في "بالله"، والخبر في "لعمرك"، وأشباهها، والتقدير: لعمرك ما أقسم به.

وهمزة (أيمن) درجاً عند سيبويه، والفراء يجعل الكلمة جمعاً، ونون (أيمنِ ومنْ وَمُنْ)، وحرف القسم من غير عوضٍ في "الله والله". ومعه في: ها الله وآلله، وبالإبدال عن الباء واواً أو تاءً، واختيار الفتح على الضم الأشهر في "لَعَمْرُ" ويتلقى باللام و"إن" وحرف النفي، يقال: بالله لأصومن، وإنك لزاهد، وما خرجت، ولا أخرج. وقد يحذف حرف النفي قال:

تَــا اللهِ يَبْقَى على الأيامِ مُبْتِقِلٌ   جَــوْنُ السَّرَاةِ رَبــَاعٌ سِنُّهُ غَرِدُ[١]

وأكثرهم يخصص الحذف بـــ "لا"، والزجاج يسحبه إلى "ما" حجة الأولين -سوى الاستقراء- أن حذف اللام يستلزم حذف النون المؤكدة لمصاحبتها، وحذف "إن" مع بقاء عملها يستلزم إعمال الحرف المضمر الضعيف العمل فإنه بالمشابهة وبدون عملها لا دلالة على التأكيد أصلاً، و"ما" عاملة بالتشبه، فحكمه حكم "إن" فتعين حذف "لا" ودليل الزجاج تشبيه "ما" بـــ "لا" وقد تبدل من باء القسم بعد حذف الفعل الواو والتاء، ولام الجر ومن والهمزة وها، أما الإبدال فليتمحض الكلام حلفاً؛ فإن قولك: حلفت بالله يحتمل الإخبار، وهذه الحروف مختصة بالحلف، وأما حذف الفعل فلاستبشاع تعدي الفعل الظاهر بغير حروف التعدي، واطرد في "اللام" و"من"؛ لمشاركتهما أخواهما في العوضية، وفي اللام والتاء معنى التعجب وقد يكونان بدونه، و"من" تختص بربي خصوص "أيمنِ" باسم الله والكعبة، وعن الأخفش: من الله، وتضم ميمها في الحلف وتحذف نونها، وتبقى الميم مضموماً

---

(١) البيت لأبي ذؤيب الهذلي، انظر ديوان الهذليين ١/١٢٤.

ومكسوراً، إما لأنه غير عن موضوعها فأسرع إليه التغير، وإما لأن القسم موضع تخفيف، وقيل: المضمومة اختصرت عن "أيمنِ" والمكسورة عن "يمينِ" والميمان خصتا باسم اللهِ كالتاء. وتطلق صيغة اليمين على الاستعطاف كقوله:

بِدِينِكَ هَلْ ضَمَمْتَ إِلَيكَ نُعْمَى قُبَيْلَ الصُّبْحِ أَوْ قَبَّلْتَ فَــاهَــا(١)

لتأكيد نجاح الحاجة إلى المستعطف.

فصل

وقد يحذف الباء ويعدى الفعل بنفسه فينصب المقسم به كقولك:

أَلا رُبَّ مَنْ قَلْبِي لَــهُ اللهَ ناصحٌ

وقد يضمر فتجرُّهُ كما في قوله: "لاهِ أبوك"، وقد يعوض من الواو حرف الاستفهام كقولهم: آللهِ، وقطع همزة الوصل في أفآللهِ، وحرف التنبيه كقولهم: لا ها الله ذا، إما بحذف ألفها لالتقاء الساكنين، أو بإثباتها؛ لأنه على حده، قال الخليل: ذا مقسم عليه، أي لا والله الأمر ذا، فحذف الأمر لكثرة الاستعمال، فلذا لا يقاس عليه، وعن الأخفش أنه توكيد للقسم كقولهم: لا ها الله لقد كان كذا، فيجيء بالمقسم عليه بعده، وفي نحو قوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى﴾(٢)، الواو الأولى للقسم والثانية للعطف كقولهم: بحياتك ثم حياتك، لأن "ثم" ليس من حروف القسم، ولو كانت الثانية للقسم لجيء معها بواو العطف.

---

(١) البيت لمجنون ليلى، انظر ديوانه ٢٨٦.

(٢) سورة الليل: آية ١، ٢.

باب الأسماء المجرورة بإضافة الأسماء إليها

الإضافة نوعان: معنوية حقيقة محضة، ولفظية غير حقيقة غير محضة.

فالأولى: هي التي لا يعمل الأول في الثاني على تقدير الانفصال.

والثانية: ضدها.

وفائدة الأولى تعرف المضاف، إن كان المضاف إليه معرفةً، وتخصصه فقط إن كان نكرةً، والتخفيف بحذف التنوين أو النون.

وفائدة الثانية التخفيف فحسب.

القول في المعنوية: هي في الأكثر بمعنى اللام كدار زيد، وجُلّ الفرس[١]، وكل الدراهم، فإن "كُلاًّ" بمعنى جميع الأجزاء، وإضافة الأجزاء إلى المتجزئ بمعنى اللام.

أو بمعنى "من" كخاتم فضةٍ، وقد تجيء بمعنى "في" كقولهم:

.... قَتـلَـى الطَّـفّ

و﴿مَكْرُ اللَّيْلِ﴾[٢].

قيل: إنما لم ين المضاف إليه مع تضمنه معنى الحرف؛ لأن التضمن غير لازمٍ كما في الظرف، وفيه نظر؛ لأنك إذا قلت: غلام زيدٍ أفاد التعرف، وإذا فككت وجئت باللام أفاد التنكر، فالإضافة إنما تتحقق إذا كان معنى الحرف لازماً، بخلاف قولك: صُمتُ اليوم، وفي اليوم؛ فإن معناهما واحد ولا يكون المضاف في غير المعنوية معرفةً؛ لأن فائدتها الأصلية التخصص، وهو حاصل دونها، والكوفيون يجوزون تعرف العدد المضاف باللام إلى المعرف بها، فيقولون: الخمسة الأثواب، وهو لغة قوم غير فصيحة، ووجه بأن الأول والثاني شيء واحد وقد تعرف الثاني باللام فليتعرف الأُول بها، لاتحادهما بالذات بخلاف ما إذا افترقا بها في نحو: غلام الرَّجُل، وهو مُشكلٌ بسوار الذهب .

---

(١) جل الفرس: الذي يلبسه ليصان به.

(٢) سورة سبأ: آية ٣٣.

فصل

ويكتسي المضاف من المضاف إليه -سوى التعريف- أوصافاً. حكم الاستفهام تقول: غلام أيهم تضرب؟ فيجب تقديم الغلام على عامله، "تضرب" كما يجب في "أيهم تضرب"؟. وحكم الشرط تقول: غلام من تكرم أكرم، فيلزم التقدم كما في الاستفهام، ومعنى العموم في قولهم: نعم غلام الرجل بكر، والبناء وقد مر، والتنكير نحو: زيد رجلٍ، وفي الأخيرة نظر؛ فإن "زيد" نُكر أولاً بجعله جنساً ثم أضيف للتخصيص، فتنكُره بالجنسية لا بالإضافة.

ومن الأسماء أسماء توغلت في الإبهام فلم تتعرف بالإضافة إلى المعرفة كـــ "غير" و"مثلٍ" إما لبقاء إبهامها؛ فإن في غير المضاف إليه ومثله كثرةً لا تحصى أو لكونها بمعنى اسم الفاعل فلا تكون الإضافة حقيقةً فلا تعرف، فيقال: رب غيرك ومثلك رأيتهم، إلا إذا اشتهر المضاف بمغايرة المضاف إليه أو بمماثلته فيتعين إذن، والعلة الأولى منقوضة بالمماثل والمغاير في قولك: مررت بالمماثل زيداً، أو بالمغايرة، ومن الأسماء ما تلزم الإضافة إما ظرف كالجهات، أو غيره كبعضٍ وكلٍ ونحوهما، ومنها ما لا يلزمه كأكثر الأسماء.

فصل

"أي" لتبعيض ما أضيفت إليه، فإن أضيفت إلى المعرفة لزم تكثرها إما لفظاً بالتثنية أو الجمع، أو معنىً كقولهم: أي الذي لقيته أكرم، وإن أضيفت إلى النكرة جاز إضافتها إلى المفرد؛ لأن المفرد النكرة لا يأبى إرادة التعدد، ولذلك عمت مع النفي، أما قوله:

فَــأَيِّــي مــا وَأَيُّكَ كان شَرًّا فقيد إلــى المَقَامَــةِ لاَ يَرَاهَــا[1]

ففي تقدير "أَيُّنَا"؛ لأنه حصل التعدد بالعطف كقولهم: بيني وبينك، وإذا جرى ذكر الذي "أي" بعض منه جاز إضماره بعد "أيٍ" كقوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ

---

(١) البيت لعباس بن مرداس السلمي، انظر ديوانه: ص ١٤٨.

الأَسْمَاءَ الْحُسْنَى﴾(١) ولاستدعائه الإضافة أوقعوا حرف التنبيه بعدها في النداء لئلا يليها الصفة من غير متوسط.

فصل

"كلا" إنما تضاف إلى مُثنى معرفة، أما الأول، فلأن وضعها لذلك، مثل "كُل" للإحاطة، وأما الثاني؛ فلأن فيها تأكيداً، ولا تؤكد النكرَاتُ، وَ قولُه:

إنَّ لِلْخَيرِ وَلِلشَّرِّ مَدىً ... وَكِلا ذلِكَ وَجْهٌ وقَبَلْ(٢)

فمثل قوله تعالى: ﴿**عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ**﴾ هفَإن "ذَا" يشيرُ إلَى كَثرَة، ويجُوزُ التفريقُ في الشِّعْرِ كقَولكَ: كلا زيدٍ و عمرو، واعلم أن أقل نسبه بين شيئين يسوغ إضافة أحدهما إلى الآخر كقول أحدَ حاملي الخشبة: خذ طرفك. قال:

إذا كَوْكَبُ الَخرقَاء لاح بِسُحْرة ... سُهَيلٌ أذاعت غزْلَهَا في القَرَائبِ(٣)

فحسن جدها في العمل عند طلوع سهيلٍ إضافته إليها.

و الذي قيل: إن إضافة الشيء إلى نفسه ممتنع أريد به امتناع إضافة أحد المترادفين إلى الآخر، فلا ينهض "كل الدراهم" و "نفس الشيء" نقضاً لها.

فصل

يمتنع إضافة الموصوف إلى صفته، والصفة إلى موصوفها عند البصريين، واستدلوا على الأول بأنها إضافة الشيء إلى نفسه، وعدم ترادفهما يضعفه وبأن الصفة تستحق إعراب الموصوف بالتبعية، فلو أضيف الموصوف إليها لزم إما الجمع بين متنافيين أو الترك بمقتضى أحد الدليلين، أو حصول إعراب بعاملين؛ لأن عمل عامل الموصوف إن غاير الجر الذي هو عمل الموصوف فإن عملنا بمقتضاهما لزم الأول، وإن لم نعمل بأحدهما لزم الثاني، وأن لم يغايره و أعملناهما لزم الثالث، وإلا لزم الثاني أيضاً، وبأن الصفة متضمنة للموصوف أي: ضميره، فلو أضيف إليها لزم

---

(١) سورة الإسراء: آية ١١٠.

(٢) البيت لعبد الله بن الزبعرى، انظر ديوانه: ص ٤١.

(٣) البيت لا يعرف قائله، انظر شرح المفصل ٣/٨.

إضافة الموصوف إلى نفسه ضمناً، وعلى الثاني تعين هذه الأوجه أيضاً، وبأن الموصوفية تقتضي تقدمه على الصفة؛ فإن الصفة تتأخر عن الذات طبعاً للتأخر عنه وضعاً، وكونه مضافاً إليه للصفة تقتضي تأخره عنهما فلا يجتمعان، واستدل الكوفية على الأول بقولهم: دار الآخرة، و صلاة الأولى، ومسجد الجامع، وجانب الغربي، وبقلة الحمقاء.

و أجيب عنها بأن الأسماء الثانية فيها صفات لموصوفات محذوفة وهي المضاف إليها، وهي: الحياة، والساعة، والوقت، والمكان، والحبة، أو شبهها، وعلى الثاني بقولهم: "عليه سحق عمامةٍ، وجرد قطيفةٍ، وأخلاق ثيابٍ، وهل عندك جائبة خبرٍ ومغربة خبرٍ"؟[١].

وجوابه: أن هذه الصفات جردت عن الوصفية إلى الاسمية ثم أضيفت للتخصيص، كما أجرى النابغة "الطير" عطف بيان على "العائذات" في قوله:

وَ الْمُؤمنِ العَائذَاتِ الطَّيْرِ يَمْسَحُهَا رُكْبَــانُ مَكَّةَ بين الْغِيلَ و السَّنَدِ[٢]

لإزالة الشيوع لا تقدماً للصفة على الموصوف، فإنه بدون الإضافة ممتنع بالاتفاق.

و عن ابن السراج أن إضافة الموصوف إلى صفته غير محضة؛ لأنك لو فصلت بينهما بالتنوين لم يتغير المعنى، و قد يضاف المسمى إلى اسمه كقولهم :لقيته ذات مرة، فكأنه يقول مسمى هذا اللفظ، وقد تزاد ألفاظ في صورة المضافية لنوع تأكيدٍ، وهي الاسم و الحي والمقام، قال لبيد:

إِلَى الْحَوْلِ ثم اسْمُ السلام عليكُمَا و من يَبْكِ حَوْلاً كَاملاً فَقَد اعْتَذَرْ[٣]

و أنشد:

يــا قُـــرَّ إن أبَاكَ حَيَّ خُوَيْلِـــدِ قد كنت خَائِفَهُ على الإِحْمَــــاقِ[٤]

---

(١) انظر غريب الحديث للهروى، ٢٧٨/٣.

(٢) انظر ديوان النابغه الذبياني: ص٢٠.

(٣) انظر ديوانه: ص ٢١٤.

(٤) البيت لجبار بن سلمى يهجو قره بن خويلد، انظر شرح المفصل: ١٣/٣.

قال الشماخ:

ذَعَرتُ بهِ القطَا وَنَفَيْــتُ عَنهُ مقَــامَ الذِّئبِ كَالرَّجُـــلِ اللَّعِينِ[١]

فصل

ويضاف اسما الزمان والمكان إلى الجملتين؛ لتخصصهما بظرفيتهما كقولـه تعالى: ﴿هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾[٢]، وقولهم: أتيتك إذا الخليفة عبد الملك، واجلس حيث جلس زيد، وحيث زيد جالس، وقد أضيف "آية" إلى الفعل؛ لأنها تعينه كأسماء الزمان، قال:

ألا من مُبْلــغٌ عَنــّي تَمِيمــاً بــآيَــةِ مــا تُحبــُّون الطَّعَامَــا[٣]

والاستدلال على زيادة "ما"، وكونها مصدريةً يمنعه، و "ذو" في قولهم: اذهب بذي تسلم، أي: بذي سلامتك، وهو الأمر الذي يسلمك.

فصل

يجوز الفصل بين المضاف و المضاف إليه بالظرف في الشعر عند سيبويه، والكوفيون يسوغونه بغير الظرف وفي غير الشِّعْرِ أيضاً، والحُجَّةُ لسيبويه أنهما كشيء واحد من حيث إن الثاني معين لمعنى الأول كـــ "لام" التعريف، والقياس عدم الفصل مطلقاً خالفناه في الشّعرِ للضرورة، وبالظرف للتوسع فيه، وأنشد قول عمرو بن قميئة:

لَمَّا رأَتْ سَاتِيدَ ما استَعْبَرَتْ لِلَّــهِ دَرُّ اليَــومَ مَنْ لاَ مَهَــا[٤]

وقول الثاني:

هُمَا أَخَوَا في الحَرْبِ من لاَ أَخَا لَهُ إِذَا خَــافَ يوماً نَبْوةً فدعاهُما[٥]

---

(١) انظر ديوان الشماخ: ص ٣٢١.

(٢) سورة المائدة: آية ١١٩.

(٣) البيت ليزيد بن عمرو بن الصعق.

(٤) انظر ديوانه: ص ٧٣.

(٥) البيت لدرني بنت، عبعبة، ونسب إلى بنت سيار أيضا، انظر شرح أبيات سيبويه ٢١٧/١.

ولمخالفيه قراءة ابن عامر ﴿قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ﴾(١)، وحكاية الكسائي عنهم: هذا غلام والله زيدٍ، وحكاية أبي عبيدٍ: أن الشاة لتجتر فتسمع صوت والله ربها.

وقول الفرزدق:

يـا من رأى عَارِضاً أُسَرُّ بـه بين ذِرَاعَـيْ وَجَبْهَـةِ الأَسَـدِ(٢)

وقول الأعشى:

إِلاَّ عُـلاَلَـةَ أَوْبُـدَا هَـةَ سَابِحٍ نَهْدِ الْجُـزَارَهْ(٣)

وأجيب عن البيتين بأن المضاف إليه للاسم الأول مضمر بشرط التفسير.

فصل

وقد يحذف المضاف عند أمن الإلباس لقيام دليلٍ عليه، قال الله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾(٤)، ولمُكاوحٍ(٥) أن يقول: هذا من قبيل إطلاق اسم المحل على الحال كقولهم: سال الوادي، وأكلت السفرة، وقد ورد اللبس في الشِّعْرِ، قال ذُو الرِّمَة:

عَشِـيَّةَ فَـرَّ الحَارِثِيُّونَ بَعْدَمَا قَضَى نَحْبَهُ فِي مُلْتَقَى القوم هَوْبَرُ(٦)

وقال:

وَهَـلْ لكُمَ فِيمَا إِلَـيّ فَإِنَّنِي خَبِيرٌ بما أَعْـيَ النَّطَاسِيَّ حِذْيَمَـا(٧)

أي: ابن هوبرٍ، وابن حذيمٍ، واحتمال قيام القرينة الحالية يمنع الإلباس، وإذا حذف المضاف فقد يعطى حكمه من الإعراب والتذكير والجمع المضاف إليه، وقد لا يعطى، وقد يجمع بينهما، أما الإعراب فإعطاؤه مشهور، وأما عدمه فكقولهم: "ما

---

(١) سورة الأنعام: آية ١٣٧.

(٢) البيت غير موجود في ديوانه، انظر الكتاب ١/٩٢.

(٣) انظر ديوانه: ص: ١٥٩.

(٤) سورة يوسف: آية ٨٢.

(٥) المكاوح: المنازع.

(٦) انظر ديوانه ٢/٦٤٧.

(٧) البيت لأوس بن حجر، انظر ديوانه ١١١.

كُلُّ سَوْدَاءَ تَمْرَةً ولا بيضاء شحمةً".

قال أبو دؤاد:

أَكُلَّ امرئٍ تَحْسَبِينَ امْـرأً ... وَنَـارٍ تَوَقَّـدُ بـاللَّيـلِ نَـاراً(١)

وهو شاذ كإضمار الحرف الجار، أما التذكير فكقول حسان:

يَسْقُونَ من وَرَدَ البَرِيصَ عَلَيهم ... بَرَدَى يُصَفَّقُ بالرَّحِيـقِ السَّلْسَلِ(٢)

فذكر ضمير "يصفق"؛ لتذكير ماء بردى، وعدمه فكقوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي﴾(٣).

أما حكم الجمع والجمع فكقوله تعالى: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾(٤)، وقد يحذف المضاف إليه إما بعوض كـ "إذ" أو بدونه كقوله تعالى: ﴿لِلَّهِ الأَمْرُ من قَبْلُ وَمن بَعْدُ﴾(٥)، وقد جاءا محذوفين في التنـزيل: ﴿فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ الرَّسُولِ﴾(٦) أي أثر حافر فرس الرسول، وقال أبو دؤاد:

ألا من رأى لي رأى برقٍ شريقِ ... أسـال البحار فَانْتَحَى لِلْعَقِيـقِ(٧)

أي أسال سُقْيَا سَحَابه ، فحذف سُقْياً وسحاب وأُعطِي الرَّفْعُ الضمير فاستَكَنَّ في "أسال".

فصل

المضاف الصحيح ونحوه إلى ياء المتكلم مبني مكسور، أما البناء فلإضافته إلى المبني، ولأنه لو أعرب مع حركة الياء لانقلبت ألفاً في النصب، أو مع سكونها لانقلبت واواً في الرفع، وأما الكسر؛ فلأن الإعراب تعذر في المضاف إليه فنقل

---

(١) البيت لأبي دؤاد الإيادي.

(٢) انظر شرح ديوان حسان للبرقوقي: ص ٣٦٥.

(٣) سورة يوسف: آية ٨٢.

(٤) سورة الأعراف: آية ٤.

(٥) سورة الروم: آية ٤.

(٦) سورة طه: آية ٩٦.

(٧) انظر شرح المفصل: ٣/٣١.

صورته إلى المضاف كإذ، ولأن الخروج من الكسر إلى الياء أسهل، ولاستلزام الضم والفتح انقلاب الياء ساكنةً واواً، ومتحركةً ألفاً، وعن بعضهم: أن هذه الكسرة إعرابية، لأن الإضافة إلى المبني لا توجب البناء، وإلا لاطُّرد عملاً بالموجب، و لم يطرد، وقيل: إنها لا بنائية ولا إعرابية عملاً بالدليلين.

والأوجه الثلاثة مطردة في فتحة ما لا ينصرف مجروراً وكسرة تاء الجمع المؤنث منصوباً، وما آخره ألف يضاف إلى الياء مقررةً ألفها، والياء مفتوحة؛ لأن أصلها الفتح قياساً على كاف الضمير، والجامع كونهما اسمين على حرف، وإنما تسكن مكسوراً ما قبلها تخفيفاً، فردت مع الألف إلى الأصل احترازاً عن التقاء الساكنين، والألف في محل الكسر، لقيام المقتضي وعدم الظهور كالإعراب المحلي، وتقلب هُذيل الألف ياءً ويدغمونها في الياء إذا لم تكن للتثنية، وأنشدوا:

سَبَقُوا هَوَيَّ وأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمُ ... فَتُخُرِّمُـوا وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ[١]

لأن الألف خفية فبينوها بقلبها ياءً كأفعي، فلزمهم الإدغام، وإنما تُقرُّ ألف التثنية، لئلا يلتبس رفعها بالنصب والجر، وسكن نافع الياء فقرأ: ﴿مَحْيَايَ وَمَمَاتِي﴾[٢]، وهو غريب ، وقالوا جميعاً: "لدي" إما تشبيها لها بعلي، وإما فرقاً بين ألفها الأصلية والمنقلبة في نحو: عصاً، وتخصيص القلب بها؛ لأن ألف "عصا" قلبت مرةً.

والذي آخره ياء أو واو، فإن انفتح ما قبلهما كغلامين ومصطفون أدغما في الياء، أما الياء فلاجتماع المثلين، وأما الواو فلاجتماعها مع الياء وكونها سابقةً ساكنةً فيقع المدغم بين مفتوحين، وإن انكسر ما قبل الياء، وانضم ما قبل الواو كالزيدين والمصطفون أدغما في الياء أيضاً بعين ما ذكرنا، ويكون المدغم ما قبله مكسور وما بعده مفتوح.

---

(١) البيت لأبي ذؤيب الهذلي من قصيدة يرثي فيها أبناءه.

(٢) سورة الأنعام: آية ١٦٢.

فصل

الأسماء الستة -سوى ذو- إذا أضيفت إلى ياء المتكلم، فمذهب الجمهور حذف لاماتها كحالها في الإفراد، فيقال: أبي وفمي، لأن الأصل أن تضاف على صورة الإفراد كسائر الأسماء وإعرابها بالحروف في غير هذه الصورة لما مر، فأشير هاهنا إلى الأصل كقولهم: استحوذ، ومذهب المبرد أن يقال: أخي وأبي؛ لأن ما قبل الياء مكسور، والكسر صورته صورة الجر، وصورة الجر لهذه الأسماء في الإضافة الياء، فصورة كسرها الياء فجعل آخرها ياءً عند الإضافة، فلزم الإدغام وأنشد:

قدر أحلَّكَ ذا المجاز وقد أرى　　وأبيَّ مالك ذُو المجـاز بـدار[1]

قيل: يجوز أن يكون "أبي" جمع "أب" بالياء والنون كقوله:

فَلَمَّـا تبـين أصـواتنـا　　بَكَيْـنَ وَفَـدَّيْنَنَـا بـالأبينَـا[2]

فحذف النون للإضافة، وكون "فيَّ" أفصح من "فمي" يقوي مذهب المبرد.

وأما "ذو" فلا يضاف إلا إلى أسماء الأجناس الظاهرة؛ لأن وضعها للتوصل بها إلى الوصف بالأجناس مثلاً أريد أن يوصف الرجل بالمال وتعذر قولهم: الرجل المال، فقيل: الرجل ذو المال، فلا تدخل إلا على الأجناس الظاهرة، كما أن "الذي" لما وضع لوصف المعارف بالجمل لم تدخل على غيرها، وأما قوله:

صَبَحْنَـا الخَزْرَجِيَّةَ مُرْهَفَاتٍ　　أَبَـارَ ذَوِي أَرُومَتِهَـا ذَوُوهَـا[3]

فشاذ كقول الآخر:

إِنَّمَـا يَعْـرِفُ ذَا الْفَضْـ　　ـلِ مِـنَ النَّـاس ذَوُوهُ[4]

(١) لمؤرج السلمي، انظر أمالي ابن الشجري ٣/٣٦.

(٢) لزياد بن واصل السلمي.

(٣) البيت لكعب بن زهير، انظر ديوانه: ص ٢١٢.

(٤) البيت لا يعرف قائله، انظر شرح المفصل ٣/٣٨.

القول في الإضافة اللفظية:

وهي إضافة الاسم المشتق إلى معموله كقولهم: زيد ضارب عمرٍو الآن أو غداً، والدليل على تقدير الانفصال وثبات التنوين وصف النكرات به ووقوعه حالاً مضافاً، وإنما أضيف لحذف التنوين، فإنها لا تجامع الإضافة؛ لأن المضاف إليه كالجزء من المضاف يتم به المضاف، والتنوين يدل على تمام الكلمة، فلو أثبت في الإضافة لاجتمع دليل التمام وغير التمام هذا خلف، ولما كان فائدة هذه الإضافة التخفيف أضيفت الصفة المعرفة باللام مثناةً ومجموعةً كقولك: الضاربا زيد، والطاربو زيد لحذف النون؛ فإنها عوض التنوين، وامتنع الضارب زيد؛ لفقدان الخفة عند الإضافة، وإنما جاز الضارب الرجل تشبيهاً بالحسن الوجه، والجامع كون المضاف والمضاف إليه معرفين باللام بخلاف الضارب زيد.

ولقائل أن يقول: السؤال على قولهم: الحسن الوجه قائم؛ لكون إضافتها لفظيةً وفاقدةً للتخفيف، فأجيب بأن "حسناً" أضيف أولاً إلى "الوجه" فحذف التنوين ثم أريدت صفة المعرفة بها فعرف باللام؛ لأنه لا يكتسي التعريف بالإضافة، ثم قيس عليه "الضارب الرجل" للمشابهة.

قال: لا نسلم أن الحكم ثبت في "الضارب الرجل" بالقياس، وظاهر أنه ثبت بالنقل، ولأن هذه العلة قائمة في صورة النـــزاع، ولقوة هذا السؤال أجاز الفراء "الضارب زيد".

وقد تحذف النون من المعرف باللام من غير الإضافة كقوله تعالى: ﴿وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ﴾(١)، وقول الشاعر:

الحـــافظو عـــوْرَةَ العَشيرَةِ لا يـــأتيهم مـــن ورائهـــم نَطـــفُ(٢)

لأن اللام بمعنى "الذي" فتخيل طولاً، كما حذف النون في قوله:

أبنِي كُلَيْبٍ إنّ عَمـــيَّ اللَّذَا قَتَـــلاَ المُلوكَ وَفَكَّكَـــا الأغـــلاَلاَ(٣)

---

(١) سورة الحج: آية ٣٥.

(٢) البيت منسوب لقيس بن الخطيم كما نسب إلى عمرو بن امرىء القيس أيضًا.

(٣) البيت للأخطل، انظر ديوانه: ١٠٨/١.

والأشهر بقاء النون، و لم تحذف من المعرى عنها؛ لعدم الطول، ولذلك خطأ المازني أبا السمال في قراءته: ﴿إِنَّكُمْ لَذَائِقُو الْعَذَابِ﴾[1].

وأما اسم الفاعل المتصل بالضمير كقولهم: الضَّارِبُكَ والضَّارِبَاتُكَ، والضَّارِبي وَالضَّارِبَاتي، فمذهب سيبويه والجمهور أنه مضاف إليه فيكون شبيهاً بقولهم: الضارب زيد، وفرق بينهما بأن اسم الفاعل المنون أو مع النون حيث يضاف إلى هذا الضمير لم يحذف التنوين أو النون للإضافة بل لأن هذا الضمير يشبه التنوين من حيث إنهما زائدتان في آخر الكلمة، وعلى حرفٍ واحدٍ ودَالان على تمام الكلمة وشبيهان بالحرف الأخير من الكلمة من حيث الافتقار إلى الاتصال، فلو أبقينا التنوين أو النون معه لاجتمع مثلان ولزم التناقض أيضاً، إما من حيث إنهما دالان على تمام الكلمة فيصير المتصل منفصلاً، أو لأن الكلمة تمت بالنون أو التنوين و لم تتم بالمتصل، فلما لم تكن فائدة الإضافة إلى هذا الضمير التخفيف بل التخصيص، فحسب أضيف مالا تنوين ولا نون فيه أيضا إليه لحصول التخصيص وهو مشكل؛ فإن التخصيص حاصل بدون اعتقاد الإضافة، فلو اعتقدناها كان اعتقاد شيءٍ معطلٍ عن الفائدة ومن غير دليلٍ بل مع مانعٍ؛ لأن الإضافة مستقلة بالحذف، وما ذكر أيضاً مستقل فتجتمع علتان على معلولٍ واحدٍ وإن جاز فيها الترجيح، وذهب بعضهم إلى أن الضمير بعده منصوب، وعللَ حذفَ التنوين والنون بما ذكر، وهو أسلم من المطاعن، وقولهم:

.... هـم الآمِرُونَ الخَيْرَ والفاعِلُونَهُ[2]

شــاذ.

---

(١) سورة الصافات: آية ٣٨.

(٢) هذا صدر بيت وعجزه:

إذا ما خشوا من محدث الأمر معظما

انظر الكتاب ١/٩٦.

إضافة الصفة المشبهة إلى فاعلها

وإضافة الصفة المشبهة إلى فاعلها كقولك: حسن الوجه، وتسمية المضاف إليه الصفة بفاعلها مجاز عند البصريين، فإنهم يقدرون فاعلها مضمراً، ويقولون: إضافتها إلى "الوجه" لبيان أن الحسن ثبت لشخصٍ من هذا الوجه، وإنما سمي "الوجه" فاعلها باعتبار ما كان كالقاضي المعزول يدعى قاضياً، فإن الحسن بالذات للوجه، وبالعرض لصاحبه، وما بالذات أقدم مما بالعرض، أو لكونه فاعلها بالقوة القريبة كما في قولهم: حسن وجهه، كالخمر في الدّنّ تسمى مسكرة، وإضافة اسم الفاعل اللازم إلى فاعله كقولهم: "جائلة الوشاح" للهيفاء، و"ساكتة الخلخال" للخزلة[١] من قبيل إضافة هذه الصفة من حيث إن فاعلها في الأصل هو المضاف إليه، ثم أسند إلى الضمير، ثم أضيف للتخصيص، ولكن بينهما فرق من حيث إن إسناد الصفة إلى الضمير حقيقة، فإن صاحب الوجه يصح عليه أنه حسن؛ لحسن وجهه، والهيفاء لا يصح عليها أنها جائلة لجولان وشاحها إلا بالمجاز، وهو من إطلاق وصف الحال على المحل كقولهم: سال الوادي.

وإضافة اسم المفعول إلى فاعله كقولهم: فلان مؤدب الخدام من جملة إضافة هذه الصفة أيضاً، وحكمه حكم اسم الفاعل اللازم، ودليل انفصال هذه الثلاث ما مر في إضافة الفاعل إلى مفعوله، وإضافة "أفعل" التفضيل عند الفارسي وتابعيه، فإن الأصل أن يذكر مع "من" ثم حذفت وأضيفت للاختصار كما مر في أصالة ثبات التنوين أو النون وحذفهما، وقد عد الفارسي إضافة الاسم إلى الصفة نحو "صلاة الأولى" من الإضافة اللفظية من حيث إنها في الظاهر مضاف إليها وفي الحقيقة ليست كذلك؛ فإنها صفة للمضاف إليه، وقد جعل بعضهم: "واحد أمه، وعبد بطنه، ونسيج وحده" إضافتها لفظيةً، والأكثرون على معنويتها، قال الإمام الجرجاني: "ظاهر أن الهاء لا تعود إلى مضافها؛ لاستلزامه إضافة الشيء إلى نفسه، فالعائد إليه إن كان معرفةً فالمضاف إلى ضميره معرفة، وإن كان نكرة فنكرة" وهو غريب؛ فإنه

---

(١) الانخزال: مشية فيها تثاقل وتفكك.

جعل ضمير النكرة نكرةً.

ولا يجوز أن يكون المضاف إليه لأفعل التفضيل مضافاً إلى ضمير "أفعل" مثل قولك: يوسف أحسن إخوته؛ لأن الأخوة لا تشمل يوسف، وإلا ما أضيفت إلى ضميره، لئلا يلزم إضافة الشيء إلى نفسه ضمناً، وإذا لم تشمله لا يضاف "أفعل" الذي هو يوسف إليها؛ لأنه يجب أن يكون بعض المضاف إليه كذا في "المفصل"، فيقال لـــه: ما تحرر من كلامك في امتناع إضافة الشيء إلى نفسه هو امتناع إضافة أحد المترادفين إلى الآخر، وهي هاهنا مفقودة، سلمنا امتناع إضافة الشيء إلى نفسه ضمناً، لكن قولك: لما خرج يوسف من إخوته لا يضاف "أفعل" الذي هُوَ هُوَ إليها لأنه يجب أن يكون بعض المضاف إليه، يناقض الكلام السابق؛ لأن "أفعل" تجب إضافته حينئذ إلى نفسه ضمناً، وأي فرقٍ بين أن يتضمن المضاف إليه المضاف، وبين تضمن المضافِ المضاف إليه؟

فإن أجاب بأن إضافة "أفعل" لفظية في تقدير الانفصال فكأنه لا إضافة، وإضافة الإخوة إلى الضمير حقيقة فحصل الفرق.

قيل لـــه: نصصت في "المفصل" أن "أفعل" يلزمه التعريف مضافاً، فأنى يكون في تقدير الانفصال عندك؟، والأولى أن يقال: إذا قيل: هؤلاء إخوة يوسف، لا يدخل يوسف في إخوته؛ لأن الأخ من الأسماء الإضافية، والإضافة تتحقق بين شيئين فلا تثبت أخوة يوسف بالنسبة إلى نفسه، ولما خرج منهم امتنع إضافة "أفعل" إلى ما لم يشمله هذا، وأما الذي بمعنى الفاعل فلا تمتنع معه المسألة.

باب التوابع

ترجم الفارسي هذا الباب بتوابع الأسماء، وجار الله بتوابع المعرب وخصصها بالأسماء بقوله: هي أسماء ولا يمسها الإعراب إلا على سبيل التبع لغيرها، والأولى ترك إضافتها إليهما وإطلاقها؛ فإن من التوابع التأكيد، وهو قد يكون لغير الاسم والمعرب وغير الاسم، ومنها عطف النسق وقد يكون فعلاً وجملةً، فيكون تابعاً لفعلٍ وجملة، والأشبه أن يقال: التابع: لفظ يستحق إعراب ما قبله على تقدير كونه معرباً من حيث إنه ثان لـــه.

وفي عامل التابع ثلاثة أوجه:

عامل المتبوع، وهو الصحيح؛ لأنه لولاه استقل الثاني بالعامل فلم تتصور التبعية، ومثل عامل المتبوع مقدراً؛ لأن الصفة المنسوبة إلى ذاتٍ لا تنسب بعينها إلى أخرى؛ لامتناع قيام غرضٍ بمحليين، فقولك: قام زيد وعمرو أي وقام عمرو، والشبهة قائمة في قام الزيدان والزيدون مع الاتفاق على الجواز، وحلها أن المراد من الصفة المنسوبة جنسها مع قطع النظر عن التعدد والتقدير في عطف النسق، لما مر، وفي البدل لما سيأتي، والانسحاب في غيرها، وامتناع الوقف على المتبوع فرع عدم استقلال التابع فهو الأصح وهي: تأكيد، وصفه، وبدل، وعطف بيانٍ، وعطف نسقٍ.

التأكيد

هو تابع يقرر بمعناه معنى لفظ متقدم لإزاحة غفلة موهومة أو تجوز محسوب، أو سهو مظنون، وذلك إما بتكرير اللفظ الأول، ويقال لـه: التكرير الصريح؛ لأن التأكيد لا بد أن يكون بتكرير المعنى ولكن إذا كرر بتكرير اللفظ صار التكرير صريحاً؛ لأنه لفظي، وإما بلفظ غير الأول، ويقال لـه: غير الصريح، لأنه معنوي.

والأول يكون اسماً، وفعلاً وحرفاً، ومفرداً وجملةً، كقولك: رأيت زيداً زيداً، وضرب ضرب زيد، وإن إنه قائم، وجاء زيد وجاء زيد.

وأما الثاني فلا يكون إلا اسماً ولا يؤكد المظهر بالمضمر بل بمثله؛ لأنّ المضمر أعرف فلا يستقيم جعله فضْلَةً متممة لغير الأعراف؛ ولأن ضمير المتكلم والحاضر غير صالحٍ لذلك، وهو أكثر من الغائب فلما امتنع في الأكثر امتنع في الكل سحباً لحكم الأغلب على الأقل.

ويؤكد المضمر بمثله كقولك: ما ضربني إلا هُوَ هُوَ، ورأيتنا نحن، ومررت به هو، والمؤكد به منفصل البتة وإلا لم يصلح للتأكيد، والمؤكد يتصل وينفصل كما مر، وبالمظهر ثم الضمير المؤكد إن اتصل وارتفع وأكد بالنفس والعين فلا يؤكد بالمظهر إلا بعد تأكيده بالمضمر كقولك: زيد جاءني هو نفسه أو عينه؛ لأنهما يليان العامل فيشتبه التأكيد بالفاعل، فإذا أكد بالمنفصل زال الاشتباه واطراد الباب في كل ضمير مرفوع، وإن لم يشتبه كقولك: ضربت أنت نفسك. واختلفوا في أن الظاهر تأكيدٌ للمنفصل أو المتصل، فإن أكد بكلٍ وأجمعين فلا يشترط ذاك؛ أما في "أجمعين" فلأنهما لا تلي العامل فتتعين للتأكيد، وأما في "الكل" وإن وليه فتشبيهاً بأجمعين، والجامع بينهما معنى الإحاطة.

وأن انتصب الضمير أو انجر أكد بالمظهر من غير الشرط لانتفاء الالتباس.

ولقائلٍ أن يقول: التأكيد يجب أن يفيد معنى الأول؛ ليحققه، والمظهر لا يفيد المعنى المحقق غاية التحقيق المستفاد من المضمر بل يفيده ناقص التحقيق، فلا جواز لتأكيده به، وإذا أكد بكلٍ وأجمع غير جمعٍ فظاهر بطلانه إلا أن يقصد أجزاء المؤكد كقولك: سرت النهار كله، وإنما يحسن إذا احتمل انفصال الأجزاء في الحكم

كأجزاء النهار في السير لا كأجزاء زيدٍ في المجيء.

ولا تؤكد النكرات عند البصريين؛ لأن حاجة النكرة إلى التعريف أمَسُّ من حاجتها إلى التأكيد؛ لأن الشيء ما لم يتعين فتقديره لغو، ولأن مدلول النكرة الشيوع، ومدلول التأكيد التخصيص فيتناقضان، فإن ألفاظ التأكيد معارف؛ لإضافتها إلى ضمير المؤكد، وأجمع لولا تعرفه لما أكد به المعرفة لعدم فائدة التأكيد إذن، وجوزه الكوفيون في النكرة المحدودة لقربها من المعرفة، وأنشدوا:

.... قد صَرّتِ البَكْرَةُ يوماً أجْمَعَا[1]

وإنما يجمع بين "كل" و"أجمعين" في قولهم: جاءني القوم كلهم أجمعون؛ لبيان مجيء الكل حالةً واحدة.

فصل

أكتعون، وأبتعون، وأبصعون، أتباع لـ "أجمعون" لا يجئن إلا على إثره عند الأكثرين، وجوز شرذمة: جاءني القوم أكتعون.

وعلى القولين، هل يشترط ترتيب هذه التوابع على ما سردنا؟ فيه قولان.

---

(١) البيت لا يعرف قائله.

الصفة

الصفة: تابعة تدل على معنى في متبوعها أو في منتسب إلى متبوعها، وخصها العلامة بالاسم ويخدشه كونها جملة، وسوقها للتفرقة بين المشتركين في الاسم. قيل أكثر مجيئها لتخصيص النكرات وتوضيح المعارف، وقد تجيء لمجرد الثناء كالأوصاف الجارية على الحق عز شأنه، وعلى الملوك، ولبحت الذم كقولهم: فعل فلان الفاسق الخبيث، لمن تخصص بهما، ولمحض التأكيد كقوله تعالى: ﴿نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾[1]، وعن صدر الأفاضل: أنها في الأوجه الثلاث لا تخلو من ملاحظة التفرقة بين المشتركين في الاسم توهماً، أما في الأولين فظاهر وأما في التأكيد فلتؤذن أن المراد تعريف الواحدة من النفخة لا أصل النفخة.

تقسيم آخر: هي إما لازم أو غيره. واللازم إما محسوس كالطويل، وإما غير محسوسٍ، وهو إما من نفسه كالعاقل، أو من أصله كالشريف، وغير اللازم إما محسوس كالقائم أو غيره، وهو إما من أمثاله كالمكرم، أو لا، وهو إما كسبي كالغني، أو غير كسبي كالصحيح.

آخر استقرائي: وهي إما اسم فاعل، أو اسم مفعول، أو صفة مشبهة أو "ذو" أو اسم المبالغة كـ "رجل" أي رجلٍ، وأيما رجلٍ بمعنى كاملٍ في الرجولية، وأنت الرجل كل الرجل، وهذا العالم جد العالم، وحق العالم أي البليغ في شأنه، ومررت برجلٍ رجل صدقٍ، ورجل سوءٍ، أي صالحٍ وفاسد.

آخر للفارسي: هي إما حلية كأسود، أو فعل علاجٍ كذاهبٍ، أو غير علاجٍ كعالمٍ، أو نسب، أو ذو.

تحقيق: إذا قلت: مثلاً: رأيت الرجل، احتمل أن يكون كاتباً وأن لا يكون، والكاتب يدل على ذات غير معينة ثبتت الكتابة لها، ويحتمل أن يكون الرجل، وأن لا يكون، وكذا كل مشتقٍ فإنه يدل على معنىً معينٍ موجود لشيءٍ غير معين، فإذا أجريت الكاتب على الرجل زال ذلك الاحتمال بثبوت الكتابة لـــه، وتعين الذات

---

(١) سورة الحاقة: آية ١٣.

الغير المتعينة في الكاتب بكونها الرجل فصار الكاتب هو الرجل، فكأن الموصوف هو الصفة بالإمكان، والصفة هي الموصوف بالإمكان، فإذا قيدت أحدهما بالآخر خرج الإمكانان إلى الفعل فصارا شيئاً واحداً، وبه اندفع سؤال المشكل إنهما إما متحدا المفهوم فلا فائدة، أو مختلفاه فلا إجراء.

وظهر من هذا أن الاسم الغير المشتق موصوف بالطبع، والمشتق صفة بالطبع، ولهذا إذا وصف بغير المشتق جعلوه في تقدير المشتق، واستضعف سيبويه: مررت برجلٍ أسدٍ: فقيل: لأنه اسم جنسٍ عيني بعيد عن تأويل الاشتقاق.

والإشكال عليه أنه استحق وقوعه حالاً مع احتياج تقدير اشتقاقه. ولناصره أن يفرق بينهما بأن استيجاب الوصف الاشتقاق أشد من استيجاب الحال إياه، فإن الوصف واجب الدلالة على معنىً في الذات فيتعين المشتق، والحال تدل على هيئة وإن لم تكن مشتقة: كقولهم: هذا بُسراً أطيب منه رطباً.

فصل

الجملة تقع صفة للنكرات دون المعارف؛ لأن مفهومها شائع مطابق مفهوم النكرة دون المعرفة، ويشترط لوصفيتها احتمالها الصدق والكذب؛ لأن من لوازم الصفة صلاحيتها للخبرية، وينتفي صلوح الخبرية لعدم احتمالهما فتنتفي الوصفية، وقوله:

حتى إذا جَنَّ الظلام واختلط جاءُوا بمذقٍ هل رأيت الذئبَ قط[1]

وقول أبي الدرداء: "وجدت الناس أخبر تقله"، فعلى تقدير مقولٍ فيه ذلك، فالنعت مفرد مضمر والجملة الظاهرة متعلقته، وقد يوصف بالمصدر إما على تأويل الاشتقاق، أو على تقدير جعل الموصوف عين تلك الصفة لكثرة ملابسته لها كقولهم: رجل عدل وصوم ورضاً، ويقع إذ ذاك على المثنى والمجموع والمذكر والمؤنث بلفظ الواحد المذكر؛ لكونه جنساً شاملاً.

(١) البيتان منسوبان للعجاج وليسا في ديوانه، انظر شرح المفصل ٥٣/٣.

فصل

وقد يوصف الشيء بنعت ما هو بسببه، أي ما لـــه تعلق به، وذلك إما بإسناد الصفة إلى المضاف إلى ضمير الموصوف، أو بإسنادها إلى موصولٍ يشمل صلتها ضمير الموصوف كقولهم: هذا رجل كثير محبه، أو من لا مخالفة بينه وبينه.

والصفة الحاصلة في الموصوف تتبعه في ثمانية أمور: الإعراب والإفراد والتثنية والجمع والتعريف والتنكير والتذكير والتأنيث؛ لاتحادهما إلّا إذا كانت "فعولاً" فاعلاً، أو "فعيلاً" مفعولاً؛ فإنهما بلفظ المذكر يقعان على المذكر والمؤنث، قيل: لأن معناهما الشيء المتصف بهذه الصفة، أو النفس المتصفة بها، أو كانت صفةً مصوغةً مع التاء إما للمبالغة كالعلامة؛ فإنها إشارة إلى أن الموصوف بها كأنه جماعة موصوفة بتلك الصفة لكثرتها فيه، أو لغيرها كالهلباجة[١] والربعة[٢] واليفعة[٣] على تأويل النفس .

والتي لمتعلقه تتبع الموصوف في التعريف والتنكير والإعراب فقط؛ لأنها بمنـــزلة الفعل، فتذكرها وتأنثها بحسب فاعلها، ولا تثنى ولا تجمع إلا على لغة أكلوني البراغيث.

---

(١) الهلباجة: الأحمق.

(٢) الربعة: المتوسط في الطول.

(٣) اليفعة: بمعنى اليافع وهو المرتفع.

كلام في وصف المعارف

مقدمة: قال العلامة: "المعرفة ما دل على شيء بعينه"، وهو مستدرك؛ فإنه إما أن يريد "بعينه" التعين الشخصي، أو مطلق التعين، أو شيئاً آخر، وعلى الأول يخرج علم الجنس، والمعرف بلام الجنس، والمضاف إلى المعرفة؛ فإن إضافة الكلي إلى الجزئي لا تصيره جزئياً، وعلى الثاني تدخل النكرة؛ لأنها متعينة لدلالتها على جنسٍ متعين، والثالث غير متصورٍ لنتكلم عليه، والأولى أن يقال: النكرة تدل على واحدٍ أو عددٍ من جنسٍ معلومٍ، والمعرفة ما أفاد معنىً أكثر تعيناً من هذا القدر، وإلى هذا أشار الإمام الجرجاني في "المقتصد"، وبه اندفع شك القائل: إن إضافة العام إلى الجزئي لا يصيره جزئياً، فلا تعرفه.

فإن قيل: النكرة الموصوفة اختصت بتعينٍ أكثر مما في النكرة المطلقة، و لم يقل: إنها معرفة.

قلت: زيادة التخصيص غير مستفادةٍ منه بل من الصفة.

فإن قيل: المعرف بالحرف كذلك.

قلت: الحرف غير مستقلٍ، فكأنهما شيء واحد.

فإن قيل: المضاف إلى المعرفة ظاهر أنه كالموصوف.

قلت: بل هو كالمعرف بالحرف، ولولا شدة اتصاله بالمضاف إليه لفصل بينهما بالتنوين الدالة على تمام الأول واستئناف الثاني كالموصوف والصفة.

فإن قيل: المضاف إلى النكرة معرفة إذن.

قلت: اشمأزت طباعهم عن القول بإفادة النكرة التعريف، فهو من الأصول المتروكة لمانع.

المعارف خمس بالاستقراء، والعلم الخاص أي غير المجعول جنساً، والمضمر، والمبهم -وهو اسم الإشارة، والموصول-، والمعرف باللام، والمضاف إلى أحدها معنوية.

وفي مراتب تعرفها وجوه:

الأول: المضمر؛ لأنه لم يتنكر قط، و لم يوصف، وأعرفها ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب، لاستحالة الاشتباه في الأول، وقلته في الثاني، فإن المخاطب قد يشتبه، أما المرئي فلاشتباه الصورة، وأما المسموع كلامه فلاشتباه الصوت، وكثرته في الثالث، وهو ظاهر، ثم العلم فإنه يدل على شخصٍ معينٍ كالمضمر، ثم المبهم؛

لكون اسم الإشارة والموصولات محتملةً للاشتباه وإن قصد بهما أشخاص معينون، أما الإشارة فلحضور أشخاصٍ كثيرة، والمعارضة باشتباه العلم، لوقوعه على أشخاص مزيفة، فإن وضع أسماء الإشارة ليس لشخصٍ معينٍ بل لجواز إرادة كل ما هو في صوب الإشارة بها بخلاف العلم فإن الشركة فيه طارئة، وأما الموصولات فلاتحاد أشخاصٍ في الصلة، فإن قولك: جاءني الذي أبوه منطلق لا تمنع نفس تصور معناه من وقوع الشركة، ثم المعرف بحرف التعريف؛ فإن تعرفه بغيره، بخلاف الثلاثة السابقة.

والموصول وإن تعرف بالصلة لكنه غير مستقل المفهوم بدونها، فكأنهما شيء واحد بخلاف المعرف بالحرف، ثم المضاف إلى المعرفة، فإن إضافته بكلمةٍ مستقلة، فيتضح فيه التعرف بالغير فهو دون المعرف بالحرف، وأصنافه تتفاوت في التعريف بحسب تعرف المضاف إليه، هذا هو ترتيب "المفصل" مع التوجيه.

الثاني: العلم ثم المضمر قاله السيرافي؛ لأن سبق الفهم إلى مدلول العلم أكثر من سبقه إلى مدلول غيره لعدم توقفه على شيءٍ آخر.

الثالث: أن المبهم أعرف من العلم قاله الكوفيون واختاره ابن السراج؛ لأن المبهم تعرف بالعين والقلب ولم ينكر، وتعرف العلم بالقلب فقط وقد ينكر، والعلة الأولى تخص اسم الإشارة.

مقدمة أخرى

الموصوف لا يكون أعم من الصفة بل إما مساويا لها أو أخص منها، فإن العاقل إذا أراد الدلالة على شيء أطلق عليه اللفظ الأخص دلالةً به ليسرع إلى غرضه، نعم إذا حدس[1] اشتباها أردفه بما هو أعم منه ليكون المجموع أخص من كل فرد، فيقول: رأيت زيداً الطويل لا بالعكس، وإذ مهدناهما فنقول:

المضمر: لا يوصف ولا يوصف به، أما الأول؛ فلأن الإضمار لا يكون إلا للشديد الوضوح، ولذا قيل: هو كوضع اليد على المكني عنه يقويه أن المحتاج إلى الصفة يصفونه ثم يضمرونه كقولهم: قام زيد العاقل فرأيته، وإذا فقد الالتباس فلا صفة؛ لأن معظم فائدتها إزالته.

وأما الثاني: فلأنه يدل دلالة الاسم لا دلالة معنىً في المسمى.

أما العلم فلا يوصف به؛ لما مر الآن، ويوصف بالثلاثة الباقية، لكونه أخص.

وأما المعرف باللام فيوصف بمثله والباقيين.

وأما المبهم فلم ينقل إلا جواز وصف اسم الإشارة منه بما فيه الألف واللام إما اسماً أو صفة كهذا الرجل أو العاقل؛ لأنه قد تلتبس الإشارة إلى المراد عند حضور غيره من الأجناس فيزال الالتباس بذكر جنس المقصود أو صفة خاصة به، ويقبح ذكر صفة تعمه وغيره من الحضور لبقاء اللبس، واللام في صفة الإشارة هي اللام الجنسي لا اللام العهدي المشخص لامتناع اجتماع إشارتين إلى شيء، كذا في "المقتصد"، وفيه نظر؛ لأن المعرف باللام المعنية للجنس والمعرف بالمعنية للشخص خاصان تحت تعريف مطلق اسم الجنس والقسيمان متقابلان، فأنى يجتمعان؟ واسم الإشارة مختص بالوصف باسم الجنس الغير المشتق لما ذكر، وقولك: مررت بهذا ذي المال يجوز بدلاً لا صفةً، كذا عن الفارسي، وللقياس في جوازه مجال، إذ قد يختص بجنس المشار إليه.

وأما المضاف إلى المعرفة فيوصف بأوصاف العلم، والقياس محافظة قاعدة العموم حتى لا يوصف المضاف إلى المعرف باللام بالمعرف باللام.

---

(١) حدس: ظنَّ.

فصل

والأصل أن يذكر الموصوف مع الصفة ويجوز ذكرها دونه إذا كانت خاصةً بينة الثبوت لـه كقوله تعالى: ﴿وَعِندَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ عِينٌ﴾[1]، ولم يذكر نساء، وكقول أبي ذؤيب:

وعليهما مَسْرُودَتَانِ قَضَاهُمَا ... دَاوُدُ أو صَنَعُ السَّوابِغِ تُبَّعُ[2]

فحذف "درعان"، وكقول سحيم:

أنا ابن جَلاَ وَطَلاَّعُ الثَّنَايَا ... مَتَى أضع العمامة تعرفوني[3]

ولم يقل: رجل جلا، وقد تطرح رأساً؛ لبلوغها غاية الشهرة كقولهم: الأجرع للرمل المستوى، والأبطح لمسيل الوادي، والأطلس للذئب، ومنه الفارس والراكب والصاحب.

---

(١) سورة الصافات: آية ٤٨.

(٢) انظر ديوان الهذليين ١/١٩.

(٣) البيت لسحم بن وثيل الرياحي.

البدل

هو التابع المقصود لذاته بالحكم، ومتبوعه بعرضه. فالقيد الثاني أخرج عطف النسق، والأول سائر التوابع، ولما كان البدل مطلوباً لذاته وذكر المبدل لتوطئة ذكره مجملاً ثم مبيناً ليفيدا بالاجتماع تحقيقاً لم يفيداه بالانفراد كرر العامل إشارة إلى استغنائه عن المبدل بخلاف سائر التوابع، نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ الْمَلأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِن قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنهُمْ﴾(١)، وعطف النسق أتي فيه بنائب العامل لا به ويشبه أن جعل البدل تابعاً مستدرك؛ فإن التابع ما عمل فيه عامل المتبوع بالتبعية وهو مستقل بعامله. نعم لما تأخر عن الأول وجوباً كتأخر المطلوب عن المقدمة، وشاركه في الإعراب شابه التابع فسمي به، والمشهور أنه في حكم تنحية الأول، وفسره الأكثرون بأن من خاصية البدل أن لو طرح المبدل وأقيم البدل مكانه لاستدل الكلام فوجه النقض بصورتين: إحداهما: قوله:

وكأنه لهق السراة كأنه ... ما حاجبيه معين بسواد(٢)

فلو أهدر الضمير كان الاسم مُثَنًّى، والخبر مفرداً.

والثانية: زيد ضربت أباه عمراً، فلو طرح المفعول بقيت الجملة بلا راجع، وأوله المتأخرون بأن معناه أنه مستقل بذاته فراراً عن الإشكالين.

والجواب عن الأول أن إفراد الخبر عن التثنية -لفظاً، والمراد به التثنية- سائغ كقوله:

لِمَنْ زُحلوقة زُلُّ ... بِهِ الْعَيْنَانِ تَنْهَلُّ(٣)

وكقول الآخر:

فَكَأَنَّ فِي الْعَيْنَيْنِ حَبَّ قَرَنْفُلٍ ... أَوْ سُنْبُلاً كُحِلَتْ بِهِ فَانْهَلَّتِ(٤)

وعن الثاني: بأن المانع اتصال الضمير وهو عارض، ومقتضى الطبيعة قد لا يظهر لمَعَاوِقٍ كبُرُودة الماء المُسَخَّنِ، وكالحروف المكفوفة.

(١) سورة الأعراف: آية ٧٥.

(٢) البيت لا يعرف قائله، انظر الكتاب ١/ ٨٠.

(٣) البيت لامرئ القيس، انظر ديوانه ٤٧٢.

(٤) البيت لسلمى بن ربيعة.

أقسام البدل

وللبدل أربعة أقسام: بـــدل الكُلِّ من الكُلِّ ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ﴾[١]. وبدل البعض من الكُلِّ: "ضربت زيداً رأسه"، وكقوله:

أَوْعَدَنـــي بالسِّجْـــنِ وَالأَدَاهم رِجْلِـــي فَرِجْلي شَثْنَةُ الْمَنَـــاسم[٢]

وبدل الاشتمال ﴿لَجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِّن فِضَّةٍ﴾[٣]، ﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الأُخْدُودِ النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ﴾[٤].

وبدل الغلط: رأيت رجلاً حماراً، ولا يكون في الكلام الفصيح، وإن وقع استدرك بـــ "بَلْ".

ودليل الحصر أن البدل إما أن وقع بعد الغلط أولا، والثاني إما كل المبدل أو بعضه أو خارج عنه، ولا بد للخارج من مناسبة مع المبدل ليتخصص ببدليته، وهي المرادة بالاشتمال سواء كانت المناسبة محسوسة كالسقف مع البيت، أو معنوية كقولك: أعجبني عمرو علمه، قال بعضهم: "ضرب زيد اليد والرجل" من بدل الكل، لأن الجثة بدون الأطراف لا غناء لها، قيل: هي بدون الرأس أفقد غناءً، وبدل الرأس عنها بدل البعض بالاتفاق، قال عبد القاهر: الفرق أن قطع الرأس من حيث إنه يزيل الحياة يسلب غناء البدن بدليل أنه لو أُزيلت الحياة بطريق آخر زالت الفائدة، واليد والرجل زوالهما لذاته يزيل الفائدة، وإن كانت الحياة باقيةً بخلاف سائر الأعضاء.

فصل

ولاستبداد البدل لم تجب مطابقته المبدل في الأوصاف المطابقة الصفة الموصوف بها ليس الإعراب، فإنهما قد يقعان معرفتين ونكرتين ومغايرين.

---

(١) سورة الفاتحة: آية ٦، ٧.

(٢) البيتان لعديل بن الفرخ العجلي.

(٣) سورة الزخرف: آية ٣٣.

(٤) سـورة الـبروج: آيـة ٤، ٥.

فهي ثلاثة أقسام، ولكل من الأولين أربعة أقسامٍ بحسب أقسام البدل والثالث ثمانية؛ لأن كلا من أقسام البدل إذا ركب من المعرفة والنكرة وقع على وجهين، إبدال النكرة من المعرفة وبالعكس، فالمجموع ستة عشر.

وأمثلة الأربعة الأولى: بشر أخوك، أو رأسُهُ، أو عقله، أو الحمار.

والأربعة الثانية: رجل صاحب لك، أو رأس لـــه، أو فهم لـــه، أو فرس، وعليك التركيب.

ويشترط في إبدال النكرة من المعرفة كون النكرة موصوفةً، لينجبر نقصان الأصل عن الفرع.

وقد يقعان مظهرين ومضمرين ومتغايرين، والكل ستة عشر أيضاً، وأمثلة الأربعة الأولى هنا هي الأربعة الأولة هناك، والأربع الثانية: زيد رأيته إياه، عين زيد قررته إياها، قول زيدين فهمتهما إياه، فرس الزيدين أبصرتهما إياه، والتركيب سهل، ولا يبدل الظاهر من ضمير المتكلم والمخاطب بدل الكل؛ لأنهما لا يحتملان الالتباس فلا يرادان بعرض ما يحتمله مع اتحاد المفهوم، وضمير الغائب لما احتمله كالمظهر أبدل المظهر منه، والإبدال الآخر لما خالف مفهومها مفهوم المبدل جاز أن تقصد بالذات لخصوصيتها، وإن كان مرجوحاً من الأول من وجهٍ، والله أعلم.

عطف البيان

تابع غير صفة يكشف عن المراد بالمتبوع كشف الكلمة المشهورة معنى الكلمة الغريبة كقولك: رأيت زيداً أبا عبد الله، إذا كان بالكنية أشهر عند المخاطب، وإن كان بالاسم أعرف عطفته على الكنية وعن بعضهم أن أشهرية العطف غير مشروطة؛ لأنه ليس المقصود بالنسبة بل الشرط إيضاحه الأول عند الاجتماع، وإن كان الأول أوضح منفرداً كجماعةٍ مختلفي الأسماء كنيتهم أبو محمدٍ، والكنية أشهر تزيل باسم كلٍ الاشتباه الحاصل في الكنية.

والفارق بينه وبين البدل: إما من حيث اللفظ؛ فلأن عامل المبدل واجب الدخول على البدل لفظاً أو تقديراً، وفي العطف لا يجب، فإنه قد يمتنع كقول المرار:

أنـا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشْرٍ عَلَيْـهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُـهُ وُقُـوعـاً[1]

فإن اسم الفاعل المحلى باللام لا يدخل العاري عنها، والفرق لاغٍ عند الفراء.

وإما من جهة المعنى، فلأن البدل هو المقصود بالذات في الإسناد، والعطف مطلوب بالعرض لبيان المعطوف.

وإذا ثبت الفرق بين نوعي البدل والعطف في المعنى والحكم فنقول: الكلمة المعنية في الكلام المعين من حيث احتمالها لهما أو لأحدهما فقط تنقسم أربعة أقسامٍ:

أحدها: ما يحتملهما مع اتحاد الإعراب كما مر في الاسم والكنية.

وثانيها: ما يحتملهما مع اختلاف الإعراب كقولك: يا أخانا زيداً بالنصب عطفاً، والضم بدلاً.

وثالثها: أن يتعين البدل كقولك: ضربت زيداً رأسه.

ورابعها: أن يتعين العطف كقولك: يا أيها الرجل زيد.

واشتراك الصفة والعطف في الكلمة محال، لاقتضاء الصفة الاشتقاق، واقتضاء العطف عدمه.

---

(١) البيت لمرار الفقعسي، انظر: الكتاب ٩٣/١.

عطف النسق

هو اشتراك التابع بحرفٍ في إعراب المتبوع، وحروفه عشرة، تجمعها ثلاثة أصناف:

الأول: ما يجمع المعطوف مع المعطوف عليه في الحكم وهو أربعة: الواو، والفاء وثم، وحتى، أما الواو فقد اختلف فيها فذهب سيبويه والمبرد ومحققو الأصول إلى أنها للاشتراك المطلق من غير ترتيبٍ، وأبو عبيدة والفراء وثعلب إلى أنها للجمع مع الترتيب، ودليل الأولين وجوه.

الأول: استعمالها حيث لا يتصور فيه الترتيب كقولهم: تضارب زيد وعمرو، فلو أفادت الترتيب لحصل التضارب من زيدٍ وحده ثم من عمروٍ، وكذا "اشتركا في المال" وجميع أفعال النسبية ، والأصل في الكلام الحقيقة ولما كانت حقيقةً لغير الترتيب لا تكون حقيقةً للترتيب دفعاً للاشتراك.

الثاني: لو أفادت الترتيب لكان قولنا: "رأيت زيداً وبكراً قبله" نقضاً، و"بعده" تكريراً، وليس.

فإن قيل: يجوز أن يغير الواو مقتضى الكلام تغيير همزة الاستفهام الجملة عن الجزمية، وحرف النفي إياها عن الإيجاب.

قلت: المعارض خلاف الأصل فالمفضي إليه وجب أن لا يكون.

الثالث: قوله تعالى في البقرة: ﴿وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ﴾[1]، وفي الأعراف: ﴿وَقُولُوا حِطَّةٌ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا﴾[2]، والقصة واحدة.

الرابع: روي أن الصحابة رضي الله عنهم سألوا النبي ﷺ حين أرادوا السعي بين الصفا والمروة: بأيهما نبدأ؟ فقال: «ابدأوا بما بدأ الله به»[3] ولو كانت للترتيب لما اشتبه على أهل اللغة.

الخامس: قال أهل اللغة: إن واو العطف في الأسماء المختلفة كواو الجمع وياء

(١) سورة البقرة: آية ٥٨.

(٢) سورة الأعراف: آية ١٦١.

(٣) الحديث رواه الترمذي، كتاب الحج ١٧٦/٢.

التثنية في الأسماء المتماثلة وهما للجمع المطلق، فكذا هي:

وللآخرين أدلة:

الأول: أنه قيل لابن عباس رضي الله عنهما: كيف تأمرنا بالعمرة قبل الحج؟ والله تعالى يقول: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾[1] فقال: "أما تقرءون الوصية قبل الدين ثم تبدءون بالدين" فلولا فهمهم الترتيب منها لما اعترضوا عليه.

وحاصل الجواب: أن الظاهر متروك بفعل النبي ﷺ في الصورتين.

الثاني: أن رجلاً قام عند النبي ﷺ فقال: من أطاع الله ورسوله فقد اهتدى، ومن عصاهما فقد غوى، فقال ﷺ: «**بئس خطيب القوم أنت، قل من عصى الله ورسوله**»[2]، فلو كانت لمطلق الجمع لم يكن فرق بين الكلامين.

الثالث: أن عمر سمع شاعراً يقول:

.... **كفى الشَّيْبُ والإسْلامُ لِلْمَرْءِ نَاهِياً**[3]

فقال لـــه عمر رضي الله عنه: "لو قدمت الإسلام لأجزتك"، لو لم يفهم الترتيب لما استقبح.

الرابع: قول الزوج لغير المدخول بها: أنت طالق وطالق يوقع طلقةً كما بالفاء، وطالق طلقتين يوقع طلقتين فهي كالفاء لا كحرف التثنية.

الخامس: أن للترتيب مع التعقيب حرفاً وهو الفاء ولـــه مع التراخي حرفاً وهي ثم، ومطلق الترتيب معنىً معقول يستحق التعبير عنه بحرف، وما ذاك إلا الواو.

فإن قيل: مطلق أيضاً الجمع معقول، وليس لـــه إلا الواو.

قلنا: الجمع لازم للترتيب ولا عكس، فلو جعلناه حقيقةً للترتيب صلح إطلاقها مجازاً على الجمع ولا ينعكس، فالأول أولى.

وهي تعطف الاسم على الاسم، وشرط صحته صحة إسناد الحكم إليهما كانا مظهرين أو مضمرين، أو أحدهما فقط، فيصح "تكلم زيد وعمرو لا وحجر".

---

(١) سورة البقرة: آية ١٩٦.

(٢) الحديث رواه الإمام أحمد في مسنده، ٢٥٦/٤.

(٣) هذا عجز بيت لسحيم عبد بني الحسحاس،انظر الديوان: ص ١٦.

والفعل على الفعل، وشرطه اتحاد زمانيهما تقول: قام وقعد زيد ولا ويقعد.

والجملة الاسمية على الأسمية، والفعلية على الفعلية، ومعناه اجتماع مضمون الجملتين في الوقوع، والجاعلوها للجمع فقط جعلوها أصلاً لأخواهّا؛ لكون معناها أبسط من معاني جميعها.

الفاء: قد تكون للتعقيب أي: الترتيب بلا مهلة مع اشتراك في الإعراب تقول ضربت زيداً فعمراً، ومن غير اشتراك كما في الجزاء، وللترتيب مع المهلة كقوله تعالى **﴿ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً﴾**(١) فهو لمطلق الترتيب، لأنه المشترك، وقوله تعالى: **﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا﴾**(٢)، مع أن مجيء البأس قبل الإهلاك عنه أجوبة:

أحدها: أي فَحُكْم بمجيء بأسنا، وحقيقته أن العلم بالإهلاك متقدم على العلم بمجيء البأس، والمراد من الإهلاك العلم به.

والثاني: أن المراد بالإهلاك مقاربته.

والثالث: إرادته.

والرابع: أن في الكلام تقديماً وتأخيراً.

والأحسن أن يقال: إنها للترتيب في المفردات لا في الجمل فيسقط الاعتراض.

ثم: لترتيب المعطوف على المعطوف عليه في المنسوب إلى المعطوف مع التراخي في المفردات، وفي الجمل للترتيب المتراخي في الإخبار بها لا في وقوعها، قال الله تعالى: **﴿إِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى﴾**(٣) مع تقدم الاهتداء على التوبة وما تبعه.

وأما "حتى" فقد تكلم فيها في المجرورات.

الصنف الثاني: ما يعلق الحكم بأحد الشيئين: أو، وأما، وأم.

أما "أو" فتكون للشك، وهي في الخبر والاستفهام عن أحد الشيئين أو

---

(١) سورة المؤمنون: آية ١٤.

(٢) سورة الأعراف: آية ٤.

(٣) سورة طه: آية ٨٢.

الأشياء: زيد أو عمر قام، أعندك زيد أو عمرو؟

وللتخيير، وهو في الأمر فقط: اضرب بكراً أو دعداً، وفي هاتين الصورتين يمتنع الجمع.

وللإباحة: جالس الحسن أو ابن سيرين، أي: أبيح لك مجالسة أمثالهما، وهنا لا يمنع الجمع، وهي تشبه التخيير من حيث إنه إن جالس أحدهما كان مطيعاً ، ويفارقه بجواز الاجتماع.

وقد تجيء للجمع كالواو قال:

فكان سيَّانِ أن لايَسرحُوا نَعماً أوْ يَسرحُوهُ بها وَاغبَرَّت السُّوحُ[1]

تشبيهاً بالإباحية الجامعة للجمع.

وللتقريب: ما أدري أذَّن أو أقام؟ لسرعته وإن عُلِمَ التأذين، ومنه قوله تعالى: **﴿وَمَا أَمْرُ السَّاعَةِ إِلاَّ كَلَمْحِ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾**[2].

ولتفصيل المبهم **﴿وَقَالُوا لَن يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلاَّ مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾**[3].

"**إما**": أقسامها أقسام "أو" بعينها سوى التقريب والتفضيل، إلا أن "أو" تدخل كلاماً بني على الجزم ثم رهقه الشك[4]، و"إما" تستعمل حيث يبتدأ الكلام مع الشك، قال الفارسي: ليست "إما" حرف عطف؛ لأن قولك: رأيت إما زيداً وإما عمراً، الأول ما عطف شيئاً على ما قبله، والثاني لو كان عاطفاً لما دخل عليه حرف العطف بالقياس، ولامتناع اجتماع المثلين قيل: إنها مركبة من "إن" الشرطية وما النافية، فإن معناه إن لم يكن الحكم للمعطوف عليه كان للمعطوف وهو تعسف.

"**أم**": منها متصلة، ومنها منقطعة، ومعنى المتصلة أن الجملتين تصير بها واحدةً في الحقيقة؛ فإن معنى أزيد عندك أم عمرو؟: أيهما عندك؟، وهي تسأل عن أحدهما على التعيين، ولا تجيء إلا بعد العلم بالمسئول عنه بـــ "أو" فإنها تسأل عن أحدهما لا

---

(١) البيت لأبي ذؤيب الهذلي، انظر ديوان الهذليين ١/١٠٧.

(٢) سورة النحل: آية ٧٧.

(٣) سورة البقرة: آية ١١١.

(٤) رهق: دنا منه.

على التعيين، فإذا قال: أزيد عندك أو عمرو؟ فجوابه نعم أو لا، فإذا أنعم سأل بـ "أم" فيجاب بزيدٍ أو عمروٍ ليعين أحدهما المعلوم مبهما، فـ "أو" للاستثبات فقط، وأم للإثبات والاستثبات، ويقال: آ الحسن أو الحسين أفضل أم ابن الحنفية؟ فيجيب السُنِّيُّ بلفظ أحدهما، والكيساني بابن الحنفية، ولا جواب بتعيين أحد الاسمين، وإذا سأل بـ "أم" مكرراً فبتعيين أحدهما.

وأما المنقطعة فتدل على الإعراض عن الكلام الأول استفهاماً كان أو خبراً والسؤال عن الثاني، فهي تعطي "بل" وهمزة الاستفهام.

والفرق بين المتصلة والمنقطعة بعد الاستفهام -فإن المتصلة لا تقع بعد الخبر- أن الاستفهام إذا كان بـ "هل" فالمنقطعة؛ لأن المتصلة تدل على استفهامٍ مع إثباتٍ والهمزة قد تستعمل للإثبات كقولهم:

أطــربــاً وأنــتَ قِنَسْــرِيُّ(١)

و"هل" لا تستعمل في معرض الإثبات ويشكل بإتيان "هل" بمعنى "قد"، وإذا كان بالهمزة فيفرق بينهما بأن الخبر مذكور بعد المنقطعة كقولك: أعندك بكر أم عندك عمرو؟ لأن الجملة بعدها مستأنفة، ولا يذكر بعد المتصلة؛ لاتصال الكلام.

الصنف الثالث: ما يباين به بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم، وهي ثلاثة "لا" و"بل" و"لكن" الخفيفة.

"لا": تنفي عن الثاني ما أثبت للأول فلا تكون إلا بعد الإثبات.

"بل": للإعراض عن الأول سواء كان نفياً أو إثباتاً والإقبال على الثاني، وإذا كان بعد النفي فله معنيان:

أحدهما: إثبات ما سلب عن الأول للثاني.

والثاني: السلب عن الثاني أيضاً.

وأما بعد الإثبات فيعرض عن الإخبار عن الأول ويثبته للثاني.

"لكن": للاستدراك، ويعطف بها المفرد بعد النفي كقولك: ما جاءني زيد لكن عمرو، أي جاء لا بعد الإيجاب؛ لأن حرف العطف نائب العامل، والإيجاب موجود

---

(١) البيت للعجاج، انظر ديوانه: ص: ٣١٠.

مع النفي، فينوب العاطف عن الإيجاب المتقدم فقط فيحصل الاستدراك، والنفي غير موجود مع الإيجاب لينوب عنه فلا استدراك والكوفية تعطف بها بعد الإيجاب كـ "بَلْ"، وإذا عطف بها الجملة وقعت بعد المنفي والموجب، وشرطها إذ ذاك كون الجملة المعطوفة والمعطوف عليها متنافيين إما لفظاً كقولك: جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ، أو معنىً كقولك: ما قام عمرو لكن زيد يمشي.

خاتمة: المضمر المعطوف عليه إذا كان مرفوعاً مستكناً لا يحسن العطف عليه إلا بعد تأكيده بالبارز، وعن بعض الأصحاب أنه لا يجوز خلافاً للكوفيين على التقديرين، قال تعالى: ﴿إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ﴾(١)؛ لئلا يخيل عطف الاسم على الفعل ظاهراً، ولأن الفاعل جزء الفعل فإذا استكن اشتد اتصاله ولا يعطف على جزء الفعل.

ولو قيل: البارز هو الفاعل نفسه أبرزه للضرورة كالجاري على غير من هو لـه كان حسناً، فكذا إذا كان مرفوعاً بارزاً متصلاً لمشابهته المستكين في الفاعلية والاتصال.

وفي الثاني: إذا فصل بين المعطوف والمعطوف عليه بغير حرف العطف جاز بلا تأكيد؛ لأن الفصل يوهم ظاهراً عدم العطف كقوله تعالى: ﴿مَا أَشْرَكْنَا وَلاَ آبَاؤُنَا﴾(٢)، وقد يعطف عليه من غير فصلٍ، قال:

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهَادى كنعـاج المُـلا تَعَسَّفْـن رَمْلا(٣)

لمشابهته البارز المنفصل البروز؛ فإن المنفصل باستقلاله ضاهى المظهر فلا شرط لعطفه إلا العام.

وإذا كان مجروراً وجب إعادة الجار في المعطوف خلافاً للكوفية، تقول: مررت به وبزيد، ورأيت غلامه وغلام عمرو؛ لأنه ماثل التنوين بكونه على حرف واحد في آخرِ الكلمة دالةً على تمامها معاقباً إياه فلا يعطف عليه كالتنوين، وتحقيقه أنَّ

---

(١) سورة الأعراف: آية ٢٧.

(٢) سورة الأنعام: آية ١٤٨.

(٣) البيت لعمر بن أبي ربيعة، انظر ديوانه: ص: ١٧٧.

المعطوفية تقتضي المتبوعية والاستقلال، وهذه الأوصاف تشعر بالتبعية والاحتياج فيتنافيان، وقوله:

فاليوم قَرَّبْتَ تَهْجُونا وتَشْتِمُنَا فاذهب فما بِكَ وَالأَيَّام من عَجَبِ[١]

نادر، وقراءة حمزة ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ﴾[٢]، الواو للقسم، وإن عطفت فالنصف، أي: اتقوا الله وقطع الأرحام، وقوله تعالى: ﴿وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾[٣] عطف المسجد على ﴿سَبِيلِ اللَّهِ﴾[٤] لا الضمير، وإذا كان منصوباً فكالمظهر، وإن اتصل لفظاً؛ لأن المفعول في حكم الانفصال، ولذلك لم يتحاش توالي أربع حركاتٍ معه في "ضربك" تحاشيهم في "ضربت".

(١) البيت لا يعرف قائله.
(٢) سورة النساء: آية ١.
(٣) سورة البقرة: آية ٢١٧.
(٤) سورة البقرة: آية ٢١٧.

باب ما لا ينصرف

الأصل في الاسم الصرف؛ لأن أسباب منع الصرف غير لازمة لـه من حيث هو اسم وإلا اطردت والعرضي غير اللازم الأصل وعدمه فكذا مقتضاه، ولأن الاسم لذاته يصح عليه مدلولات جميع الإعراب فيقبل جميعه، فقبوله لكل الإعراب بالذات، وامتناعه لبعضه بالعرض، وما بالذات أقدم، والمشهور أن الأسباب تسعة: وزن الفعل. الصفة. التأنيث. الألف والنون الزائدتان، التعريف. العدل. الجمع. العجمة. التركيب.

وجعلها الجرجاني ثمانيةً بإدخال الألف والنون في التأنيث لكون تأثيرهما بمشابهته.

والسيرافي عشرةً بزيادة الألف الزائدة في نحو "أرطى" المشابهة لألف التأنيث.

والفارسي أحد عشر بزيادة الطول نحو "سراويل" فإذا جعل علماً فلا ينصرف.

وإذا حصل في الاسم سببان منها أو واحد مستبد -أي التأنيث والجمع- امتنع الصرف، وفي كيفية المنع طريقان:

أحدهما: أنها فروع، فإذا حل الاسم اثنان منها غلبت عليه الفرعية فشابه الفعل، فإنه فرع الاسم لاشتقاقه منه، ولاحتياجه في تحصيل الكلام إلى الاسم، والاسم مستغنٍ عنه في ذلك فثقل كالفعل فسقط منه التنوين الدال على الخفة فتبعه سقوط الجر لتخصصهما بالاسم ومعاقبة المجرور أي: المضاف إليه التنوين الساقط من المضاف بخلاف النصب والرفع، فحمل الجر على النصب، لكونهما فضلتين، ولقضاء النصب حق الجر الثابت عليه حين حمل النصب عليه في التثنية والجمع المذكر والمؤنث، والمؤكد لهذا الطريق ثبات الجر مع الألف واللام والإضافة، فإنه لم يسقط التنوين في الحالين، إما لأنهما معاقبان للتنوين، فكأن التنوين موجود، أو لأن السقوط يستدعي إمكان الدخول؛ فإن السقوط بمعنى عدم الملكة كالعمى في العين لا العدم المطلق وإلا لصح أن يقال: سقط التنوين من الفعل والحرف، والحالان منافيان للتنوين، فلا إمكان، فلا سقوط للتنوين، فلم يسقط الجر، وتحريره أنه دار سقوط

الجر مع سقوط التنوين فكان معللاً به.

مؤكد آخر سقوط التنوين بالذات إجماعاً، فلو سقط الجر بالذات لما عاد قط قياساً عليه يحققه أن السببين ينافيان التنوين لذاتهما وإلا جامعاه في صورةٍ ما فلو نافيا الجر أيضاً بالذات لما جامعاه قطُّ، لأن ما بالذات لا يزول.

وثانيهما: أنه لما شابه الفعل أعطي حكمه، وهو الامتناع عن الجر والتنوين فسقطا بالأصالة، وتمحل منتهج هذا الطريق الانفلات عن الإلزام المذكور آنفاً بتعسفين:

الأول: أن الغرض من عدم الصرف إثبات بعض أحكام الفعل لمشابهه، وحذف الجر في بعض الصور كافٍ في ذلك.

والثاني: أن الإضافة واللام يُخرجان الاسم عن مشابهة الفعل ؛ فإنهما خاصتان للاسم فينصرف.

ويتجه على الأول مطالبة علة تخصيص العود بالجر وتخصصه بإحدى الحالين، وعلى الثاني النقض بدخول حرف الجر الخاصة بالاسم مع بقاء منع الصرف.

وأجيب عن الثاني بإبراز فرقين:

الأول: أن اللام والإضافة أشد تغييراً لمفهوم الاسم من الجار، لأنهما يفيدان التعريف للمفهوم، والجار لا يفيده معنى.

الثاني: أن الجار موصل معنى الفعل إلى الاسم ، فهو كتتمة الفعل ، وكأنه ما دخل الاسم.

قيل على أصل الجواب الثاني: إن غير المنصرف لم يخرج عن الاسمية بل شابه الفعل بوجود السببين الموجبين لامتناع الصرف فما لم يحصل معارض لهما لم يمتنع الامتناع، وإثبات خواص الأسماء فيه -وإن كثرت- فلا تدل إلا على اسميته الثابتة بالاتفاق، وهي قابلة لمنع الصرف من موجبه ، ولما سقط تأثير المعارض فالفرقان المؤكدان لجهة تأثيره لاغيان.

واختلف فيه حال الجر فمن مائلٍ إلى بنائه، وهو الزجاج. ومن تمسك بظاهر قول سيبويه يحرك بالفتح في موضع الجر، ومن قائل بإعرابه، وهم الأكثرون؛ لخلوه عن موجب البناء.

فإن اعترض مشكك على الدهماء بأن الحركة حال الجر إما إعرابية أو بنائية، والأول بين البطول ؛ لأن الجار لا ينصب، والثاني لا تقولون به.

أجيب بأنها لا واحد منهما، فإن الحركة الحاصلة بفتح الفم أعم من كلٍ منهما فلا تنتفي بانتفائهما، فإن أوهم بأن الكلي من غير خصوصية أحد الجزئيات لا يوجد. نُبِّهَ بأنها خاصة بكونها بدل الجر، فإن أصر بأن حركة الآخر إما بعاملٍ، وهو الإعراب، أو لا وهو البناء، فلا ثالث، يفسر بأن القسم الثاني، إن كان مع مناسبة المبني فبناء، وإلا فلا.

فإن قلت: لِمَ لَمْ يمنع السبب الواحد الصرف؟

قلت: لأنه لو منع لم ينصرف أكثر الأسماء، وتغيير الكلمة عن مقتضاها خلاف الأصل، واستقلال السبب الواحد موجب لزيادة التغيير، ترك الأصل مع السببين عملاً بالسبب القوي البريء عن استلزام الفساد، أي: زيادة التغيير ولم يترك مع السبب الواحد؛ لضعفه، واستلزامه الفساد، ولأن خفة الاسم قاومت السبب الواحد فبقي على ما كان، فلما تثنى السبب زادت العلة.

فإن قلت: الحرف أبعد عن الاسم من الفعل عنه ومشابهة الحرف بجهةٍ واحدةٍ تعطيه حكم الحرف أي البناء، وحكم الفعل لا يعطيه إلا مشابهتان، فكان بالعكس أولى.

أجبت من وجهين:

أحدهما: أن الاسم المشابه للحرف بجهةٍ قليل، وللفعل بجهةٍ هو الأكثر، فلم تلغ الأول عملاً بالمشابهة السالمة عن المعارض، وأُلغيت الثاني؛ لوجود المعارض.

الثاني: أن وضعهم الاسم مشابهًا للحرف يدل على شدة احتياجهم إلى ذلك، فإن المبالغة في تبعيد الشيء عن أصل وضعه لا يرتضيه العاقل إلا اضطراراً بخلاف وضع الاسم مشابها للفعل فإنه يكفيه أدنى احتياجٍ، وتأثير السبب القوي أقوى من تأثير السبب الضعيف، ويقرب منه القضية المشهورة أن المرض إذا كان ملائماً لطبيعة المريض وسنه فخطره أقل منه إذا لم يكن ملائماً لأحدهما فإن الثاني لا يكون إلا عن سببٍ قويٍ.

وزنُ الفعل: فرع وزن الاسم؛ لأن أصل الاسم أن يكون على وزن الأسماء لا

على وزن الأفعال، وقيل: كما أن الفعل فرع الاسم فوزنه فرع وزن الاسم، والمؤثر من أوزان الفعل المختص به أو الغالب عليه، فالأول كشمر، وصيغ الأمر، وبناء المفعول، والثاني وزن الأفعال المضارعة، استدرك بعضهم جعل وزن الفعل الغالب سبباً بأنه رد إلى الجهالة، أي: يحتاج إلى استقراء جميع الأسماء والأفعال، وبأنه يشكل بـ "أفعل"؛ فإنه في الاسم أكثر منه في الفعل، لأنه ما من فعلٍ ثلاثي إلا ولـه "أفعل" اسماً إما للتفضيل، أو لغيره، وأفعل في الأفعال لا يكون إلا في بعض ما جاء فيه "فعل"، وفي غير ذلك قليل، ويقابله في القلة وقوع "أفعل" في الأسماء من غير فعلٍ كأجدل ونحوه، وحققه بأن فاعلاً في الأسماء قليل جداً كخاتم، وهو غير مانع، قال: فالأولى أن يقال: الوزن المانع إما المختص بالفعل، أو يكون أولـه زيادةٌ كزيادته غير قابلٍ للتاء، أي: لا يكون كيعملٍ[1]، فإنه يقبل التاء كيعملة[2]، فأحمد علماً لا ينصرف، و"يعمل" علماً منصرف.

أقول: قولهم يجب أن يعتبر -في موازنة الاسم الفعل- طرفا اللفظ والمعنى؛ فإن "أولق" إذا جعل فوعلاً -وإن كان ظاهراً كأحمد- منصرف لعدم زيادة الهمزة يحقق الإشكال المذكور، وذهب عيسى ابن عمر إلى أن كون الكلمة فعلاً في الأصل من جملة الأسباب فلم يصرف نحو "ضرب" علماً، مُحتجًا بقول سُحيم:

أنَـا ابْنُ جَـلاَ وَطَلاَّعُ الثَّنَـايَـا مَـتى أضَـعِ العِمَامَـةَ تَعْرِفُونـي

وهو عند سيبويه جملة إما مَحْكِيَّةٌ عَلَمَاً، أو صفة لموصوف محذوف.

الصفة: فرع الموصوف، وشرط تأثيرها كونها في أصل الوضع صفةً ولا يمنعها من التأثير عروض الاسمية، وإن كان في الأصل اسماً فلا تفيدها الوصفية العارضة تأثيراً، فأدهم[3] وأرقم[4] -اسمين- غير منصرفين، وأربع صفة منصرف، وقد تتخيل

(١) يعمل: البعير القوي.

(٢) يعملة: الناقة القوية على العمل.

(٣) أدهم: القيد.

(٤) أرقم: اسم للحية.

الوصفية الأصلية فلا يصرف بها كما فعل ناس من العرب بأخيل[١] وأجدل[٢] توهماً لمعنى ذي الخيلان في الأول، والجدل، أي: القوة في الثاني، ومنع "أفْعَى" بتوهم الخبث فيه أبعَدُ.

التأنيث: فرع التذكير؛ لأن الاسم من غير علامة يطلق على المذكر ثم تلحقه العلامة للتأنيث، ولأن الشيء المطلق أقدم في التعقل من كل شيءٍ مقيد، وهو مذكر، وكذا المعلوم والمذكور، ولا يؤثر إلا التأنيث اللازم فلا اعتداد بمثل "قائمة" وصفاً.

وهو قسمان: لفظي ومعنوي، فاللفظي ضربان: لازم في أصل وضع الكلمة كالألف المقصورة والممدودة مثل حُبْلَى وصحراء. ولازم بالنقل إلى العلمية، وهو التاء كحمزة؛ فإن العلمية تمنع الحذف.

وقولهم: لزوم التأنيث كتكراره، فكأنه حصل سببان ضعيفان، فإن التأنيث الذي هو أحد الأسباب هو اللازم لا مطلق التأنيث فالمتوهم تكراره غير سبب، والسبب غير مكررٍ، فالأولى أن يقال: هو مستبد بالتأثير كما قلنا، فعليه يتجه أن يقال: التاء في العلم مستقل، والعلمية ليست سبباً بل هي شرط.

أما المعنوي فتأنيث علم المؤنث وشرط وجوب تأثيره الزيادة على الثلاثة، أو تحرك الأوسط، أو العجمة، فدعد جائز الصرف خلافاً للمبرد، وقدم، وزينب، وماه ممتنعة؛ لأن الأول في غاية الخفة فيقاوم الثقل الشبهي فينصرف، ومنع الصرف للسببين، وذهب العلامة إلى إثبات الجواز في الأعجمي الساكن الأوسط كنوحٍ ولوطٍ بالقياس على المؤنث يحققه عدم الصرف في نحو "ماه" و"جُورَ" اتفاقاً فليس الزائدُ فيه إلا العجمة، وكما لو انتقلت العُجمة وبقيت العلمية والتأنيث جاز الصرف، فكذا إذا انتفى التأنيث وبقيت العجمة والعلمية، والاستعمال يوجب صرفه، والنقل مقدم على القياس.

وأما الثاني، فلأن حركة الأوسط بمنـــزلة حرفٍ عندهم؛ لأن الألف الخامسة

---

(٣) أخيل: وصف للطائر.

(٣) أجدل: وصف للصقر.

تحذف قطعاً في النسبة كحباري[١]، ويجوز إبقاؤها وقلبها رابعةً كحُبلى، وحُبْلَويٌّ، ووجب الحذف رابعةً في متحرك العين كجمزي[٢] فهي كالخامسة.

وإذا سمي مذكر باسمٍ غلب استعماله في المؤنث فإن كان زائداً على ثلاثة فمنع الصرف كجيأل[٣]، وعناق[٤] فكأن الحرف الرابع تاء في الكلمة كطلحةٍ، والشاهد بصحة هذه المناسبة إظهارهم التاء في بنات الثلاثة في التحقير كأريضة، وإخفاؤهم إياها في بنات الأربعة كعقيرب، فلولا إنــزالهم الرابعة منــزلة التاء لجمعوا بينهما كالثالثة، وإن كان ثلاثيًّا صرفته كقدمٍ؛ لعدم التأنيث اللفظي والمعنوي، ثم إذا صغرته لم تظهر فيه التاء لتذكره، وأما أُذينه علم رجلٍ فموضوع مُصَغَّرٌ.

فإن قلت: القياس يمنع صرف "قدمٍ" مسمى بها رجل؛ لأن حركة الأوسط كحرفٍ "رابعٍ".

قلت: الحركة من حيث الثقل شابهت الحرف فأزالت الخفة المقاومة للثقل و لم تشابه الحرف الرابع في آخر الكلمة المشابهة للتاء فلم تمنع الصرف ولأنها فرع الحرف الذي هو فرع التاء، فضعف تأثيرها بتضعيف الفرعية.

الألف والنون: المضارعتان لألفي التأنيث قيل: المراد بالألفين هنا ألفا الممدود، وجهة المشابهة وجوه.

أحدها: كونهما زائدتين معاً في آخر الكلمة؛ فإنه لم يستعمل "سكر" ثم أردف بالألف والنون، فإن قيل: ما المانع لكون "سَكْرَى" للمؤنث ثم ألحق النون للتذكير؟

قيل: ترك القياس؛ فإن الأصل التذكر ثم لحوق علامة التأنيث.

فإن قيل: أليس علامة التذكر تُلحق بالاسم المطلق على المؤنث في العدد فهلا نقيسه عليه؟؟!

---

(١) الحبارى: نوع من الطيور.

(٢) جمزي: سريع.

(٣) الجيأل: اسم للضبع.

(٤) العناق: الأنثى من ولد المعز.

أجيب بأن التاء هناك علامة تأنيث الجماعة وحذفت في التأنيث للفرق، فصار ثباته علماً للتذكير بالاتفاق لا بالقصد اتحاد سياقتهما في الاسم والصفة.

الثاني: اختلاف صيغتي المذكر والمؤنث، أي: عدم إعادة صيغة المذكر في المؤنث في الفصلين تقول: سكران وسَكْرَى كأحمر وحمراء بخلاف ضارب وضاربة.

الثالث: وهو متفرع على الثاني امتناع لحوق التاء بصيغة مذكريهما، لأنا لا نقول: عطشانة كما لا نقول أحمرة.

وإنما سمي زائدتا الممدود ألفي التأنيث وإن كان الألف الأولى لمد الصوت والثانية همزةً؛ لأن أصل "حمراء" حمرى كسكرى فزيدت لمد الصوت ألف قبل ألف التأنيث؛ لأن علامة التأنيث لا تقع حشواً فالتقى ساكنان وحذف الأولى ممتنع؛ لأداء جلبها إلى حذفها، فالجلب عبث والثانية علامة تأنيث فتعين التحريك، وتحريك الأول يستلزم زوال مقصودها مد الصوت، ولكون الثاني أقرب إلى موضع التغيير وهو الطرف والألف المتحركة همزة فدعيت الثانية ألف التأنيث نظراً إلى الأصل، والأولى بالمجاورة.

وقيل: المراد بهما ألف المقصور، والثانية من الممدود، ومشابهتهما للألفين ما مر مع أدنى تغيير في الوجه الأول، وصاحب الألف والنون إن كان صفةً لها "فعلى" كغضبان فلا يصرف؛ لاستكمال الشبه والصفة، وإن كان لها "فعلانة" كندمان وندمانة فالصرف، لأنهما لا يشبهان الألف إذن إلا بجهة فكأنه لا شبه، والصفة لا تمنع الصرف وحدها. نعم إن سمي به منع الصرف، لتحقق المشابهات والعلمية، وإن لم يكن لها واحد منهما كلفظة "رَحْمن" فوجهان: الصرف، لكون عدم "فعلانة" فرع ووجود "فعلى"، وإذا انتفى الأصل انتفى الفرع فكأن "فعلانة" موجودة تقديراً، وعدم الصرف وهو الأكثر؛ لتقوي الشبه الأول بانضمام عدم "فعلانة" إليه، أو نقول: المراد من الشبه الثاني أن لا يكون صيغة مذكره موجودة في مؤنثه، وهو أعم من وجود "فعلى" وعدم "فعلانة"، فيتحقق مع كل منهما فتجتمع المشابهات.

قوله: وجود "فعلى" أصل عدم "فعلانة" مسلم، ولكنه ملزوم أخص، ولهذا لم يتحقق نقيض لازمه بانتفائه، وإن كان اسماً فإن قارنه العلمية فلا يصرف كعثمان، لأن العلمية تحظر زيادة التاء فتتم المشابهة كأرطىً عند سيبويه، فإنه ينونه ويجعل ألفه

للإلحاق لا للتأنيث، فإنه إذا سمي به لا ينصرف لمضاهاة ألفه ألف "بشرى" في امتناع قبول التاء، وإلا فالصرف، ويحتمل بعض الأعلام أصالة النون وزيادتها فينصرف لهما كحسان، أهي من الحسن أو الحس؟ والرمان إن سمى به أهي من رم أو رمن؟ أي أقام، والخليل لا يصرفه قال: أجهل اشتقاقه، فألحقه بالأكثر وهو زيادة الألف والنون، والأخفش يصرفه قائلاً: إن "فعالاً" كقراصٍ وحماضٍ أكثر من فعلان، وكالشيطان أهو من شاط أي: هلك أو من شطن أي بعد وكأبي حيان أو هو من الحياة أو من الحين، يقال: إن فاضلاً تكنى بأبي حيان أتى أميراً فقال لـــه الأمير: أبو حيان ينصرف أو لا؟ فقال: إن أكرمه الأمير فلا ينصرف، وإلا انصرف، وكشف جوابه عن فضله وذكائه.

التعريف: فرع التنكير، قيل؛ لأن الجهل بالشيء يتقدم معرفته، ولمعترضٍ أن يقول: النكرة ليس معناها المجهول الصرف بل هو معلوم بأنه شخص أو عدد من جنس إلا أنه غير معين التشخيص، والمعرفة التي هي سبب العلمية فلم قلتم: إن كل معلوم التشخص الذي هو مفهوم العلم كان معلوماً على وجه التنكير قبل ذلك؟

والجواب أن معنى النكرة جزء معنى العلم فيتقدم عليه بالطبع، فإن منع بانَّ عدم تعين الشخص جزء معنى النكرة فلا يجامع تعينه الذي هو جزء معنى العلم حققناه بأن من أطلق النكرة لا يقصد بها عدم العلم بتعين الشخص، فإنه حاصل بالاستصحاب ولكنه يفيد علماً ناقصاً من غير تعرضٍ لنفي الزيادة عليه، فالمعلوم بالمفهوم النكري لا ينافي كونه معلوماً بالمفهوم العلمي بل هو في ضمنه، وللمسألة تقرير لا تسعه هذه الصناعة، وإنما تعينت العلمية للسببية؛ لأن المبهمات والمضمرات مبنية فلا يتعلق تعريفها بالمعرب، والتعريف الحاصل باللام والإضافة ناقص لحصوله بكلمة أخرى، وتعريف التأكيد كقولك: مررت بالقوم أجمع لم يعتد به، لكونه مطلوباً بالعرض.

العدل: أن تعدل بصيغة الكلمة إلى غير تلك الصيغة وتعنى بها ما تعني بالأولى، وهو فرع المعدول عنه، ثم الأصل قد تكون صفةً وقد تكون علماً كمثنى وثلاث من اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة، وعمر وزفر من عامرٍ وزافرٍ، ويفهم العدل في الأول تحقيقاً، وفي الثاني تقديراً، لأنَّ قولك: جاء الرجال مثنى وثناء ومثلث وثلاث إلى عشار

ومعشر في قول، وهو اختيار الحضرمي[١]، ومقصوراً على رباع ومربع في قول، تريد به حصرهم جائين في اثنين اثنين، وكذا ما فوقه، وأسماء العدد هي الموضوعة للتعبير بها عنه، فإذا تركت إلى غيرها تحققنا العدل، وأما قولنا في الأعلام مثلاً: أصل عمر عامر عدل لزوال الاشتباه فتخمين ألجأنا إليه عدم انصراف عمر حيث لم نجد من الأسباب فيه إلا العلمية، فطلبنا سبباً آخر فلم نجد أشد مناسبةً من العدل فأثبتناه اضطراراً، ولذلك لم نجعل "أُدداً" معدولاً لما جاء منصرفاً، ونحو جعل وحطم منصرف معرفة لانفراد العلمية فإن الأول نقل عن اسم جنس، والثاني عن بناء مبالغة لا عدل فيهما، ويا فسق لا ينصرف؛ لعدله عن فاسقٍ المعرفة، قال الجرجاني: هو أخص بالتعريف من العلم لعدم تنكره قط، وفيه نظر.

وفي سبب امتناع صرف مثنى ونحوه وجوه:

الصفة والعدل، وهو المشهور المتعمد.

والعدل عن اللفظ والمعنى، أما اللفظ فظاهر، وأما المعنى فللزومه الوصفية والانخلاع عن الاسمية قاله أبو بكرٍ، وأنكره الفارسي، لأنه معدول عن مكررٍ ولا يكون إلا صفةً، وقوله ﷺ: «صلاةُ الليل مثنى مثنى»[٢] لا يدل على إفراد المعدول عنه، فإنه لتكرير المكرر تأكيداً، كأنه كرر اثنين أربع مرات، وإنما حسن بخلاف تكرير الاثنين أربعاً؛ لأنه تكرار واحد، واحتماع عدلين عدلٌ عن اللفظ وعدلٍ عن سنن العدل، لأن باب العدل أن يكون للمعارف، وهذا للنكرةً.

وأنه معدول وجمع؛ لأنه بالعدل صار أكثر من العدة الأولى وكأن هذا القائل يجعله معدولاً عن اثنين.

وتصغير المعدول يوجب صرفه: أحيد[٣] كغُلَيِّم، لزوال صيغة العدل بخلاف "أفعل" فإنك لا تصرف "أُحَيْمَرَ"، لورود ما أُمَيْلحَهُ! فلم يخرج عن زنة الفعل.

---

(١) هــو أبو بحر عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، كان رأسًا وعلمًا في العربية والقراءة، توفي سنة ١١٧هـ.

(٢) الحديث رواه الإمام أحمد في المسند ١/٢١٠.

(٣) أحيد: أحاد.

وأما "أخر" فقالوا: عدل عما فيه اللام؛ لأنه جمع "أخرى" تأنيث "آخر" وليس مصاحباً للإضافة ولا لـــ "من" فيجب فيه اللام، فلما لم تصحبه فهو معدول عما فيه تلك، واستدرك عليهم الفارسي بأنها نكرة فأنى تكون معدولةً عن معرفة؟ فانبرى بعض المحدثين يجيبه بأن المعدول عن اللام إنما يكون معرفةً إذا قصد إرادةَ اللام فيه كأمس فبني، أو قصد إلى علميته كسحر فأعرب ومنع الصرف، وأخر لم يتضمن اللام لإعرابه ولا هي علم لوصفيتها فلا تكون معرفةً مع أنها معدولة عما فيه اللام.

فيقال لـــه: حاصل تقريرك أنها نكرة، وهي متفق عليها إنما الكلام في أن معنى المعدول يجب كونه معنى المعدول عنه، ولذلك قيل: عمر معدول عن عامرٍ العلم، ومثنى عن اثنين الصفة لا العلم، وهنا معنى المعدول نكرة، والمعدول عنه معرفة، فلا يجوز وأنت أطنبت في غير محل النـــزاع واقتصرت في محله على مجرد إعادة الدعوى، والأولى ما قاله صاحب"اللُّباب": إنها معدولة عن مصاحبة "من" فإن صيغة التفصيل مجردة عن الإضافة واللام واجبة المصاحبة لـــ "من" فلما لم يتلفظ بها معدول عن مصاحبها.

أما "جمع" فقيل: معدول عن جمعٍ فإنه جمع لجمعاء تأنيث "أجمع" قال الفارسي: قياس "فعلاء أفعل" في الألوان والعيوب الممتنع جمع مذكره بالواو والنون أن يجمع على "فعل" وقد جمع مذكر "جمعاء" بهما في قولهم "أجمعون" ولم يمتنع كـــ " أحمرون" فليس من ذلك الباب بل هو معدول عن جماعي، لأن "فعلاء" الذي ليس بصفة قياسه أن يجمع على "فعالى" و"فعال" في وجوهها الأربع معدول عن المؤنث، أما اسم الفعل المبني فدليل تأنيثه قوله:

وَلأَنْتَ أَشْجَــعُ من أُسَامَــةَ إذْ دُعِــيَتْ نـَـزَالِ وَلُــجَّ في الذُّعْرِ[1]

فقيل: هو معدول عن "انـــزلي" أُنِثَ الفاعل لقصد تأنيث الفعل كما ثُنِّيَ الفاعل لتكرير الفعل في قوله تعالى: ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ﴾[2]، وفي:

---

(١) البيت لزهير بن أبي سلمي.

(٢) سورة ق: آية ٢٤.

قـفَا نَبْــــكِ(١)

وتأنيث الفعل المراد منه جمعه، أي: تكراره الزائد على مرتين، وجعل التأنيث علامة التكثير معهود في كلامهم كقولهم: علامة ونسابة، ولأن الكثير جماعة، وأما أشخاص المؤنث كحذام وقطام المعدولة عن حاذمة وقاطمة فتأنيثه ظاهر، وهو غير منصرف عند تميم، ومبني عند الحجازيين، إما؛ لأن أسباب الصرف لما زادت على الاثنين الموجبين لمنع الصرف لم يبق وراء منعه إلا البناء، وإما لموازنة "نــزال".

وما آخره الراء كوبار بناه بعض تميم أيضاً بالكسر؛ لزيادة الثقل بالراء لأنها حرف مكرر، وإما تصحيحاً لإمالته بالكسر، فإنه إن لم يكسر لا يصرف، فلا يدخله الجر فلا يمال، والإمالة نوع تخفيف سيما في محل الثقل فطلبت، وأما المعدول عن المعرف باللام كفجار وجماد عن الفجرة والجمودة في قوله:

إنــَّا اقْتَسَمْنَــا خُطَّتَيْنَــا بَيْنَنَا فَحَمَــلْتُ بــَرَّةَ وَاحْتَمَلْتَ فَجَارِ(٢)

فلأنه مبني و لم تجد فيه إلا العدل والمعرفة، فإن "فجار" يفهم منه الإشارة إلى ماهية الفجور كما يفهم من "برة" الإشارة إلى ماهية المبرة، ولذا قال الجرجاني: لو قيل هو علم للفجور كان حسناً، فألجئنا إلى تأنيث المعدول عنه ضرورة البناء.

وأما المطلق على المؤنث في النداء نحو يا لكاع ويا خباث فواضح التأنيث، وهو مبني للتعريف الندائي والتأنيث والعدل، ومجيء هذا الضرب في غير النداء شاذ، قال:

أطَــوِّفُ مَــا أطُوِّفُ ثُمَّ آوي إلَــى بَيْــتٍ قَعِيدَتُــهُ لَكَــاعِ(٣)

ويجوز كونه علماً لأمرأته فيكون من الثاني ، والقياس إجراء الخلاف في بناء الأخيرين.

الجمع: فرع الواحد، وشرط منعه الصرف كون وزنه وزن الجمع الأقصى، وهو ما كان بعد ألفه حرفان أو ثلاثة -أوسطها ساكن- كمساجد، ومصابيح.

---

(١) جزء بيت لامرئ القيس، من مطلع معلقته.

(٢) البيت للنابغة الذبياني، انظر ديوانه ٩٨.

(٣) البيت للحطيئة، انظر ديوانه ١٢٠.

وقولنا: الجمع الأقصى أردنا به جمع الجمع فإنك تقول: كلب وأكلب وأكالب، ونعم وأنعام وأناعيم، فهذا الجمع مستقل بمنع الصرف، قيل: لأنه في حكم جمعٍ مكررٍ إما تقديراً أو تحقيقاً كما مر، ويرد عليه ما أوردت على التأنيث اللازم، ويلزم هذا الجمع أن لا يكون على زنته واحد بالاستقراء، ولما سمع بعض المتأخرين بهذا اللازم ظنه مساوياً لهذا الجمع فقال: الجمع المؤثر هو أن لا يكون على زنته واحد، قيل: عليه يشكل بـ "أفعلٍ"، فإنه لا نظير لـه في الآحاد فمنع عدم موازنته للأحاد بأبلمة[١] وأنملة قائلاً: إن التاء زائدة غير معتد بها، قيل لـه: التاء تخرج الجمع الغير الموازن للآحاد إلى موازنها فتمنعه من التأثير فينصرف كفرازنة[٢] وجوارية موازن كراهية وحزابية[٣]، فكيف لا تخرج الواحد عن زنة الجمع في نحو أنملة؟، ولأن ياء النسب -مع أنها زائدة- تخرجه إلى الصرف في نحو مدائني منسوب إلى الموضع المسمى بمدائن[٤]. سلمناه، ولكنه ظاهر الشذوذ، وهذا الغلط إنما نشأ من إيهام العكس كليًّا، فإنه لما وجد كل جمعٍ مانعٍ من الصرف ليس على زنته واحد توهم أن كل ما ليس على زنته واحد فهو جمع مانع من الصرف، والحق انعكاسه جزئياً فقط.

فإن قيل: قولكم: مفاعل ومفاعيل ليس على زنتهما واحد يشكل بحضاجر وسراويل؛ فإنهما مفردان، وقولكم: الجمع إذا كان على هذين الوزنين لا ينصرف مستدرك؛ لأنهما مفردان لا ينصرفان ، وهذا يدل على أن مجرد الوزنين مانع ، فلا تأثير للجمع.

والجواب عن الأول أن حضاجر: جمع حضجرٍ سمي به الضبع، وسراويل: جمع سروالةٍ، قال الشاعر:

---

(١) الأبلمة: الخوصة.

(٢) الفرازنة مفردها فرزان وهو من لعب الشطرنج أعجمي معرب (اللسان فرزن).

(٣) الحزابية: الحمار القصير.

(٤) المدائن: إحدى مدن العراق القديمة، بناها أنوشروان من ملوك فارس. راجع معجم البلدان لياقوت ٥/٧٤.

عَلَيــه من اللُّــؤْم سِــرْوَالَــةٌ(١)

سمي به الملبوس فإن منع ورود سروالــة ففي التقدير هي جمع لها، فإن الفروع المتروكة الأصول كثيرة، وكما أن الوصفية الأصلية معتبرة وإن طرأت الاسمية فكذا الجمعية الأصلية وإن طرأ الإفراد، وبه خرج الجواب عن الثاني.

وأجيب عن سراويل أيضاً بأنها أعجمية، وكلامنا في الأفراد العربية. قال الفارسي: المساجد المجعول علماً لا ينصرف؛ لمشابهة الأعجمي المعرفة، فإن نكرته لم تصرف أيضاً في قول الأخفش كما تصرف "أحمر" في قولــه إذا نكرته بعد العلمية.

قال الجرجاني: إن أراد كون المشابهة سبباً والعلمية سبباً فالأخفش يصرفه بعد التنكير؛ لأنه قال في "أحمر": زالت الوصفية بالعلمية، والعلمية بالتنكير فلم يبق إلا سبب، فيقول هنا: زالت الجمعية بالإفراد والعلمية بالتنكير فلم يبق إلا مشابهة الأعجمي، وإن أراد جعل المشابهة مستقلةً بالمنع فلا ينصرف نكرةً بالاتفاق لبقاء المشابهة.

أقول: الفارسي صرح بعدم انصراف "سراويل" نكرةً آخر باب التعريف فلا معنى للترديد، ومعنى قول الفارسي: إن هذا معرفة إذا نكرت لم تصرف على قولنا، وعلى قول الأخفش أيضاً؛ لبقاء المشابهة المستقلة بالتأثير لا كما فهمه الجرجاني من أنه لا ينصرف معرفةً، ولا ينصرف نكرةً أيضاً، على قول الأخفش، ونقل عبد الوارث عن الفارسي أن سراويل نكرةً فيه التأنيث، والعجمة، والطول فلم يجعل العلمية شرط تأثير التأنيث المعنوي ولا العجمة، وهو غريب.

وأما نحو "جواري" فياؤُهُ نصباً مفتوحة غير منصرف، وفي الرفع ساقطة، وفي الجر تفتح في لغة ضعيفة، والأكثرون على حذفها كما في الرفع، فيقولون: جوارٍ، وفي كيفية سقوط الياء وجلب التنوين خمسة وجوه، ثلاثة للقائلين بخلو الياء عن التنوين واثنان للجاعليها منونةً، أما الثلاث الأول.

فــأحدها: أن اليــاء حذفت للتخفيف ودلالــة الكسر عليها كقولــه

---

(٥) هذا صدر بيت قائله مجهول.

تعالى: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾[(١)] و﴿الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾[(٢)]، فلما جاز ذلك في المفرد وجب في الجمع، لثقله، كما أن باب "سيد وَهَين" يجوز فيه تخفيف الياء، فإذا جيء إلى باب "كيْنونة" وجب للثقل، فلما سقطت الياء جيء بتنوين التمكن؛ لزوال صيغة الجمع المانع من الصرف فبقي جوارٍ مثل كلامٍ، وهو اختيار الجرجاني، ويشكل بثبات الكسر الدال على وجود الياء تقديراً، فإنه لو لم يقدر لضم الراء في الرفع كقوله:

لَهَا ثَنَايَا أَرْبَعٌ حِسَانٌ وَأَرْبَعٌ فَثَغْرُهَا ثَمَانُ[(٣)]

بضم النون، ومع تقدير الياء لا ينصرف الاسم.

وثانيها: أنه لما حذف الياء لما مر عوض عنها التنوين، وهو منسوب إلى سيبويه، والاسم غير منصرف، ويشكل بأن الياء في الرفع تكون ساكنةً فيسوغ حذفها، وفي الجر مفتوحة فكيف تحذف؟، وهذا لا يتجه على اللغة الضعيفة.

وثالثها: وهو قول المبرد: إن حركة الياء حذفت للتخفيف وعوض عنها التنوين، فحذف الياء، لالتقاء الساكنين، والاسم لا ينصرف لبقاء الحركة بنائبها المستلزم بقاء الياء تقديراً وتعويض الحرف عن الحركة من الضعيف.

وأما الأخيران.

فأحدهما أن الأصل صرف الاسم ولزم من الصرف الإعلال فحذف الياء قبل لحوق منع الصرف فبقي منصرفاً، وهذا أقرب.

والأخير: أن الياء لما حذفت لما مر الآن حذف تنوين الصرف؛ لبقاء الياء تقديراً فعوض عن الإعلال بالتنوين الباقية فهو مخبط جدًّا.

العجمة: فرع العربي، والاسم الأعجمي إما علم كإبراهيم وإسماعيل، أو اسم جنسٍ كالنيروز واللجام والإبريسم.

فالأول غير منصرفٍ؛ لأن العلمية مانعة من التصرف على مقتضى كلام

---

(١) سورة الفجر: آية ٤.

(٢) سورة الرعد: آية ٦.

(٣) هذان البيتان مجهولان النسبة.

العرب فتسلم العجمة مؤثرةً بخلاف الثاني حيث قبل تلعبات لغتهم وتصرفات ألسنتهم من إدخال اللام والتنوين والإضافة فصار كعربي الأصل، والمحققون على اشتراط الزيادة على الثلاث أو تحرك الأوسط في مؤثريتها فيصرفون نوحاً ولوطاً، ويجيبون عن قول سيبويه: كل مذكر سمي بثلاثة أحرف من غير حرف التأنيث مصروف أعجميًّا كان أو عربيًّا إلا أن يكون "فعل" أو نحو "يجد وضرب" بأن المستثنى غير منحصر فيما ذكر، لخروج "سَحَرَ".

فإن قلت: ما الفرق بين التأنيث المعنوي والعجمة، حيث أثر الأول في الثلاثي الساكن الأوسط فجوز منع صرفه بالاتفاق ولم يؤثر الثاني أصلاً عند المحققين.

قلت: يتجه في الفرق أن يقال: التأنيث تخيل وجود التاء الظاهرة في التصغير فيتوهم ثقل لفظي فيؤثر، والعجمة لا ثقل لها إلا عدم تمرن العرب على التلفظ بكلمات العجم، فإذا خفتْ غاية الخفة تعود بها لسانهم بأدنى تكرار فلم يثقل عليه، وإذا احتمل العلم النقل عن عربي، والعجمة جاز الصرف وتركه كإسحاق "إفعال" من السحق، ويعقوب "ذكر القبج"(١).

التركيب: جعل الاسمين اسماً واحداً من غير إرادة العطف كخمسة عشر فيكون إعراب المجموع في آخر الثاني، والأول مفتوح تشبيهاً للثاني بتاء التأنيث إلا ما في آخره الياء، فإنها ساكنة، وهو فرع الإفراد، ولا يكون ذلك إلا في الأعلام بالاستقراء، وذلك نحو: حضرموت، وقالي قلا، ومعدي كرب، تقول: هذا حضرموت ورأيت حضرموت ومررت بحضرموت، وقد يضاف في بعضها الأول إلى الثاني لفظاً فيعرب الأول إعراب المضاف ويجر الثاني مع التنوين إن كان منصرفاً كقولهم: هذا بعلبك، ومررت ببعلبك، وكذا معدي إلى كرب إلا أن ياءه ساكنة في وجوه الإعراب إما تشبيهاً لها بالألف، أو إشارة إلى إرادة التركيب من حيث المعنى، وكذا ما آخره ياء، ثم بعضهم يجعل "كرب" مؤنثاً كأنها اسم قبيلة فيفتحه عند الإضافة لعدم انصرافه، وقيل: فتحت إشارةً إلى ممازجة التركيب، وبعضهم يجعله مذكراً فيجره مع التنوين، قال العلامة: "ما أحد سببيه أو أسبابه العلمية فحكمه

---

(١) القَبَج: الحجل.

الصرف عند التنكير كقولك: رب سعاد وقطام؛ لبقائه بلا سبب أو على سبب واحد إلا نحو "أحمر"، فإن فيه خلافاً بين الأخفش وصاحب الكتاب".

قيل: يشكل بما إذا جعل الجمع الأقصى، أو المؤنث الألفي علماً؛ فإنهما لا ينصرفان عند التنكير، وليسا من المستثنى، قال بعض المحدثين: أراد بالعلمية العلمية المؤثرة، ثم فسرها بأنها التي لا يكون ما سواها من الأسباب مستقلاً بمنع الصرف قال: وهي لا تجامع شيئاً من العلل مؤثرةً إلا وهي شرط فيه إلا العدل، ووزن الفعل، ثم العدل والوزن لا يجتمعان بالاستقراء، فإذا زالت العلمية المؤثرة فإن لم يكن معها أحدهما فلا سبب، وإن كان أحدهما بقي سبب واحد وطول في بيانه إلى أن مَوَّهَ على الرَّاكنين إلى بادئ النظر أنه فسر مراد العلامة بما يندفع عنه الإشكال، وهو هذر؛ فإن حاصله راجع إلى أنه يقول: كل علمٍ إذا انتفت علميته انصرف، ولا يظن بعالمٍ إرادة مثله بل الحق أنه لم يستثن الصورتين توكلاً على ذهن المتعلم حيث كان أفاد أن الجمع والألف مستقلان بالمنع وإنما ذكر ذلك مع الاستغناء بالمتقدم ليؤكد خاصية العلم في ذهن المتعلم لينظر هل الباقي بعد زوال العلمية مشروط بها أم لا فينصرف أو يمنع على بصيرة، وأما حكاية نحو "أحمر" بعد التنكير فسيبويه لا يصرفه؛ لأن كون الاسم وصفاً في الأصل كافٍ في اقتضاء الأحكام اللفظية بدليل جمعه على "حُمرٍ" لا أحامر كأحامد، ودخول اللاّم فيه حال العلمية، وامتناع صرف نحو أدهم فاجتمع فيه الوصفية والوزن كما قيل في العلم، والأخفش يصرفه؛ لأن العلمية رفعت الوصفية، وعند التنكير لا يعود الوصف، فإن المراد إذن شخص مسمى بأحمر، ولأنه اتُّفق على منع صرف "أفضل" إذا سمي به وصرفه إذا نكر.

وجواب الأول أن المؤثر الوصفية الأصلية لا معنى الوصفية لعدم انصراف نحو "أرقم" وفاقاً مع زوال معنى الوصفية.

وعن الثاني أن "أفضل" بغير "من" ليس وصفاً فليس محل النـــزاع، ومعها إذا نكر لا ينصرف وفاقاً، فهو دليل عليهم. يحكى أن المازني قال للأخفش: لم صرفت "أربعاً" في قولك: "مررت بنسوةٍ أربعٍ" وفيه الوصفية والوزن؟ قال: اعتبر الاسمية الأصلية فيه ولا أعتد بالوصفية العارضة.

فقال: لم لا تعتبر الوصفية الأصلية في "أحمر" بعد التنكير غير معتد بعروض

الاسمية. فانقطع الأخفش، وكان لــه أن يفرق بين البابين بأن "أربعاً بعد الوصفية ما ارتفع معناه الأصلي بالكلية؛ لبقاء إفادته العدد المخصوص، وأما أحمر فلم يبق بعد الاسمية معناه الأول رأساً فلا جرم اعتبرت الأصل في الأول دون الثاني، والاتفاق على انصراف المشتق على غير وزن الفعل نحو خاتم علماً يجزم اعتبار الوصف الأصلي، فإن العلمية تنافي معنى الوصفية، لا كون الاسم صفةً في الأصل.

وكل مالا ينصرف يجوز صرفه للضرورة أو التناسب مثل: ﴿سَلَاسِلَ وَأَغْلَالًا﴾(١) رداً إلى أصله، ومنع الكوفيون صرف باب "أفعل منك" بالاستقراء، وعللوا بأن "من" المصاحبة إياه معاقب اللام والإضافة المعاقبين للتنوين فقوي السبب المنافي للتنوين بوجود معارضها، وهو غلط؛ لأن المُعاقِب المُعاقَب لا يكون معاقباً وإلا عاقب الشيء نفسه، والنقض بـــ "خير منك" غير متوجه؛ لأن لهم أن يقولوا: لا يلزم من تقوية "من" منافي التنوين تنافيها لها بالاستقلال، ولا يمنع السبب الواحد الصرف فقط خلافاً للكوفية، وقوله:

فَمَـــا كَـــانَ حِصْنٌ وَلاَ حَابِسٌ ... يَفُوقَـــانِ مِـــرْدَاس فِي مَجْمَـــعِ(٢)

شاذ قياساً واستعمالاً، ولكنه وارد في "الصحاح"، والرواية الموافقة لهما "يفوقان شيخي" والخلاف في أن غير المنصرف عند الإضافة ودخول اللام منصرف أم لا لفظي، فإن عنى بغير المنصرف ما فيه سببان فغير منصرفٍ، وإن عنى به ما كان مع ذلك ممنوعاً من الجر فمنصرف.

---

(١) سورة الإنسان: آية ٤.

(٢) البيت لعباس بن مرداس السلمي، أحد الصحابة ﷺ من من قصيدة قالها حين قسم الرسول ﷺ غنائم حنين بين المؤلفة قلوبهم وأعطاه دونهم.

باب إعراب الأفعال

حددنا الفعل في صدر الكتاب بالكلمة الصالحة للإسناد الدالة بصيغتها على الزمان.

قيل: يشكل بخروج الصيغ الإنشائية كأعتقت وبعت، وفعل التعجب عنه.

قلت: إنها عند التحقيق إخبارات عما في الضمير إلا أنها تعلقت بها أحكام متجددة شرعاً أو عرفاً، فلما حصل عند إطلاقها هذه الأحكام تميزت عن أخواتها ودعيت إنشائيةً، هذا هو المنطق عند التنقير الوافي بالتحقيق، وزعم بعض المحدثين: أنها وإن تجردت عن الزمان أفعال؛ لكونها في أصل وضعها دالةً على الزمان، وهو مجازفة مموهة؛ لأن الكلمات باعتبار الدلالة على خصوص المعاني تنقسم إلى الأقسام الثلاثة، اعتبر بضمير العماد كيف يصير حرفاً إذا أريد به الفصل بين الصفة والخبر؟ وكيف يكون اسماً إذا أشير به إلى المبتدأ؟ وبحروف الجر المشتركة بين قسمين منها أو الثلاثة، ولما كان اقتران الزمان فصل الفعل فإذا انتفى انتفت الفعلية، وليست الإنشاءات أسماءً ولا حروفاً وفاقاً فيكون قسماً رابعاً، هذا خُلْفٌ.

ومن خواصه "قد" لتقريبه المضي من الحال فلتدخل كلمة تدل على الزمان فسوف والسين لتعيينهما زمان الاستقبال فلتخصا كلمةً تشملهما، ولحوق الجوازم وتخصصها به ظاهر، ولحوق تاء الضمير وألفه وواوه ويائه، لأنها فواعل فتخص الفعل، وتاء التأنيث الساكنة لكونها علامة تأنيث الفاعل؛ فإن المتحركة تدخل الاسم كغائبةٍ، وقد تقدم انقسامه إلى الماضي والحال والاستقبال.

وقول بعضهم: الفعل إما واقع فيكون ماضياً، أو غير واقعٍ فمستقبل فلا تعقل للحال غير حاصر التقسيم؛ فإنه أخل بفعل لا واقعٍ بكليته ولا غير واقعٍ بكليته كصلاة المصلي حين يصلي وهو المسمى بالحال، واختلف في الأصل من هذه الأقسام.

قيل: الحال؛ لأن الفعل للإخبار، والحال موجود، فالإخبار عنه في غاية التحقيق، ثم الماضي؛ لمشاهدة وقوعه، وقيل: المستقبل؛ لأن الأصل استصحاب العدم، ثم الحال، لأنه طريق المستقبل إلى الماضي، وقيل: الماضي؛ لتحققه بجميع أجزائه، ثم

الحال لتحققها بالبعض، والنـزاع لفظي. وإنما اختصت الحروف الأربع بالمضارع؛ لأن حروف المد هي التي تـزاد للمعاني؛ لكونها ناشئةً من الحركات الدالة على المعاني الإعرابية، وحرك الألف للابتداء به فصارت همزةً؛ لقرب المخرج، فأبدل من الواو تاءً كتراث وتجاه وتقيً؛ لأن الواو لا تزاد أولاً بمقتضى التصريف، واضطروا إلى حرف رابعٍ فتعين النون؛ لما فيه من الغُنّة الشبيهة بالمد، وإنما بني الماضي على الفتح؛ لأنه لما وقع موقع المضارع في صفة الاسم والشرط والجزاء ولم يقو المضارع على إعطائه الإعراب لضعف إعرابه بالفرعية شبهه بالمعرب بالتحريك، لكون الحركة أكثر صورة الإعراب، ولم يكسر؛ لزيادة ثقل الفعل به، وإذا منع الفعل الجر للثقل مع ترقب زواله فمنعه الكسر مع لزومه أولى، ولم يضم أيضاً للزوم الضم الأثقل من الكسر، ولأنهم يجتزئون بالضم قبل الواو عنها كقوله:

ولو أنَّ الأطِبّـا كـانُ حَوْلي ... وَكَـانَ مَـعَ الأطِبّـاء لشفَـاءُ[1]

فكان يلتبس فعل الواحد بالجمع، وأما الأمر بغير حرف المضارعة فمذهب البصريين أنه موقوف بالأصل، والكوفيون على أنه مجزوم بلامٍ مقدرةٍ؛ لظهورها في نحو قراءة النبي ﷺ: ﴿فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا﴾[2] ، وكقوله:

مُحَمّدُ تَفْـدِ نَفْسَكَ كُلُّ نفسٍ ... إذَا مَـا خِفْتَ من شيءٍ تَبَـالا[3]

أي: لتَفْد وكقولـه:

عَلَى مثل أصْحَابِ الْبَعُوضَةِ فَاخْمُشي ... -لَكِ الْوَيْلُ- حُرَّ الْوَجْه أوْ يَبْكِ مَنْ بَكَى[4]

أي: لِيَبك، وكقوله:

فَقُلْتُ ادْعِي وَأَدْعُ فإن أنْدَى ... لِصَـوْتٍ أنْ يُنَـادي دَاعِيَـانِ[5]

---

(١) البيت لا يعرف قائله.

(٢) سورة يونس: آية ٥٨.

(٣) البيت منسوب للأعشي، وليس في ديوانه. التبال: سوء العاقبة.

(٤) البيت لمتمم بن نويرة.

(٥) البيت منسوب للأعشي وليس في ديوانه، انظر مختارات شعراء العرب لابن الشجرى ٤٥٨.

الفعل المرفوع

فإن قيل: قد أسبقتم أول الكتاب أن المضارع يرتفع بوقوعه موقع الاسم، وهو يشكل بقولهم: كاد زيد يقوم، وجميع أفعال الأخذ كقولك: أخذ عمرو يفعل كذا، وطفق، وغيرهما.

فجوابه بأن هذه الأفعال واقعة موقع الاسم؛ لظهوره بعد "كاد" في قوله:

وَمَا كِدْتُ آئباً[1]

ولكن لما كان "كاد" لتقريب المستقبل من الحال أدخل في المضارع ليكون أشد إفضاءً إلى المقصود؛ لأن احتمال المضارع للاستقبال المقرب والحال المقرب منه أقوى؛ لكونه أضبط من احتمال اسم الفاعل؛ لانحصار احتمال الفعل فيهما، وتشبث احتمال الاسم بين الأزمنة الثلاثة، ولأن الدلالة على الزمان في الفعل لفظية مقصودة بالوضع وفي الاسم عقلية التزامية، وكذا الجواب عن أفعال الأخذ؛ لأنها لبيان الحال، واحتمال المضارع لها أظهر، لما مر الآن.

وقيل: إنا جعلنا ذلك عاملاً في غير هذه المواضع، وأما هاهنا فإما التعري من العوامل اللفظية كما يقوله الفراءُ مطلقاً، أو الأفعال المتقدمة؛ لاقتضائها المضارع لما مضى.

وقيل: الأصل: يفعل زيد فأدخل "كاد" تقريباً لهذا الخبر، فكأن القائل لم يجعل "كاد" عاملاً، ولو قدم الاسم في هذا التقدير لكان أظهر، فإن قيل: يشكل بالواقع بعد السين وسوف. قلت هما في الفعل كاللام في الاسم من حيث تخصيص المحتمل فكأنهما جزآه فلم يقع الفعل بعد حرف ينافي الاسم، وعن الكسائي أن رافعها حرف المضارعة، قيل: إنما عمل الوقوع الرفْع، لأنه عامل معنوي، فأشبه الابتداء.

ويبنى المضارع عند اتصال ضمير جماعة المؤنث بالسكون كقولهم: "يفعلن" تشبيها بفعلن، وإشارةً إلى أنه أصله البناء، ومع نوني التأكيد، للعلة الثانية، ولمشابهته نون جماعة المؤنث.

---

(١) جزء من بيت لتأبط شرا:

فأبت إلى فهم، وما كدت آئبا وكم مثلها فارقتها وهي تصفر

الفعل المنصوب

لا ناصب لـــه إلا حروف أربع: "أن" و"لن" و"كي" و"إذن"، ولنؤخر الكلام في "أن" وإن كانت أم الباب؛ لعملها مظهرةً ومضمرةً، والاتفاق على عملها، وأخواتها لا تضمر قط، ومختلف في إعمالها، فقد صرح الخليل بأن الناصب للفعل "أن" لا غير لاحتياجه إلى مزيد بسط.

أما "لن" فنقيض السين؛ لأنها للنفي في المستقبل كما في السين للإثبات فيه، فلا يقال: لن يقوم أمس ولا الآن كما لا يقرن الزمانان بسيقوم، قال الخليل: أصله "لا أن" فحذفت الهمزة تخفيفاً فسقطت الألف لالتقاء الساكنين، وسيبويه يجعله مفرداً، وأبطل التركيب بتقدم مفعول منصوبها عليها في قولهم: زيداً لن أضرب، وامتناع تقدم ما في صلة "أن" عليه، فدفع المازني عن الخليل بأن الحروف تتغير أحكامها ومعانيها بالتركيب، اعتبر بـــ "لو" المركب مع "لا" كيف تغير معناها من امتناعِ الشيء لامتناع غيره إلى امتناعه لوجود غيره، وحكمها بكونها قبل التركيب مختصةً بالفعل وبعده بالاسم، فزوال الحكم الإفرادي لا يدل على عدم التركيب، ثم المازني أراد أن يبدئ إلزاماً واقعاً فقال: قولنا: "لن يخرج زيد" كلام تام، وأن يخرج زيد ناقص إلى أن يقول: أحب إلي، أو غيره، فقال لـــه الجرجاني: أليس قد سلمت جواز تغير المعنى والحكم بالتركيب وزيفت استدلال سيبويه بانتفاء الحكم الإفرادي على عدم التركيب؟ فكيف تستدل بانتفاء المعنى الإفرادي على عدم التركيب؟ فإن "أن" مع الفعل بمعنى المصدر، وهو مفرد فاحتاج إلى جزء آخر، وليس "أن" مع الفعل بمعنى المصدر بل هو جملة وعن الفراء إن "لن" و "لمْ" أصلهما "لا"، والميم والنون مبدلتان من الألف، ولم نر لـــه دليلاً.

فأما "كي" فقد يكون حرف جرٍ لقولهم: كيمه؟، فإنه مثل لِمَهْ؟ معنىً وحكماً إذا قيل لك: جئتك، قلت: كَيْمَهْ؟، كما تقول: لِمَهْ؟ وذلك لأنَ حذف ألف "ما" من خواص حروف الجر كقولهم: عَمَّ، فيم؛ لأَن الجار والمجرور كالشيء الواحد فاجتزأوا بالجار عن ألف "ما"، والهاء بعد "كَيْمَهْ" هاءُ السُّكْت وجواز كونها مبدلةً من الألف يمنع الاستدلال، والاستدلال بموافقة معناه معنى "لمه" معارض بموافقة معنى

"كي" الذي ليس بحرف جر اتفاقاً، قيل: فعلى هذا ينتصب الفعل بعدها بإضمار "أن" تقول: أتيتك كي تعطيني، كقولك: لتعطيني، وقد يكون ناصباً بنفسه، وذاك إذا دخل عليه لام الجر كقولــه تعالى: ﴿لِكَيْلاَ تَأْسَوْا﴾(١)؛ لامتناع اجتماع المثلين، وقولــه:

ولا لِلِمَــا بهــم أبَــداً دواء(٢)

شاذ، أو تأكيد.

وأما "إذن" فمفرد، وعن الخليل تركبها من "إذ" و"أن" حذفت الهمزة، ولها ثلاثه أحوال: الإعمال، والإلغاء، وجواز كل منهما.

أما حال إعمالها فأن لا يقع بعد حرف عطف، ولا يكون ما بعدها تتمَّة ما قبلها، وفعلها مستقبل كقولك في جواب من يقول: أنا آتيك غداً: إذن أكرمك؛ لأنها حرف يقتضي المستقبل، فإذا دخل عليه و لم يكن مانع عمل النصب كــ "أن"، وأما حال إلغائها أن لا يكون فعلها مستقبلاً كقولك في الجواب: إذن أظنك كاذباً، أو يكون ما بعدها تمام ما قبلها كقولك: أنا -إذن- أكرمك، بالرفع؛ لأن المبتدأ استحق الفعل للخبرية قبل استحقاق "إذن" لــه، وكقولك: إن تكرمني إذن أكرمك، بالجزم جواباً للشرط، وكقوله:

لَــئِنْ عَادَلِي عَبْدُ الْعَزِيز بمثلها وأمْكَنَنِــي مِنهَا إذَنْ لا أقِيلُهَــا(٣)

بالرفع جواباً للقسم المدلول باللام، فأما قوله:

لا تَتْرُكَنِّــي فيهــمُ شَــطِيرا إنِّــي إذنْ أهْــلِك أوْ أطِيــرَا(٤)

فقيل: شاذ، وقيل: "إذن" بمعنى "لن"، وقيل: خبر "إن" محذوف، أي إني أذل إذن.

---

(١) سورة الحديد: آية ٢٣.

(٢) جزء من بيت لمسلم بن معبد الوالبي، وصدره:

فــلا والله لا يُلْفَــى لمــا بي

(٣) البيت لكثير عزة، انظر ديوانه ٣٠٥.

(٤) البيتان مجهولا القائل، انظر الجني الداني: ص ١٤٤.

وأما حال جوازهما فأن تقع بعد الواو والفاء كقولك: زيد يقوم وإذن يكرمك، أو فإذن، لأنك إن عطفت على الخبر جعلت الفعل خبراً لما قبلها فالرفع، وإن عطفت الجملة على الجملة وقع إذن ابتداءً فعمل لوجود الشرط، فشارك إذن "ظننت" بوجوب الإعمال، وجواز الإلغاء، وفارقه بوجوب الإلغاء، والفصل بين "إذن" والفعل بلا، والقسم لا يبطل عملها كما لا يبطل (لا) عمل (لن) واليمين مؤكدة.

وأما "أن" فقيل: إنما عملت النصب لمشابهته "أن" من حيث الصورة عند التخفيف، وكونها مع ما بعدها مفرداً وبمعنى المصدر وامتناع تقديم المعمول عليه، وطيء ترفع ما بعدها قال:

يَا صَاحِبَيَّ فَدَتْ نَفْسِي نُفُوسَكُمَا ... وَحَيْثُمَا كُنْتُمَا لا قِيتُمَا رَشَدَا
أن تَحْمِلاَ حَاجَةً لِي خَفَّ مَحْمِلُهَا ... وَتُصْنَعَا نِعْمَةً عِنْدِي بِهَا وَيَدَا
أَنْ تَقْرَآنِ علَى أَسْمَاءَ وَيْحَكُمَا ... مِنِّي السَّلاَمَ وَأَن لا تُشْعِرَا أَحَدَا[1]

وأنشد الفراء:

إذا كَانَ أَمْرُ النَّاس عند عَجُوزهم ... فَلا بُدَّ أن يلقَون كُلَّ ثُبُور[2]

وينتصب الفعل بأن مضمرة بعد خمسة أحرف: "حتى" واللام، وواو الجمع، وأو بمعنى إلى، والفاء بعد جواب الأشياء الثمانية، الأمر، والنهي، والاستفهام، والنفي، والتمني، والدعاء، والعرض، والتحضيض.

أما "حتى" فيضمر بعدها (أن) لنصب الفعل المستقبل، ويكون الفعل قبلها سبباً للفعل بعدها، ثم السبب والمسبب قد يكونان واقعين كقولك: سرت أمس حتى أدخل البلدة وأخرج منها اليوم، وتصور الاستقبال في "أدخل" -وإن كان ماضياً- على حكاية الاستقبال كقولك: كنت أسير، فتحكي حكاية حال الماضي، وقد يكون السبب واقعاً والمسبب غير واقعٍ كقولك: أسلمت حتى أدخل الجنة، أي: كي

---

(١) هذه الابيات مجهولة النسبة.

(٢) البيت لا يعرف قائله.

أدخل الجنة، والمراد بالسبب هنا الغاية لا التام، و"حتى" هنا بمعنى (إلى) و(أن)، وما بعدها مجرور بها، وقال الكوفيون: هي ناصبة بنفسها بدليل عدم إظهار "أن" بعدها في أكثر الأحوال، وهو باطل، أما عندهم فلجواز إظهار "أن" بعدها، وأما عندنا، فلأنها جارة للاسم فلا تكون ناصبةً للفعل. ويرفع الفعل بعد (حتى) فيكون الفعل حالاً إما حقيقةً كقولك عند الدخول: سرت حتى أدخلها، أو حكاية حالٍ ماضية كقولك ذاك بعد الدخول، و"حتى" هذه حرف الابتداء، ومن الأول قولك: مرضَ حتى لا يرجونه، وشربت الإبل حتى يجيء البعير يجر بطنه، وإذا لم يكن أول الفعلين معلوم الوقوع فلا يرفع ثانيهما، كقولك: أسرت حتى تدخلها؟ فيتعين النصب؛ لأن الإخبار عن وقوع المسبب مع الجهل بالسبب ممتنع بخلاف ما إذا كان السبب معلوم الوقوع إجمالاً، ويسأل عن تعينه كقولك: أيهم سار حتى يدخلها؟ حيث جاز الوجهان، وتقول: كان سيري أمس حتى أدخلها، إن جعلت "كان" تامةً فيتم الكلام بسيري، وأمس ظرف السير، فيجوز رفع ما بعد "حتى" والفعل حال، ونصبه مستقبل، وإن جعلتها ناقصة فإن علقت "أمس" بالمصدر تعين نصب الفعل ليكون الجار والمجرور خبراً لكان، وإن جعلت "أمس" خبراً جاز رفع ونصب الفعل.

وأما "اللام" فقد يكون للتعليل، وهي اللام الجارة المسماة هنا لام كي، وقد يكون لتأكيد النفي اللاحق بخبر "كان" وهي المسماة بلام الجحد كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾(١)، والفرق بينهما بأن الأولى معللة ومخلة السقوط فلا يقتضي تقدم نفيٍ داخلٍ على "كان".

والثاني بخلافها في الجميع، والثانية أيضا حرف جر زيدت للتأكيد كما في غير هذا الموضع، وإضمار (أن) بعدها ظاهر، وهي بعد الأولى جائزة الإظهار، وواجبة مع "لا" كما في قوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾(٢).

وأما واو الجمع فكقولهم: يعجبني ضرب زيدٍ ويغضب، أي: ضربه وغضبه، ولو رفعت كان إخباراً عن وقوع غضبه غير داخلٍ في الإعجاب، ومنه قوله:

---

(١) سورة الأنفال: آية ٣٣.

(٢) سورة الحديد: آية ٢٩.

لَلُبْسُ عَبَـاءةٍ وَتَقَـرَّ عَيْنِي   أَحَـبُّ إلي من لُبْسِ الشُّفُوف[١]

أي: لبس العباءة مع قُرَّة العين أحب إلي، وهذه الواو في إفادة العطف والمعية كهي في "كل رجلٍ وضيعته" والإظهار هنا جائز، وقد تجرد هذا الواو عن معنى العطف للجمع المحض في قولهم: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، أي لا يك منك أكل السمك مع شرب اللبن، فالفعل منصوب بأن المضمر، لاقتضاء المعية الاسم، و"أن" مع الفعل مفعول معه، قال الكوفيون: الفعل منصوب على الصرف، كأن الواو لما لم تعطف على المنهي فقد صرفت ما بعدها عما قبلها، فإن أرادوا أن الواو ناصبة فهذه في الحقيقة بمعنى"مع" فلا تدخل الفعل، وإن أعملوا معنى الصرف فالمعنى ما لم يضطر إليه لم يعمل، ومنه قوله:

لا تَنْـهَ عن خـُلُقٍ وتأتيَ مثله   عَـارٌ عليك إذا فَعَلتَ عظيمُ[٢]

وأطلق لمجرد الجمع أيضاً في قولهم: زرني وأزورك، بالنصب أي: لتجتمع الزيارتان، ولا يجوز الجزم؛ لأن الأول مبني فلو جاز لجاز ابتداءً "أَزُرْكَ"، ويمتنع إظهار "أن" بعد الواو في الموضعين الأخيرين.

وأما "أو" –بمعنى "إلى"، وقيل: بمعنى "إلا"– فكقولهم: لألزمنك أو تعطيني حقي، وفي بعض المصاحف: ﴿تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُوا﴾[٣]، قال:

وكُنْتُ إذا غَمَزْتُ قَنَـاةَ قَوْمٍ   كَسَرْتُ كُعُوبَهـَا أو تَسْتَقِيمَـا[٤]

وقول بعضهم: "أو" هذه بمعنى "إلى أن" مع الحكم بإضمار "أن" بعدها مستدرك فهي بمعنى "إلى" أو "إلا" فحسب.

وأما "الفاء" في جواب الأفعال الغير الواجبة –والمراد بالواجب الخبر المثبت– فكقولك: ائتني فأعرف لك حقك، ولا تنقطع عنا فنجفوك، وأتأتينا فتحدثنا، وليتني معكم فأفوز، ورب هب لي علماً فأنجو، وألا تنـزل عندنا فنكرمك، وهلا جئت

---

(١) البيت لميسون بنت بحدل الكلبية زوج معاوية، انظر الكتاب ٤٢٦/١.

(٢) البيت لأبي الأسود الدؤلي، انظر ديوانه ١٦٥.

(٣) سورة الفتح: آية ١٦.

(٤) البيت لزياد الاعجم، انظر الكتاب ٤٢٨/١.

فأحبوك.

والتقدير في الجميع أن الفعل الأول بمعنى المصدر، ومصدر الفعل الثاني معطوف عليه، كما أقيم الفعل مقام المصدر في قولهم: جئتك يوم يقدم زيد، فقولك: لا تنقطع عنا فنجفوك أي: لا يكن منك انقطاع فمنا جفاء، وإتيان الفاء إشارة إلى كون الأول سببا للثاني، فإن من لوازم المعلول التأخر عن العلة، فأطلق التعقيب وأريد به المعلولية، وإنما ترك التصريح بالمصدر إلى لفظ الفعل؛ لأنه يوهم أن المراد النهي عن الانقطاع والجفاء فإذا جزمت الأول ونصبت الثاني أظهرت بالمخالفة الإعرابية عدم إرادتك جمع الفعلين في النهي، وعليه فقس.

ثم المصدران من حيث الإعراب على ثلاثة أقسام، متعيني الرفع، وذلك إذا كان فاعل الفعل الثاني غير فاعل الفعل الأول كما في الأمر، فإن تقديره ليكن منك إتيان فعرفان مني حقك، كأنه يقول: آمرك بالإتيان فآمر نفسي بالعرفان؛ لأنك إذا ائتمرتني وجب علي عرفان حقك، وكذا في جميع الأمثلة إلا التمني على ما سأتلو عليك منه ذكراً، وإنما لم نؤول على "افعل إتياناً منك فعرفاناً مني"؛ لأن معناه آمرك أن تفعل إتياناً ثم آمرك أن تفعل عرفاناً فلا يشعر بالسببية إذن.

وجائزي الرفع والنصب، وذلك إذا اتحد الفاعلان كقولك: ائتنا فتحدثنا، أي: ليكن منك إتيان فحديث، أو افعل إتياناً فحديثا؛ لأن الآتي لـه أن يفعل الإتيان سبباً للحديث، وليس لـه أن يفعله سبباً للعرفان لجواز عدم العرفان مع وجود الإتيان بخلاف الأمر حيث لـه أن يجعل الإتيان سبباً للمعرفة بأن يلزم قبله مطالعة الانقياد وتكتب به على مشاهدة الوداد، فيقول إلى عرفان حق الآتي بالمراد.

وممتنعي النصب، وذلك في التمني اتحد الفاعلان أو تغايرا فتقدير قولك: ليته عندنا فيكلمنا، أو ليته عندنا فنكلمه، أي: ليت إتياناً فكلاماً منه، أو ليت إتياناً منه فكلاماً منَّا.

فإن قلت: لم لا تؤوله بليته كان منه إتيان فحديث؟ قلت: التمني واقع على الفعل فليدخل المصدر، وإن فتح باب مثل هذه التعسفات لجاز في الصورة الأولى "ليكن الذي يقع إتياناً منك فعرفاناً مني، وهو ظاهر التكلف، قال الفارسي: "ما بعد الفاء متعلق بحرف العطف بالجملة المتقدمة، وإنما سماه النحويون جواباً – وإن كانت

جملةً واحدة، ولم يكن كالجزاء لمشابهته لــه، فإن الثاني سببه الأول، يعني أن حرف العطف لما لم يستقل بالعمل فالمعطوف والمعطوف عليه معمولا عاملٍ واحدٍ فالجملة واحدة، لأن بتعدد المعمولات لا يتعدد الجملة، اعتبره بفعلٍ استوفى جميع معمولاته، والشرط والجزاء جملتان لكلٍ عامل آخر.

ولمعارضٍ أن يقول: الشرط والجزاء معاً خبر واحد، وما بعد حرف العطف خبر مستقل يحتمل الصدق والكذب منفرداً، فإطلاق الكلام الواحد على الشرط والجزاء أولى من المعطوف والمعطوف عليه، وأما حديث العامل فكون حرف الشرط عاملاً في الجملتين مذهب جَمّ غفير، وهو أقرب إلى الحق من جعل الحرف والشرط عاملاً في الجزاء، وإن ذهب إليه الجرجاني مع بعض المحققين، ولتوهم "ما تأتينا فتحدثنا، معنيان".

نفي الحديث؛ لانتفاء الإتيان، أي: ما تأتينا فكيف تحدثنا، ونفي الإتيان الذي معه الحديث، أي: منك إتيان ولا يقع الحديث.

ولا ينتصب بإضمار (أن) بعد الموجب، لا يقال: يقوم زيد فيغضب إلا في الضرورة، قال:

سـأتركُ مَنْـزلي لِبَنـي تَميمٍ وَأَلْحـَقُ بالحِجَـاز فَأَسْتَرِيحـا[1]

لأن إضمار "أن" إنما يجب إذا لم يتسق الكلام بإدخال الثاني تحت حكم الأول، فتنصب الثاني إظهاراً لإرادة المخالفة، وفي الموجب هما متحدا الحكم، وأما البيت فكأن الشاعر توهم معنىً غير الموجبة في الأول، إما بالتمني، أو بالشرط فنصب بعد الفاء، وما بعد غير الموجب أيضاً إذا لم يرد به مخالفة الثاني للأول في الحكم فموافقة الإعراب.

(١) البيت للمغيرة بن حبناء التميمي.

الفعل المجزوم

الجازمة هي "لم" و"لما" و"لا" في النهي، واللام في الأمر، وكلمات الشرط. أما "لم" فلنفي الماضي، تدخل المضارع وتقلب معناه إلى الماضي تقول: لم يقم زيد أمس، ولو بقي معنى المضارع معها لجاز "ولم يقم غداً"، وليس.

وأما "لما" فهي مثل "لم" معنىً وحكماً، أي نفي الماضي، وقلب معنى المضارع إلا أنها تفيد توقعاً للفعل المنفي، يقال: "لما يركب الأمير" إذا كان الركوب منفياً لكنه متوقع، وقد يكون "لما" اسماً يفيد الظرفية كتضمن معنى الشرط، ومعناه وجود الشيء لوجود غيره، ويدخل الماضي الصرف كقولك: "لما جئتَ جئتُ" أي: حين جئتَ جئتُ، وقد يحذف فعلها لقرينة الفعل المتقدم، وقولك: "جئتك ولما": جئتك ولما تجيء. ولا حذف مع "لم"؛ لأنه من أحكامها المستفادة بالتركيب.

وأما "لا" فلنهي المخاطب والغائب.

وأما اللام: فتختص بالغائب في الأكثر، وزعم سيبويه أن أصل أمر المخاطب باللام، وأراد به أن الأصل أن يكون الأمر بحرف كالنهي، أي الأمر باللام موافق للقياس ولا يتوهم أنه أشار إلى مذهب الفراء أن أصل اضرب: لتضرب، ثم حذف اللام والتاء فأدخل همزة الوصل للتوصل إلى اللفظ بالساكن؛ لأنه نص على أن مثال الأمر مبني بمنـــزلة "هل، وقد" فكيف يجزمه باللام المضمرة، والذي يقطع ببطلان قول الفراء قولهم: أكرم زيداً وأمثاله؛ فإن الأصل لو كان "لتكريم" وحذف التاء والجازم لكان همزة "أكرم" مكسورةً.

كلمات الشرط

وأما كلمات الشرط فأمها "إن" لكونها حرفاً، والبواقي اسماً، والمعاني تستفاد من الحروف، ولأنها تعم ما يدخل في حيز الشرط، وغيرها يخص العقلاء أو غير العقلاء وإلى غير ذلك، وقد مضى وجها كيفية عملها، وكذا تخصص الشرط بالاستقبال، فإذا وقع الماضي شرطاً، أو جزاءً قدر مستقبلاً، وقد يكون الجزاء ماضياً تحقيقاً كقوله:

إذا ما انْتَسَبْنا لم تَلِدْني لَئِيمةٌ ... ولم تَجِدي مِنْ أن تُقِرّي به بُدّاً[1]

فإن عدم ولادة اللئيمة إياه كان واقعاً، ومجوز تقديره مستقبلاً أنه لما كان مشكوكاً فيه لدى المخاطب بنى المتكلم كلامه على الوجود الذهني وجعل عدم الولادة مشروطاً بالانتساب.

وجزاء الشرط ثلاث:

الفعل، وهو الأصل؛ لأن الجزاء من حيث هو جزاء يقتضي التجدد لحدوثه بعد الشرط وكونه جزاءً عرضي طارٍ على مفهومه، والأصل أن يتطابق الدال والمدلول فيجب أن يكون الجزاء كلمةً تقتضي معنى الجزاء بجوهر لفظها والتجدد الذي هو هيئة، كذلك المعنى بالهيئة العارضة لجوهر لفظها، وما ذلك إلا الفعل.

والفاء، وذلك إذا كان جملةً اسميةً كقولك: إن تأتني فأنت مكرم مَحْبُوٌّ؛ لأنها لما فقدت التعلق بذاتها أُتي برابطٍ ينوطه بالشرط، وخص الفاء لاقتضائها التعقب بلا مهلة في الأكثر وهو من لوازم الجزائية فدل به على الملزوم، والفعل المرفوع الواقع بعد الفاء خبر مبتدأ محذوف كقوله تعالى: ﴿**فَمَن يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلاَ يَخَافُ بَخْسًا**﴾[2] أي: هو لا يخاف، والجملة مجزوم المحل، ولهذا يجزم المعطوف عليه كقوله تعالى: ﴿**مَن يُضْلِلِ اللهُ فَلاَ هَادِيَ لَهُ وَيَذَرْهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ**﴾[3]، ثم بعض الأفعال - بعدم

---

(١) البيت لزائدة بن صعصة.

(٢) سورة الجن: آية ١٣.

(٣) سورة الأعراف: آية ١٨٦.

ظهور الجزم بالجزائية في لفظه- أعطي حكمه، وهو إدخال الفاء كقولك: إن تلق زيداً فأكرمه أو فلا تهنه، وجعله خبراً لمبتدأ ارتكاب شطط، وإنما لم يدخل الفاء الماضي غير المحقق؛ لتأكد مشابهته المضارع بالإخبار، ولهذا وقع شرطاً كالمضارع دون سائر الأفعال وعدم تحقق مضيه معنىً المبعدة عنه كالماضي المحقق كقولك: "إن تأتني فقد أكرمتك أمس" حيث يجب الفاء، ويجب "قد" في المحقق لفظاً أو تقديراً كقوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ﴾(١).

والثالث: "إذا" كقوله تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾(٢)؛ لأنها للمفاجأة، وهي لا تكون إلا بعقب كلامٍ فوافقت الفاء ولم يتنبه لهذا الوفاق من قدر الفاء قبلها وإلا لفه اجتماع المثلين، ولأن أصله لو كان مع الفاء لما جاء دونه إلا نادراً كقوله:

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُها وَالشَّـرُّ بالشر عند اللّـه مِثْـلاَن(٣)

ثم الجزاء إذا كان فعلاً فعلى ثلاثة أوجه:

أن يكون الأول مضارعاً والثاني ماضياً نحو: إن تأت أكرمتك، فتجزم الأول لفظاً والثاني محلاً، وأن يكونا مضارعين فيجزمان، وأما قوله:

يـا أَقْرَعُ بْنَ حَابِسٍ يـَا أَقْرَعُ إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعْ أَخُـوكَ تُصْرَعُ(٤)

فعلى تقديم المرفوع على حرف الشرط عند سيبويه، وإضمار مضارعٍ مثله مجزومٍ للجزاء لدلالته عليه، نعم إن كان منفياً بـ "لا" جاز الرفع والجزم، لكونها علم الاستقبال كالسين فيقبل الفاء فيرفع وغير مانعٍ عمل الناصب في قولك: أريد أن لا تخرج فلا يمنع عمل الجازم.

وأن يكون الأول ماضياً والثاني مضارعاً، فالأول المجزوم المحل والثاني يجوز جزمه لفظاً، وهو الأصل، ورفعه لفظاً وجزمه محلاً كقولك: يغفر الله لزيد؛ فإنه في

---

(١) سورة يوسف: آية ٢٦.

(٢) سورة الروم: آية ٣٦.

(٣) البيت لكعب بن مالك الأنصاري، انظر ديوانه ٢٨٨.

(٤) هذا الرجز لجرير بن عبد الله البجلي.

اللفظ خبر وفي المعنى دعاء؛ لأن حرف الشرط لما لم يعمل في لفظ الشرط مع قربه فإن لا يعمل في الجزاء مع بعده أولى، ولا يتوجه هذا التعليل في الصورة الأولى لعدم استبعاد العمل في القريب دون البعيد.

وأما الأسماء الشرطية وفائدتها الاكتفاء بها عن تعداد حرف الشرط مع كلٍ من أفراد معانيها، فمن تكرم أتكرم، أغنى عن قولك: إن تكرم زيداً فكذا، أو عمرا فكذا، وهلم جراً في كل ذي عقلٍ، وقس عليه، فهي غير ظروف وظروف.

فالأول نحو "ما" و"من" و"أيهم"، وفي مهما تفعل أفعل وجهان:

أحدهما: أن أصله "ما" فزيد "ما" ثانية تأكيداً كقوله تعالى: ﴿**أَيًّا مَّا تَدْعُوا**﴾[1] فقلت: الألف الأولى هاءً لتحسين اللفظ.

وثانيهما أن أصله "مَهْ" بمعنى أكفف، ثم ما تفعل أفعل كأنه زجر مستبعداً لما يريد اشتراطه ثم اشترط فصارا بالاستعمال كلمة شرط.

وأما الظروف فنحو "متى" و"أين" و"أنى" و"أيٍ" و"حيثما" و"إذ ما"، وإنما لم يجاز بـ "حيث وإذ" إلا مكفوفتين؛ لأنهما يضافان إلى الجمل، فلو لم يكفا عن الإضافة

بـ "ما" لعملا في فعل الشرط الجر والجزم، ولأن الفعل المضاف إليه في تقدير المصدر فيخرج عن إرادة الخبرية -التي هي لازمة الشرطية- إلى إرادة تخصيص الأول -التي هي لازمة المضاف إليه-، ونعني بالخبر هنا المعلق لا التام المحتمل للصدق والكذب.

وفي "إذ" زيادة تغيير المعنى من المضي إلى الاستقبال، وإذا قلت "أين تجلس أجلس" انتصب "أين" بفعل الشرط، وضميره بالجزاء كقولك: إن تضرب زيداً أضرب، وكذا جميع هذه الظروف.

وأما "إذا" فلا يجازى بها إلا في الضرورة كبيت الكتاب:

تَرْفَعُ لي خِندفٌ واللهُ يَرْفَعُ لي ... نـاراً إذا ما خَبَتْ نيرانُهم تَقِـد[2]

---

(١) سورة الإسراء: آية ١١٠.

(٢) هذا البيت للفرزدق، انظر ديوانه ١/٢١٦ .

لأنها موضوعه لتعيين المستقبل، تقول: آتيك إذا احمر البُسْرُ، لا إن احمر.

والمجازاة فيها إبهام فلا يجتمعان، ومعمول كلمة الشرط لا يتقدم عليها كما في الاستفهام لما مر فلا تقول: زيداً إن تضرب أضرب، لامتناع تقدم الشرط العامل عليها، نعم يجوز تقدمه على الشرط كقوله:

لا تَجْزَعي إنْ مُنفساً أهْلَكْتُهُ وإذا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلكَ فَاجْزَعي[١]

وقد يضمر حرف الشرط وفعله بدلالة ما تقدم عليه، وذلك بعد غير الواجبات إلا النفي تقول: ائتني أكرمك، أي إنك إن تأتني أكرمك، ويمتنع الإضمار بعد النهي في بعض المواضع كقولك: "لا تَدْنُ من الأسد يَأْكُلْك"، فإنه لا يصح: إن لم تَدْنُ منه يأكلك، ولا يجوز أن يقدر: إن تدن منه يأكلك؛ لأن المضمر يجب كونه من جنس المظهر ليدل عليه، ولذلك لم يجز "ما تأتينا تحدثنا"؛ لأنه لا يصح تقدير "إن لم تأتينا تحدثنا".

والنكتة فيه أن المجزوم في هذه المواضع جزاء للإتيان بالمطلوب بالجملة الغير الواجبة فحيث لا طلب فلا جزاء، وقد يرفع الفعل بعد هذه الأشياء على ثلاثة وجوه:

الصفة: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنْكَ وَلِيًّا يَرِثُنِي﴾[٢].

والحال: ﴿وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾[٣]، وكقولهم: ادخل داري أكرمك "أي مقدراً إكرامك كقولك: "مررت برجلٍ معه صقر صائداً به غداً".

والاستئناف:

فقال رائدُهُم: أرسوا نُزاولها فكل حتف امرئ يجري بمقدار[٤]

---

(١) البيت للنمر بن تولب، انظر ديوانه ٧٢.

(٢) سورة مريم: آية ٥، ٦.

(٣) سورة الأنعام: آية ١١٠.

(٤) البيت منسوب للأخطل وهو غير موجود في ديوانه.

باب النون الثقيلة والخفيفة

هما في تحقيق الفعلية كـ "إن" و"أن" في الاسمية، ولا تدخلان الماضي والحال؛ لغاية تحققهما، وجملة محالهما جواب القسم المصاحب للام أو حرف النفي، والأمر والنهي والاستفهام والشرط، تقول: والله لتضربن أو لا تضربن، وقد يعرى عنهما اعتماداً على تأكيد القسم، وكذا الباقي؛ لأن هذه الجمل مطلوبة التحقيق، وهي استقبالية غير متحققة الوجود فحققت بهما.

وأما الإخبار المحض فلا دلالة فيه على الطلب فلم يحقق بهما، وفعل الواحد معهما مبني على الفتح، لخفته، وفعل الواحدة على الكسر الذي كان قبل الياء، وعلامة بنائه سقوط نون الرفع، فتلتقي ياؤه مع نون ساكنة فتحذف الياء، اكتفاءً بالكسرة، وأما فعل التثنية فيحذف نونها وتثبت الألف للخفة، وقيل: لئلا يلتبس بفعل الواحد، ويضعفه كسر النون مع التثنية وفتحها مع الواحد، قال تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِّ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾(١).

وأما جمع المذكر فيحذف نونه، وكذا الواو اكتفاء بالضمة فتقول: هل تضربن، وأما جمع المؤنث فتأتي بألف بعد الضمير ثم تأتي بنون التأكيد فتقول: هل تضربنان، فصلاً بين النونات كما في قوله تعالى: ﴿أَأَنتُمْ﴾(٢) فصلاً بين الهمزتين، وتكسر النون لوقوعها بعد الألف كالتثنية.

وتدخل الخفيفة أينما دخلت الثقيلة إلا فعل الاثنين، لأنها لو تركت ساكنةً مع الألف لالتقى ساكنان لا على حده، ولو حذفت الألف لا لتبس بفعل الواحد، ولو كسرت النون التبست بنون الإعراب، ويونس يجوز دخولها هنا، والفارسي احتج لـــه بقراءة ﴿مَحْيَايْ﴾(٣)، والجرجاني بأن الألف فيها فرط مد، والمد يقوم مقام الحركة فيحسن اللفظ به، وإلا فعل جماعة المؤنث؛ لأنك إن لم تأت بالألف وبقيت النونين على حالهما فظاهر الثقل، وإن أردت الإدغام امتنع لسكون اللام الملاقي

---

(١) سورة يونس: آية ٨٩.

(٢) سورة النازعات: آية ٢٧.

(٣) سورة الأنعام: آية ١٦٢.

النون المدغم، ولأن المدغم فيه ساكن، وإنْ أَتَيْتَ بها وكسرت النون شابه نون الإعراب ظاهراً، ولأنها موضوعة على السكون، ولذلك سميت خفيفةً، وإن تُركا على حالهما فعلى الخلاف.

فصل

إذا ألحقت النون الفعل المعتل اللام، فإن كان المضمر بارزاً فهي مع الفعل ككلمة منفصلة، وإن استكن فهي معه كجزءٍ منه. بيانه أنك إذا ألحقت النون بنحو: "تَرَيْنَ أَوْ تَرَىً" حذفت نون الإعراب فتلتقي الياء الساكنة التي هي ضمير والنون الساكنة فتكسر الياء فتقول: "هل ترين" أو "إن ترين" كما أن الياء المفتوح ما قبلها تكسر إذا لاقت ساكناً منفصلاً كاخشى القوم، وإن وصلتها بنحو: "تروا" ضممت الواو كما أن الواو الساكنة المفتوح ما قبلها تضم إذا لقيت ساكناً منفصلاً كقوله تعالى: ﴿وَلاَ تَنسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾[1]، وإن أدخلتها على نحو "اغزي" حذفتها كما أن الياء الساكنة المكسور ما قبلها تحذف عند التقاء ساكنٍ منفصلٍ كقولك: اغز القوم، وإذا لقيت واو ضمير الجمع حذفت؛ لأنها واو ساكنة قبلها ضمة فحذفت عند التقاء ساكنٍ بعدها كاغزو القوم، هذا مع الضمير البارز، وأما مع المستكن فتقول في "اغز، ورِه، واخش": اغزون، ورين، واخشين، برد المحذوف للأمر؛ لأن حذفه إما للإعراب أو للتشبيه بالإعراب كما في أمر المخاطب، والفعل مبني الآن، فحكم النون كحكم المتصل مثل "اخشيا"، والمعتل الفاء حكمه حكم الصحيح مع النون تقول في عد: عدن وفي ايجل: ايجلنَّ، والمعتل العين ترد العين المحذوفة، لسكون اللام لتحركها بإلحاق النون، تقول في بعْ وقل وخَفْ: بيعنَّ، وقولن، وخافنَّ.

---

(١) سورة البقرة: آية ٢٣٧.

باب من الألف واللام

المراد من قول النحويين: أخبر عن هذا الاسم في هذه الجملة أن أخبر عنه حال كونه موصولاً بهذه الجملة بكونه مسمى بهذا الاسم، والإخبار على هذا الوجه يتحقق بتصدير الجملة بالموصول، ونقل الاسم عن موضعه إلى عجزها للخبرية واقعاً موقعه ضميره راجعاً إلى الموصول، فيسوغ في بعض المواضع لتحقق الشرائط، ويمتنع في بعضها؛ لفقدان بعضها.

والإخبار بـــ "الذي" أعم، لجريانه في الاسمية والفعلية وقصور اللام على الفعلية، ثم اللام إذا دخلت الفعل صيغ الفعل بصورة اسم الفاعل أو المفعول ليحسن دخول اللام عليه، فإنها مشابهة في اللفظ للام التعريف المخصوص بالاسم، ومن حيث المعنى يخصصه كهي، فإذا قيل: أخبر عن عمرو في قولك: "مر بعمروٍ زيد" قلت: الذي مر به زيد عمرو، أو المار به زيد عمرو، وإذا قيل: أخبر عن زيدٍ في قولك: قام زيد، قلت: الذي قام، أو القائم زيد، فيستكن ضمير زيدٍ فيهما، وإذا قيل: "أخبر عن خالدٍ في قولك: خالد منطلق، قلت: الذي هو منطلقٌ خالد، فقط، وقول الفارسي: يخبر بالذي ما كان أوله فعلاً متصرفاً في الإخبارية، أي: فعلاً خبرياً لا كالأمر ونحوه، ولو أراد التصرف في نفس الفعل لامتنع دخول "ليس" في صلة "الذي"، وليس، وقوله: "أو اسماً محدثاً عنه" إشارة إلى الجهة التي بها يدخل في هذا الباب، وإلا فكل اسمٍ محدث عنه، وإذا أخبرت عن الفاعل في قولك: "ضربت زيداً" قلت: الذي ضرب زيداً أنا، أو: الضارب زيداً أنا، وأما عن المفعول فتقول: الذي ضربته زيد، أو الضاربه أنا زيد، فالهاء في "ضاربه" يرجع إلى الموصول، وإنما أبرزت "أنا" من اسم الفاعل؛ لجريه على غير من هو لـــه، لأنه لك وجرى على اللام الذي هو زيد، وتقول: يطير الذباب فيغضب زيد، فإن أخبرت عن الذباب قلت: الذي يطير أو الطائر فيغضب زيد الذباب، وأما عن زيدٍ فتقول: الذي يطير الذباب أو الطائر الذباب فيغضب زيد، ففي "يغضب" ضمير زيدٍ الراجع إلى الموصول، ولو كان بدل الفاء الواو لم يجز أن تخبر عن زيدٍ مع إدخال الموصول في الجملة الأولى لتباين الجملتين، وإنما جاز مع الفاء؛ لأن فيه معنى الشرط، وكأن ما بعدها جزاء ما

قبلها، فكما يكتفى بالضمير في الجزاء لربط الجملة الشرطية بالمبتدأ. فكذا بالموصول.

وإذا أخبرت عن "منطلق" في "زيد منطلق" قلت: الذي زيد هو منطلق، والضمير لا يصح رجوعه إلى زيد ولا إلى الموصول بل إلى موصول محذوف هو الخبر، وإن أخبرت عن ضمير "منطلق" لم يجز؛ لأن الضمير الذي يخلفه في "منطلق" إن رجع إلى الموصول بقي المبتدأ بلا خبر؛ لأن المشتق إنما يكون خبراً إذا رجع منه ضمير إلى المبتدأ، وإن رجع إلى المبتدأ فلا راجع من الصلة إلى الموصول، ولهذه العلة لا يجوز الإخبار عن ضمير "منه" في قولك: السمن منوان منه بدرهم، وكذا عن الاسم المتلبس بضمير المبتدأ كقوله: زيد ضربتُ غلامَهُ.

وإذا أخبرت عن زيد في "زَيْدٌ ضَرَبْتُه" فوضعت مقام زيد ضميره راجعاً إلى الموصول تغير ضمير "ضربته" عن زيد إلى ضميره، وأما عن التاء فبتغيير الضمير عن المتكلم إلى الغيبة ليرجع إلى "الذي" فتقول: الذي زيدٌ ضرَبَهُ أنا.

والإخبار عن "زيداً" في "ضربي زيداً قائماً": الذي ضربته، أو ضربي إياه قائماً زيد"؛ لأن الاسم يحسن فصل منصوبه عنه ووصله به بخلاف الفعل، فإنك ما لم تمتنع عن الاتصال لا تفصله عنه؛ لأن الفعل يعمل بالذات، فاتصاله بمعموله أشد في الحقيقة فروعي ذلك في اللفظ، ولا يخبر عن المصدر، لامتناع عمل ضميره فيبقى المنصوب بلا عامل، ولا عن حال؛ لوجوب تنكرها فأنى تضمر؟ ولا يجوز الإخبار عن ضمير الشأن سواء كان مبتدأ صرفاً أو واقعاً بعد دواخل المبتدأ؛ لأن له التصدر، فكيف يكون آخر الكلام، والله أعلم والحمد لوليه والصلاة والسلام على نبيه.

تم الكتاب بعون الله وحسن توفيقه في يوم الاثنين من منتصف شهر الله الأصب رجب سنة إحدى وثلاثين وسبعمائة على يدي العبد الضعيف المفتقر إلى رحمة الله وعفوه وغفرانه يعقوب بن زكريا بن مسعود الخونجي.

فهرس الموضوعات

مطابع دار الطباعة والنشر الإسلامية

العاشر من رمضان المنطقة الصناعية ب ٥ [illegible]

[illegible]